للحصول على المزيد من الكتب العربية الالكترونية تفضل بزيارة
موقع الحلم على الرابط التالي

/http://www.7olm.com

كتاب القدس

اعداد المركز الفلسطيني للاعلام

محتويات الكتاب

في

الفصل الأول

الجغرافيا التاريخية والدينية

أولاً: معلومات وحقائق

1- الموقع الجغرافي:

تقع مدينة القدس على خط طول خمسة وثلاثين درجة وثلاث عشرة دقيقة شرقي خط جرنتيش، وعلى خط عرض واحد وثلاثين درجة وسبعة وأربعين دقيقة شمالاً. وهي تقع على سلسلة تلال ذات سفوح تميل من الغرب إلى الشرق، يتراوح ارتفاعها عن سطح البحر ما بين سبعمائة وعشرين وثمانمائة وثلاثين متراً. وتبعد المدينة – في خطوط مستقيمة- عن البحر المتوسط اثنين وخمسين كيلومتراً، وعن البحر الميت اثنين وعشرين كيلومتراً، وعن البحر الأحمر مائتين وخمسين كيلومتراً (1) . وأما بالنسبة للطرق المعبدة التي تربط بين القدس وكل من المدن الفلسطينية والعواصم العربية، فهي كما يلي: عكا (150)، نابلس (65)، الخليل (36)، يافا (62)، غزة (92)، عمان (88)، دمشق (290)، بيروت (388)، القاهرة (528)، بغداد (865)(2).

تشير الحفريات الأثرية إلى أن النواة الأولى لمدينة القدس أسست على تلال الضهور (الطور أو تل أوفل) التي تطل على قرية سلوان إلى الجنوب الشرقي من الحرم القدسي الشريف، ومساحتها نحو 55 دونماً. وأسهمت مياه عين أم الدرج التي تقع في الجانب الشرقي من تلال الضهور في توفير المياه للسكان. ومع مرور الزمن، انتقلت النواة الأولى إلى تلال أخرى، مثل مرتفع بيت الزيتون (بزيتا) في الشمال الشرقي، ومرتفع ساحة الحرم (مدرياً) في الشرق، ومرتفع صهيون في الجنوب الغربي، وهي المرتفعات التي تقع داخل السور فيما يعرف اليوم بالقدس القديمة، ومساحتها حوالي كيلومتراً واحد، وتقع فيها الأماكن المقدسة عند الأديان الثلاثة (3) .

وتتميز القدس بموقع جغرافي استراتيجي محمي بخطوط دفاعية طبيعية. فمن جهة، تحيط بالمدينة مجموعة كبيرة من الأودية، منها ثلاثة أودية هي: وادي جهنم من الشرق ويعرف أيضاً بوادي سليمان أو وادي يهوشافاط أو وادي ستنامريم، ووادي الجبانين من الغرب، ثم وادي الربابة من الجنوب والجنوب الغربي. وأما الجهة الشمالية، فيتصل المرتفع مع أرض الحرم الشريف بأرض مستوية لا يوجد فيها عوائق طبيعية. لذلك كانت معظم الحملات العسكرية التي استهدفت تعسكر على جبل المشارف، في الجهة الشمالية من القدس، وتشن غاراتها انطلاقاً منه (4). كما أن جميع الفاتحين كنبوخذ نصر، والاسكندر، وبومبي، وعمر بن الخطاب دخلوا المدينة من الشمال (5) .

ومن جهة أخرى، فإن طبيعة العامل الطبوغرافي للقدس يجعلها قلعة حصينة، فهي محاطة بالجبال من جميع الجهات. وميزة هذه الجبال تكمن في كونها مراصد للإنذار المبكر،وتمنح المدافعين فرصة لملاقاة الغزاة قبل وصولهم للمدينة. فمن ناحية الشرق، يقع جبل الزيتون (جبل الطور) الذي يرتفع نحو 830 متراً عن سطح البحر، مطلاً على جميع المنطقة الشرقية وحتى وادي الأردن. ومن ناحية الغرب، تحيط بالمدينة سلسلة من الجبال أعلاها جبل النبي صموئيل الذي يشرف على المنحدرات الغربية، ويطل على المنطقة الساحلية من فلسطين. ويرتفع جبل المشارف (سكوبس) مطلاً ومشرفاً على منطقة تصل حتى مدينة رام الله في الجهة الشمالية من القدس، وقد دعي بذلك لأنه يشرف على المدينة، والناظر لها من هذا الجبل يرى لها منظراً جميلاً حيث يشاهد أيضاً الطور والبحر الميت ومنطقة الكرك. وأما من الثغر الجنوبي للمدينة، فيقع على جبل المكبر الذي يشرف بدوره على المنطقة الجنوبية إلى مسافة تتجاوز مدينة بيت لحم (6) .

وسمي هذا الجبل بهذا الاسم، لأن الخليفة عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – وقف عليه وكبر ساعة أطل على بيت المقدس قادماً من الحجاز ليتسلم المدينة (7).

ومع تزايد عدد سكان المدينة باستمرار، لم يعد موضع المدينة القديم يستوعب السكان والمباني داخل السور، فانتشر العمران خارج السور في جميع الجهات، وظهرت الأحياء الحديثة التي تعرف بالقدس الجديدة، إضافة إلى الضواحي التي ارتبطت بالمدينة وكانت في القديم قرى تابعة لها مثل قرى شعفاط، وبيت حنينا، وسلوان، وعين كارم، ودير ياسين، والقسطل (شكل مرفق)، كما زحف العمران على الجبال المجاورة، فأقيمت عليها

أحياء جميلة مثل حي المشارف على جبل المشارف، وحي القطمون على جبل القطمون، وحي المكبر على جبل المكبر (8) .

2- أسماء القدس :

تتجلى أحداث القدس التاريخية في الأسماء العديدة التي أطلقت على المدينة، فقد عمّر العرب الكنعانيون بيت المقدس قبل نحو 5000، ودعوها (أورسالم) نسبة إلى سالم أو شالم بمعنى السلام، وأور كلمة سومرية تعني مدينة. وقد انتقل هذا الاسم إلى الأمم القديمة عن طريق العرافيين حيث حرّف إلى (يروشالايم) عند اليهود، و(أوشامام) عند الفراعنة، و(هيروسوليما) عند اليونان والرومان، و(جروسالم) عند الغربيين (9) .

وفي القرن الثاني عشر قبل الميلاد، أغار بنو إسرائيل على أرض كنعان. وحاربت القبيلة الكنعانية العربية التي استقرب منذ فجر تاريخها في مدينة القدس والجبال المحيطة بها، بني إسرائيل نحو مائتي سنة. وخلال تلك المدة، اشتهرت القدس باسم (مدينة يبوس)، وهو اسم أطلقه يوشع – قاد بني إسرائيل – نسبة لاسم زعيم القبيلة الكنعانية. وحين دخل اليهود المدينة سنة 997 قبل الميلاد بقيادة داود عليه السلام، أصبحت تعرف باسم (مدينة داود)، إذ أنه جعلها مقراً لحكمه (10) .

ولكن اسم (مدينة داود) الذي أطلق على القدس لم يدم طويلاً، فقد أخذت (أورشليم) تحل محلها. وعلى الرغم من انتهاء النفوذ السياسي لليهود الذي لم يستمر أكثر من 73 سنة، إلا أن الفرس واليونان والرومان الذي تعاقبوا في السيطرة على المدينة استمروا في استخدام اسم (أورشليم)، وهو كما ذكرنا تحريف لاسمها العربي الكنعاني (أورسالم – أورشاليم) .

وفي عام 135 ميلادية، دمر الإمبراطور الروماني هدريان المدينة ومسحها وشتت أهلها، وغير اسمها إلى (إيليا كابيتولينا) ويقال معناها بيت الله – ومع أن الإمبراطور قسطنطين أعاد للقدس اسمها القديم (أورشليم) سنة 324 ميلادية، إلا أن العرب ظلوا يعرفونها باسم (إيليا) حتى بعد الفتح الإسلامي. أصبحت تعرف باسم (القدس) و(بيت المقدس) و(القدس الشريف)، أي المكان المطهر من الذنوب، ويقال المنزه عن الشرك والمرتفع، وهي تسميات ثابتة في القرآن الكريم والسنة (11) .

3- الأماكن المقدسة:

تحتل مدينة القدس مكانة عظيمة في نفوس المسلمين والمسيحيين واليهود على حد سواء. وترتكز هذه المكانة عند الأديان الثلاثة بأن عدداً كبيراً من الرسل والأنبياء قد عاشوا في القدس، أو كان لهم صلة بها بشكل من الأشكال. ومن هذه الصلات ما يعتبر حقائق تاريخية ومنها ما يبنى على القصص والروايات القديمة ولا يمكن إثباته بالأدلة التاريخية، ويكفي أن نشير إلى ما معروف عن صلة الأنبياء إبراهيم ويعقوب وإسحاق وعيسى ويحيى وزكريا وصالح عليهم السلام ببيت المقدس. وتذهب الروايات المتوارثة إلى أبعد من ذلك، فتربط بين القدس وبيت آدم ونوح وسام بن نوح. فقد قيل أن آدم – عليه السلام – دفن في مغارة بين القدس ومسجد إبراهيم، وقيل إن سفينة نوح سارت حتى بلغت بيت المقدس فوقفت ونطقت بإذن الله تعالى، وقالت: يا نوح هذا موضع بيت المقدس الذي يسكنه الأنبياء من ولدك. وقيل إن سام بن نوح هو الذي اختط القدس وبناها وكان ملكاً عليها، وكان يلقب ملكي صادق (12)، وجاء في الأثر أن عبدالله بن عمر قال ((بيت المقدس بنته الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وعمرته، وما فيه موضع شبر إلا وقد سجد عليه ملك). وقال مقاتل بن سليمان ((ما فيه موضع شبر إلا وقد صلى عليه نبي مرسل أو قام عليه ملك مقرب)) (13) .

تعتبر العقيدة الإسلامية الإيمان بالرسل والأنبياء وبالرسالات السماوية أصلاً من أصول العقيدة، إذ أن الدين الإسلامي جاء مصدقاً للرسالات السماوية السابقة التي حملها الرسل عليهم الصلاة والسلام. ففي أية (3، 4) من سورة آل عمران {نزل عليك الكتاب مصدقاً لما بين يديه، وأنزل التوراة والإنجيل من قبل هدىً للناس، وأنزل الفرقان}. وفي آية (13) من سورة الشورى {شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك، وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه}، ومن هذا المنطلق، فإنه يمكن تحديد أهم الأماكن الإسلامية المقدسة على النحو التالي (14) :

(I) المسجد الأقصى: وهو ثاني مسجد بناه إبراهيم عليه السلام بعد الكعبة المشرفة، كما ورد ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم. والأقصى تعنى الأبعد، والمراد بعده مكة بقرينة جعله نهاية الإسراء من المسجد الحرام .

(II) مسجد الصخرة : وله تاريخ عريق، فعنده اتخذ إبراهيم عليه السلام معبداً ومذبحاً. وهي التي أقام يعقوب عليه السلام عندها مسجده بعد أن رأي عموداً من النور فوقها، وهي التي نصب عليها يوشع عليه السلام قبة الزمان أو خيمة الاجتماع التي أنشأها موسى عليه السلام في التيه. وبنى داود عليه السلام عندها محرابه، فيما شيد سليمان عليه السلام عندها المعبد العظيم المنسوب إليه كما عرج الرسول صلى الله عليه وسلم من فوقها إلى السماء في ليلة الإسراء(15).

(ج) البراق: وهو الحائط الذي يحيط بحرم المسجد الأقصى من الناحية الغربية، ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من الحرم الشريف. وسمي بهذا الاسم، لأنه المكان الذي ربط عنده الرسول صلى الله عليه وسلم براقه ليلة الإسراء والمعراج. ويسميه اليهود حائط المبكى، لاعتقادهم أنه من بقايا هيكلهم القديم الذي عمره هيرودوس سنة 18 ق.م، ودكه تيطس سنة 70 م. ولذلك، أخذوا يقدسونه وراحوا يزورنه .
وبالنسبة للمسيحيين، فإن كنيسة القيامة التي بنتها الملكة هيلانة سنة 335 ميلادية، في الموضع الذي اكتشف الرومان فيه صليباً قالوا إنه الذي صلب عليه المسيح تعد أهم مكان مقدس للديانة المسيحية في القدس. وإلى جانب حائط المبكى، فإن مكان هيكل سليمان عليه السلام يعد مكاناً مقدساً لليهود. وما يزال الصهاينة يبحثون عن مكان الهيكل على مرتفعات القدس، وبخاصة في حرم المسجد الأقصى (16) .

ثانياً: العصور التاريخية
هاجر الكنعانيون بسبب الجفاف والقحط من الجزيرة العربية باتجاه بلاد الشام في الألف الرابع قبل الميلاد، وأقام الكنعانيون داخل بلاد الشام وجنوبها الشرقي (شرقي الأردن) إضافة إلى جنوب فلسطين وساحلها وجنوبها الغربي. وعرفت المنطقة التي نزلت بها القبائل الكنعانية باسم (أرض كنعان)، وشملت الشريط الساحلي الممتد من صيدا وحتى غزة، ومن الساحل الغربي إلى البحر الميت شرقاً، ومن بحيرة طبريا شمالاً إلى بئر السبع جنوباً(17).
وكان الكنعانيون ينقسمون إلى قبائل متعددة، اتخذت كل واحدة منها مكاناً خاصاً نزلت فيه، دون أن تتمكن من إقامة دولة موحدة، إلا أنها كانت على جانب كبير من الحضارة والمدنية. وتبرز الدراسات التاريخية، بأن قبيلة (يبوس) تعد أول من سكن مدينة القدس وما حولها، وكان ذلك سنة (2500) قبل الميلاد (18) .
وعلى الرغم أن الكنعانيين عبدوا عدة آلهة في الإطار العام، إلا أن الدلائل تؤكد على أنهم اعتقدوا بالتوحيد ومارسوا هذه العقيدة. فقد أشارت روايات التوراة إلى أن ملكي صادق، الملك العربي اليبوسي الذي حكم مملكة (شاليم – ساليم) وكان صديقاً لخليل الله إبراهيم عليه السلام اعتقد هو وجماعته بالله الواحد العلي مالك السماوات والأرض، واتخذ من بقعة الحرم القدسي الشريف معبداً له، وقدم ذبائحه على موضع الصخرة المشرفة(19)، وقد مجدته التوراة، كما مجده الإنجيل باعتبار أنه أول من قدس الحرم الشريف ووصفاه بأنه (كاهن الله العلي) (20) .
وتدل الدراسات التاريخية والأثرية أن الكنعانيين لم ينقطع نسلهم في فلسطين مع كثرة الأجناس التي تعاقبت على السكن فيها، فقط ظلوا فيها حاكمين ومحكومين يشكلون سواد السكان بعد اندماجهم مع المسلمين وإن كان اسمهم قد غاب في التاريخ (21) .

1- العصر الفرعوني:
حكم الفراعنة المصريون القدس في مطلع القرن السادس عشر قبل الميلاد، واستمرت فترة النفوذ المصري نحو مائتين سنة، فقد تعرضت المدينة إلى غارات البدو (الخابيرو)، مما اضطر الوالي المصري عبدي خيبا أن يستنجد بأخناتون، غير أن الأخير لم يتمكن من مساعدته. ولم يعد الحاكم المصري للقدس إلا في زمن سيتي الأول (1317-1301) قبل الميلاد (22)، ويستدل من إحدى الرسائل التي أرسلها عبد خيبا إلى سيده اخناتون أن سكان المدينة قد اضطروا إلى مغادرتها والهرب إلى الجبال وبعضهم قد التجأ إلى مصر، حيث جاء في الرسالة ((وأخذ الفلسطينيون يهاجرون رعباً من فظائع بدو الخابيري، فتركوا بلادهم واعتصموا بالجبال)) (23) .

2- العصر اليهودي:
هاجم اليهود فلسطين في القرن الثاني عشر قبل الميلاد، وفي عام 977 أو 1000 ق.م تمكن داود عليه السلام من الاستيلاء على المدينة وسماها باسمه، وبنى فيها قصراً وحصوناً. وخلف سليمان عليه السلام الذي ولد ونشأ في القدس والده وحكم القدس أربعين سنة، بنى خلالها الهيكل في المكان الذي كان يتعبد فيه ملكي صادق. وكان هذا المعبد لجميع اليهود ثم أصبح بعد وفاة سليمان عليه السلام معبداً لأقلية من اليهود حيث انقسمت الدولة في عهد رحبعام بن سليمان واختفى اسم (مدينة داود) ليحل محله اسم (أورشليم) تجريفاً لاسمها العربي الكنعاني.
وخلال 337 سنة، وهي فترة حكم اليهود، حكم عشرون ملكاً، مات أكثرهم من نصفهم قتلاً بأيدي قومهم. وقد أصاب القدس في ظل الحكم اليهودي الكثير من الأهوال، فقد استولى عليها الأعداء مراراً، وسلبوا أموالها وعمت الفوضى الدينية والفساد وشاعت العبادة الوثنية بين سكانها وأكثرهم من اليبوسيين والكنعانيين والعموريين (24) .

3- العصر الفارسي:
وفي زمن صدقيا بن يوشيا، وهو آخر ملوك اليهود على القدس (597-586) ق.م، أرسل نبوخذ نصر (بختنصر) جيشه وحاصر المدينة ثم احتلها ونقل سكانها من اليهود أسرى إلى بابل بالعراق، ومن بينهم الملك

وأحرق الهيكل، وخرب المدينة وجعلها أكواماً من الأنقاض. وبعد أن استولى الفرس على سورية وفلسطين، سمح الملك قورش سنة 538 ق.م لمن أراد من الأسرى اليهود بالعودة إلى القدس. وبتأثير زوجته التي يتصل نسبها بملوك اليهود، بنى قورش – رغم مقاومة سكان جنوب فلسطين وأوساط الشام – هيكلاً جديداً أسماه هيكل قورش. وظل هذا الهيكل قائماً من سنة 515 ق.م وحتى سنة 20 ق.م حين بدأ هيرودوس الكبير في بناء هيكلاً جديداً (25) .

4- العصر اليوناني:

استولى الاسكندر المقدوني على القدس سنة 332 ق.م، فاستقبله سكانها من اليهود بالترحاب متناسين فضل الفرس عليهم، وبعد وفاة الاسكندر، تأرجحت السيطرة على المدينة في عهد خلفائه، فخضعت أولاً للبطالمة في مصر ثم انتقلت سنة 198ق.م إلى حكم السلوقيين في سورية. وقد تأثر السكان في هذا العهد الهلينستي بالحضارة الإغريقية، وقام الملك السلوقي انطيوخوس الرابع بتدمير الهيكل سنة 165 ق.م وأرغم اليهود على اعتناق الوثنية اليونانية. وكان من نتيجة ذلك أن اندلعت ثورة المكابيين، ونجح اليهود في إحداث قلاقل وفتن وحروب دامية، وحصلوا على نوع من الحكم الذاتي تحت حكم الحاسمونيين من سنة 135 وحتى سنة 76 ق.م (26) .

5- العصر الروماني:

بعد فترة من الفوضى، استولى القائد الروماني بومبي على القس سنة 63 ق.م فأصبحت المدينة تتبع الإمبراطورية الرومانية، ولكن في عام 40 ق.م استولى الفرس على القدس مرة أخرى ثم لم يلبث الرومان أن استردوها بعد عامين، وعينوا هيرودوس الأرومي ملكاً عليها، فجدد بناء الهيكل إرضاءً لليهود الذين سمح لهم بشيء من الحكم الذاتي (27) .

ورغم الامتيازات التي خص الرومان السكان اليهود بها عن غيرهم، إلا أن القدس نظموا عصياناً وقاموا بإحداث شغب مما اضطر تيطس إلى دخول القدس سنة 70 ميلادية لتأديبهم، فأحرق المدينة بعد نهبها حتى أصبحت قاعاً صفصفاً وبيع كثير من الأسرى اليهود في سوق العبيد. ورغم قضاء الإمبراطور الروماني المبرم على القدس، إلا أن سكانها من اليهود عادوا إلى التمرد في عامي 115 و 132 ميلادية، وتمكنوا في المرتين من السيطرة على المدينة. فما كان من الإمبراطور هدريان إلا أن أخمد هذا التمرد بعد تدمير المدينة 135 ميلادية وحرث أرضها وتشتيت أهلها ما بين قتيل وأسير. ولم يسمح هدريان إلا للمسيحيين فقط بالإقامة في القدس، شريطة ألا يكونوا من أصل يهودي. كما أمر الإمبراطور بألا يسكن (إيليا) أي من اليهود الذي شتتهم في أنحاء العالم.

وبذلك يكون الرومان قد دمروا القدس مرتين، انقطع إثرهما تواجد اليهود فيها لمدة ألف سنة، فلم يسكنوها، وإن الإمبراطور قسطنطين قد سمح لهم فيما بعد بدخول المدينة زائرين مرة واحدة في السنة، وخلال القرون الخمسة التي تلت التدمير الثاني للمدينة استعان الرومان بنحو خمسين يهودياً للخدمة والأعمال الدنيا (28) .

ولما انقسم الرومان عام 395 ميلادية إلى قسمين متناحرين، ضعفت مملكة القدس، فهاجمها الفرس واحتلوها عام 614 ميلادية بمساعدة خمسة وعشرون ألف يهودي. وكان لليهود دوراً بارزاً في الفتن والنهب والدمار والحرق الذي أصاب كنيسة القيامة والأديرة والكنائس حيث قدر عدد القتلى من المسيحيين بأكثر من ستين ألفاً. ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، إذ انتصر هرقل على الفرس عام 627 ميلادية، واسترد الصليب منهم وأعاد القدس إلى الحكم الروماني مرة أخرى (29) .

6- العصر الإسلامي الأول:

بعد قتال دام أربعة أشهر كاملة، طلب البطريرك صفرونيوس من قائد جيوش المسلمين – أبو عبيدة بن الجراح – أن يستدعي الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليسلمه شخصياً مدينة القدس. ودخل عمر بن الخطاب عن طريق جبل المكبر في أيار من سنة 636ميلادية حيث كتب للنصارى وثيقة منحتهم الحرية الدينية في القدس مقابل الجزية بناء على طلبهم. وبناءاً على تلك الوثيقة التي عرفت باسم (العهدة العمرية) بقي النصارى على حالهم في ظل مختلف حقب الحكم الإسلامي، محتفظين بكنائسهم وبحرية أداء شعائرهم ومعتقداتهم (30) .

ومع عمر بن الخطاب وبعده، وفَدَ إلى القدس عدد كبير من الصحابة والتابعين، وأقبل المسلمون عليها من كل ناحية، فمنهم من جاء مع الفتح ومن جاءها بقصد الإقامة، ومنهم من جاءها بقصد الزيارة والتبرك وتلقي العلم، ومنهم من جاءها للإهلال بالحج والإحرام قبل التوجه لمكة المكرمة. وكهذا، أخذ العنصر الإسلامي ينمو وينتشر بسرعة وعاد إلى المدينة طابعها الإسلامي (31) .

أولى الخلفاء الأمويون والعباسيون مدينة القدس اهتماماً كبيراً، وكان للمدينة منزلة وعناية خاصة. وشهدت الحركة العلمية في القدس ابتداءً من القرن الثاني الهجري انتعاشاً كبيراً تمثل في زيارة وإقامة عدد كبير من العلماء والأئمة من مختلف البلدان. كما شهدت المدينة نهضة طبية، وبرز فيها عدد من الأطباء المشهورين (32) .

7- العصر الصليبي:

الخلافات بين السلاجقة والفاطميين وتنازعهم المستمر على بلاد الشام من جهة، والصراعات الداخلية بين سلاطين السلاجقة، وهم الذين كانوا يمسكون بمقدرات الخلافة العباسية آنئذ، سهل على الصليبيين مهمتهم وأدى إلى نجاحهم في احتلال بيت المقدس وأقسام كبيرة من بلاد الشام. ففي سنة 492هـ/ 1099م، سقطت القدس بيد الصليبيين، وبذلك انتهت الفترة الأولى من تاريخها الإسلامي الذي دام نحو خمسمائة عام. وارتكب الغزاة في المدينة مجزرة رهيبة، وخصوصاً في منطقة الحرم الشريف حيث ذكرت الإحصاءات أن عدد ضحاياهم بلغ سبعين ألفاً، الأمر الذي يتناقض تناقضاً صارخاً مع تسامح عمر بن الخطاب والمسلمين فيما بعد. كما نهب الصليبيون ما كان في الصخرة والأقصى من كنوز وحولوا منطقة الحرم إلى كنائس ومساكن للفرسان وإسطبلات لخيولهم (34) .

وهكذا، قامت في بيت المقدس مملكة لاتينية يتولى الحكم فيها ملك كاثوليكي، وأصبحت البطريركية الكاثوليكية تقوم على إقامة الشعائر الدينية للنصارى بدلاً من البطريركية الأرثوذكسية مما آذى شعور الطوائف المسيحية قاطبة وأثار استنكارها وعدم رضاها. ورغم ما أحدث الصليبيون، فإن المسلمون لم يسلموا بالهزيمة والقبول بالأمر الواقع، بل كانوا يتحينون الفرص لاسترجاع المدينة الذي شكل الهدف الأسمى عند القادة المخلصين الذين سعوا لتوحد الصفوف والنهوض بمهمة التصدي الجدي للصليبيين (35).

8- العصر الإسلامي الثاني:

سعى آل زنكي، عماد الدين ثم نور الدين، لتوحيد صفوف المسلمين وممالكهم وقتال الصليبيين في وقت واحد. واستطاع صلاح الدين الأيوبي أن يكمل ما بدأه ويسترد القدس من الصليبيين عام 1187 م بعد انتصار المسلمين في معركة حطين. ودخل صلاح الدين القدس صلحاً وسمح للصليبيين بمغادرتها بعد دفع جزية بسيطة، وسمح للمسيحيين الشرقيين بالبقاء في المدينة (36) .

وفي خضم الانتصار الذي حققه المسلمون، أزال صلاح الدين الصليب عن قبة الصخرة ووضع فيها المصاحف وعين لها الأئمة، ووضع في المسجد الأقصى المنبر الذي أمر نور الدين بصنعه، ودشن إنشاءات إسلامية كثيرة بهدف تحصين المدينة كحفر خندق عميق وإنشاء سور وأبراج حربية من باب العمود إلى باب الخليل، كما اتخذ إجراءات متتالية لإسكان المسلمين بالقدس، وإنشاء مؤسسات مختلفة فيها، وهي إجراءات تبعه فيها خلفاءه من الأيوبيين (37) .

ولكن ورثة صلاح الدين ارتكبوا بحق القدس – بعد كل ما عملوا من أجلها – خطيئتين كبيرتين: الأولى سنة 1219م، والثانية سنة 1129م. ففي الأولى أمر الملك العظيم عيسى ابن الملك العادل أبو بكر أخو صلاح الدين، متعللاً بالضرورات الاستراتيجية وبالعجز أمام الضغط الصليبي، بتخريب أسوار القدس وكثير من مبانيها خشية عدم القدرة على المحافظة على المدينة إثر احتلال الصليبيين لدمياط في السنة السابقة، وخوفاً من استحكام الصليبيين داخل أسوارها إن تمكنوا من احتلالها فيتعذر بالتالي إخراجهم منها. ومع أسوار القدس، خرب الجند الكثير من معالم المدينة وخرج كثير من سكانها متوجهين إلى الكرك ودمشق تاركين أموالهم وممتلكاتهم. وفي المرة الثانية، سلم الملك الكامل القدس – باستثناء منطقة الحرم – إلى الملك فردريك ملك صقلية، وظلت القدس بيد الصليبيين 11 سنة حيث عاد الملك الناصر داود واستردها. ولكنها عاد وسلمها للصليبيين بعد أربع سنوات مرة أخرى. وفي سنة 1244 م استرد الملك الصالح نجم الدين أيوب القدس نهائياً(38) .

9- الاحتلال البريطاني:

سار التطور الذي شهدته القدس في القصر الأيوبي في خط متصاعد وثابت في عصر المماليك الذي دام نحو 260 سنة، وقد حظيت فيه المدينة بمظاهر التقدير بوصفها المدينة الثالثة في الإسلام، سواء في النهضة العمرانية أو في قيام المؤسسات الدينية والعلمية.ونالت القدس في عهد السلاطين العثمانيين الذي استمر أربعمائة عام (1556-1917) اهتماماً فائقاً. فقد أولوا الأماكن المقدسة كل العناية والرعاية، وسعوا في تعميرها وحماية الطرق المؤدية لها. فجددوا قبة الصخرة، وبنو سور القدس لحماية المدينة من العدوان الخارجي والغارات (39) .

ومن المعروف أن الدولة العثمانية بلغت أوج قوتها في القرن السادس عشر، ثم بدأ الضعف يدب فيها مع نهاية ذلك القرن، وقد انعكست هذه الأوضاع على أقطار الدولة العثمانية عموماً، ومنها فلسطين والقدس. وظهر ذلك في عجز الدولة عن كبح النزاعات المسلحة بين أمراء الإقطاع، وسوء الإدارة، مما أثر بشكل كبير على الحركة الاقتصادية والعلمية والعمرانية في القدس ابتداءً من القرن السابع عشر الميلادي (40)، وبلغ التدهور أوجه في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي حيث بدأ تأثير التغلغل الأجنبي في القدس والشعور بالخطر المتزايد يتهدد المدينة من الغربيين وفيهم الصهاينة، وسقطت القدس بأيدي الجيوش البريطانية في 8-9/12/1917، وكان البيان الذي أذاعه الجنرال اللنبي بداية المؤامرة والنكبة التي تعيشها القدس، حيث سارت حملات الاستيطان والتهويد في فلسطين بشكل عام، وفي القدس بشكل خاص بوتيرة متسارعه لتصبح على شكل هجمات استيطانية تستهدف إضفاء الطابع اليهودي على المدينة (41) .

ثالثاً: الفضائل

فضل الله سبحانه وتعالى من الأرض بقاعاً احتضنها بتشريفه وتعظيمه، وجعلها مواطن للعبادة والطاعة، تضاعف فيها الحسنات وتنمو بها الأجور. وقد أخبرنا الله تبارك وتعالى من خلال القرآن الكريم والسنة المطهرة بأن أفضل هذه البقاع هي مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وبيت المقدس (42). فكما ارتبطت الأولى بكونها بلد الرسول صلى الله عليه وسلم ومهبط وحيه، وقبلة المسلمين، وبها الكعبة المشرفة، وارتبطت الثانية بكونها مأوى الرسول صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة، وبها قبره ومسجده، فإن بيت المقدس ارتبطت بالعقيدة الإسلامية من خلال معجزة الإسراء والمعراج حيث خصّها الله بالبركة. والبركة في لغة العرب تعنى النمو والزيادة في الخير، وفي الشرع ((ثبوت الخير الإلهي في الشيء)) (43)، ومن ذلك، قوله تعالى {سبحان الذي أسرى بعيده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير} (44)، وقوله تعالى {ونجيناه ولوطاً إلى الأرض التي باركنا فيها للعالمين} (45) .

1- البركة المعنوية: (46)

وهي جانب مهم من جوانب البركة التي اختص الله بها أرض بيت المقدس. ومنشأ هذه البركة يرجع إلى عدة أمور هي:

أن هذه الأرض مبعث الأنبياء ومهبط الملائكة، وهي مدفن الرسل والأنبياء والأرض التي يبعثون منها، وهي أيضاً أرض المحشر والمنشر والحساب ووضع الموازين للناس. فبالنسبة للأمر الأول، شهدت أرض فلسطين عامة وبيت المقدس خاصة نزول الوحي السماوي على كثير من الأنبياء كداود وسليمان وإبراهيم ولوط وموسى .

ولم يقتصر نزول الملائكة على هذه الأرض على الإيحاء بالتعاليم السماوية للأنبياء، وإنما تحظى ذلك بنزول دائم للملائكة كما ورد في الحديث الذي رواه زيد بن ثابت رضي الله عنه بأنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ((يا طوبى للشام يا طوبى للشام)) فقال الصحابة رضوان الله عليهم، يا رسول الله وبم ذلك؟ قال ((تلك ملائكة الله باسطة أجنحتها على الشام)). أي أن الملائكة تحفها وتحوطها بإنزال البركات ودفع المهالك والمؤذيات .

وبالنسبة للأمر الثاني، كثرة ما دفن فيها من الأنبياء والصالحين، فقد جمع الله سبحانه وتعالى الأنبياء لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم ليصلي بهم إماماً في المسجد الأقصى. فقد روي ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل المسجد الأقصى قام يصلي فالتفت فإذا النبيون أجمعون يصلون معه. وقال ابن كثير في تفسيره ((بيت المقدس الذي بإيلياء معدن الأنبياء من لدن إبراهيم الخليل عليه السلام، ولهذا جمعوا له هناك كلهم فأمهم في محلتهم ودارهم فدل على أنه الإمام الأعظم والرئيس المقدم)) .

وأما بالنسبة لكونها أرض المحشر والمنشر والحساب، فقد روى الإمام أحمد بن حنبل – بمسنده – عن ميمونة بنت سعد مولاة النبي صلى الله عليه وسلم قالت: يا نبي الله أفتنا في بيت المقدس، فقال ((أرض المحشر والمنشر))، فبعد أن يخرج الناس من قبورهم يوم القيامة يساقون إلى بيت المقدس لينتظروا فصل القضاء بينهم .

ويترتب على كون أرض فلسطين وبيت المقدس أرض مباركة عدة آثار منها: أنها عقر دار الإسلام في وقت اشتداد المحن والفتن، ويظل هذا الأثر ملازماً لهذه الأرض ما دامت تتصف بالبركة الإلهية، وهي لا تنقطع ما دامت السماوات والأرض. وقد نبه النبي صلى الله عليه وسلم المؤمنين إلى ذلك في عدة أحاديث صحيحة، ومنها ما رواه عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما حيث قال ((قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني عمود الكتاب انتزع من تحت وسادتي، فنظرت فإذا هو نور ساطع عمد به إلى الشام، ألا إن الإيمان إذا وقعت الفتن بالشام)) .

وعن آثار بركة أرض فلسطين أن المقيم المحتسب فيها يعتبر مجاهداً في سبيل الله ومرابطاً، لأن هذه الأرض عرضة للغزو في كل وقت لمكانتها وشرفها فهي محل أطماع الغزاة، ولهذا كان قدر أهل الشام وفلسطين أنهم مرابطون إلى يوم القيامة، حيث روى الطبراني عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه قال ((قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أهل الشام وأزواجهم وذرياتهم وعبيدهم وإماؤهم إلى منتهى الجزيرة مرابطون في سبيل الله، فمن احتل منها مدينة من المدائن فهو في رباط، ومن احتل منها ثغراً من الثغور فهو في جهاد)) .

وأخيراً، إن أهل بيت المقدس وفلسطين منصورون بإذن الله ما داموا على الحق المبين، ينتقم الله بهم من أعداء الدين. فقد روى الإمام أحمد في مسنده عن أبي أمامة مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ((لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لعدوهم قاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك. قيل يا رسول الله أي هم؟ قال: ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس)) .

وروى الطبراني عن خريم بن فاتك الأسدي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ((أهل الشام سوط الله في أرض ينتقم بهم ممن يشاء من عباده، وحرام على منافقيهم أن يظهروا على مؤمنيهم ولا يموتوا إلا هماً وغماً))

2- البركة الحسية: (47)

وإلى جانب البركة المعنوية، هناك البركة الحسية ومن مظاهرها: الموقع المتوسط، فهي قلب الوطن الإسلامي، وبوابة القادمين من آسيا في طريقهم إلى إفريقية وبالعكس .
وهي فضلاً عن ذلك، ذات موقع وسط بين بلدان العالم القديم على المستويين الحضاري والعسكري، وربما كان هذا أحد الأسباب الرئيسية لاختيارها مبعثاً لعديد من الأنبياء، ومستقراً للرسالات السماوية، ومنطلقاً للجيوش الغازية والفاتحة لما حولها من البلاد. فقد مر بها الإسكندر المقدوني عندما غزا مصر، واتخذها عمرو بن العاص قاعدة لانطلاق الجيوش الإسلامية لفتح مصر. وقد كانت موانئ فلسطين قواعد لسفن المسلمين المتجهة لفتح جزر البحر الأبيض المتوسط. ومن مظاهر البركة الحسية لأرض فلسطين، النشاط الزراعي الكثيف الذي تمخض عن وفرة في البحار والعيون والأنهار. فالقدس تعد من أخصب بلدان فلسطين، تحيط بها بساتين وكروم ومزارع وأشجار فاكهة وزيتون. وتنتشر حولها قرى كثيرة الزروع والأشجار. وفضلاً عن زراعة الأتراج، واللوز، والجوز، ازدهرت زراعة التين والموز والسماق. ويعد الزيتون من أكثر مزروعات القدس وفرة حيث يستخرج منه الزيت، ويحفظ في الآبار والأحواض ليصدر إلى عدد من بلاد العالم. وفي الجملة، فإن سائر جبال فلسطين وسهولها ملأئ بالزيتون والتين وسائر الفواكه .
ويرجع سبب هذه الكثرة في الأشجار الثمار إلى وفرة المياه. ففلسطين تقع على البحر المتوسط، وفيها البحر الميت وبحيرة طبريا، وهي بحيرة مشهورة على جانب شواطئها تتفجر ينابيع شديدة الحرارة، وماءها ملحي كبريتي يتخذ علاجاً طبيعياً لترهل البدن والجرب وغير ذلك، وفيها العيون والجداول والأنهار كعيون عسقلان وأريحا وبيسان والخليل وقيسارية وسلوان، بالإضافة إلى كمية الأمطار الكبيرة التي تسقط على أرض فلسطين في فصل الشتاء .

3- القدسية:

لقد نص الله تعالى على قدسية هذه الأرض في كتابه الكريم، فقال على لسان موسى عليه السلام {يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم ولا ترتدوا على أعقابكم فتنقلبوا خاسرين} (48)، والمقدسة في الآية بمعنى المطهرة، ويقال للسطل الذي يتطهر به قدس، ومن هنا جاءت تسمية بيت المقدس. وترجع قدسية أرض فلسطين إلى كونها أرض المسجد الأقصى والصخرة المشرفة، وهما موجودان قبل بعثة سيدنا موسى وعيسى عليهما السلام، أي قبل بناء هيكل اليهود، وكنيسة المهد الموجودة في بيت لحم وكنيسة النصارى الموجودة في القدس والمعروفة بكنيسة القيامة (49) .
ويترتب على كون أرض بيت المقدس طاهرة أنها لا تقبل شركاً ولا عدواناً ولا ظلماً ولا علواً في الأرض، ولا يدخلها الدجال في آخر الزمان. ففيما يتعلق بالأولى، كان من أثر قدسية هذه الأرض خلو بيتها المشرف من الأصنام والأوثان في غالبية العصور، وهي لا تتحمل الظلم والعدوان، ولم تمكن للأمم العاتية من العيش فيها ولا الاستقرار عليها، وقد سجل التاريخ الهزائم والنكبات التي حلت بالدول التي تعاقبت على الأرض المقدسة عند تماديها في الظلم والعدوان. وكانت هذه الحقيقة واضحة وجلية، إذ تعرض اليهود لعدة غزوات من الفرس والروم بسبب عودتهم إلى الفساد والعلو في الأرض. كما تعرض الفرس الذين حكموا فلسطين وبيت المقدس في القرن الأول قبل الميلاد إلى أشنع هزيمة على يد الرومان. وأصبحت هذه الحقيقة سنة ماضية في الأمم والدول إلى يوم القيامة، فلما تفرق المسلمون وانقسموا إلى دولتين، سلط الله عليهم الصليبيين، ولما طغى الصليبيون وبغوا في الأرض سلط الله عليهم القائد صلاح الدين الأيوبي وحرر المسجد الأقصى من قبضتهم. ولم يتحقق هذا الانتصار إلا بعد أن وحد صلاح الدين الصف الإسلامي وطهر تصورات المسلمين ومعتقداتهم مما علق بها من مفاهيم خاطئة، وشعارات زائفة، وقناعات منحرفة (50) .
ومن آثار قدسية بيت المقدس أن الدجال – كما أسماه الرسول صلى الله عليه وسلم – لكثرة تدجيله وكذبه وادعائه الألوهية يظهر على كل الأرض ما عدا الكعبة ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم والمسجد الأقصى ومسجد الطور .
فقد روى أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفة عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الدجال فقال ((وإنه سيظهر على الأرض كلها إلا الحرم وبيت المقدس وأنه يحصر المؤمنين في بيت المقدس، فيهزمه الله وجنوده حتى أن جذم – أصل – الحائط وأصل الشجرة ينادي يا مؤمن هذا كافر يستتر بي تعال فاقتله)) (51) .

الهوامش للفصل الاول

(1) عبد العزيز مصطفى، قبل أن يهدم الأقصى (الرياض، دار طيبة، 1989)، ط1، ص 44 .

(2) إبراهيم جابر، القدس في دائرة الحدث: الجزء الأول (أم الفحم، مركز الدراسات المعارضة، 1996، ط1، ص 32، ويحي الفرحان، القدس: قضية مدينة (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) ط1،

ص31، ومصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين: الجزء التاسع – القسم الثاني (الخليل: رابطة الجامعيين 1975) ط1، ص 13 .

(3) عزمي أبو عليان، القدس بين الاحتلال والتحرير (الزرقاء: مؤسسة باكير للدراسات الثقافية، 1993، ط1،ص 47 .

(4) يحيى الفرحان، مرجع سابق، ص 32 .

(5) د. شفيق جاسر محمود، تاريخ القدس (عمان، دار البشير للنشر والتوزيع 1984) ط1، ص 23 .

(6) د. شفيق جاسر محمود، مرجع سابق، ص 24-29 .

(7) د. إبراهيم أبو جابر، مرجع سابق، ص 42 .

(8) الموسوعة الفلسطينية: القسم العام – المجلد الثالث (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية 1984) ط1، ص 509-510 .

(9) مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، ص 5 .

(10) د. شفيق جاسر محمود، مرجع سابق، ص 18 .

(11) مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، ص 39-80 .

(12) عبد الرحمن بن محمد، مجير الدين العليمي الحنبلي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، ج 2، من ص 7-8، ومن ص 21 – 22 .

(13) محمد بن أحمد بن علي المنهاجي السيوطي، إتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى، القسم الأول، ص 103 .

(14) نبيل عبد القادر الزين، القدس (عمان : دار الضياء للنشر والتوزيع 1988) ص 42، ومن ص 83-84، قبل أن يهدم الأقصى، مرجع سابق، ص 47 .

(15) عبد العزيز مصطفى،قبل أن يهدم الأقصى، مرجع سابق، ص47 .

(16) نبيل عبد القادر الزين، مرجع سابق، من ص 84-86 .

(17) جفريز، فلسطين إليكم، جزء أول (بدون ناشر)، ص 36 .

(18) قصة مدينة، مرجع سابق، ص 18 .

(19) مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، ص 26 .

(20) سفر التكوين (14 : 18-20) والرسالة إلى العبرانيين في الإنجيل (6 : 20)، 7: 1-5) .

(21) عزمي أبو عليان، مرجع سابق، ص 32 .

(22) مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، ص 27 .

(23) عزمي أبو عليان، مرجع سابق، ص 33 .

(24) الموسوعة العامة ص 511 .

(25) المرجع السابق،ص 511، ود. شفيق جاسر محمود، مرجع سابق، ص 42 .

(26) الموسوعة العامة ص 511 .

(27) د. شفيق جاسر محمود، مرجع سابق، ص 43 .

(28) عارف العارف، أوراق عارف العارف: المجموعة التاسعة (بيروت: لا ناشر) ص 79 .

(29) الموسوعة العامة ص 511 .

(30) د. شفيق جاسر محمود، مرجع سابق، ص 95-101 .

(31) قصة مدينة، مرجع سابق، من ص 21-22 .
(32) العسلي، الموسوعة، ص 811-812 .
(33) المرجع السابق، ص 811 .
(34) قصة مدينة، مرجع سابق، ص 24، العسلي، ص 813 .
(35) د. شفيق جاسر محمود، مرجع سابق، ص 250-255 .
(36) قصة مدينة، مرجع سابق، ص 24 .
(37) مرجع سابق، ج1، ص 383-384 الحنبلي .
(38) العسلي من ص 815-816 .
(39) العسلي ص 817 .
(40) العسلي ص 822 .
(41) جواد الحمد، ص 540 .
(42) محمد عثمان شبير، بيت المقدس وما حوله (الكويت: مكتبة الفلاح، 1987، 1987، ط1) ص 9 .
(43) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن (القاهرة: مطبعة مصطفى الحلي، 1961) ص 44 .
(44) آية (1) من سورة الإسراء .
(45) آية (71) من سورة الأنبياء .
(46) بتصرف عن محمد عثمان، مرجع سابق، من ص 19-33 .
(47) محمد عثمان شبير، مرجع سابق، من ص 14 – 15 وص 18 .
(48) آية (21) من سورة المائدة .
(49) محمد عثمان شبير، مرجع سابق، من ص 35-36 .
(50) محمد عثمان شبير، مرجع سابق، من ص40 ومن ص 43-45.
(51) محمد عثمان شبير، مرجع سابق، ص 53 .

الفصل الثاني
تهويد القدس

أولاً: في عهد الدولة العثمانية

تؤكد البحوث التاريخية أن اهتمام اليهود بفلسطين وبيت المقدس لا يعود إلى ظهور الحركة الصهيونية في مؤتمر بازل عام 1897، بل إنها ترجع إلى عقود سابقة من ذلك. ففي مطلع القرن التاسع عشر، بدأت مظاهر الضعف والوهن تسري في جسد الدولة العثمانية، التي كانت فلسطين إحدى الأقاليم المهمة التابعة لها. ومع تردي وانهيار الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية، وانصراف السلاطين العثمانيين عن متابعة شؤون الحكم ووقوعهم تحت تأثير مستشاريهم الفاسدين والمرتشين، أصبحت اهتمامات النخبة السياسية والأثرياء اليهود واضحة من خلال استغلال الظروف السياسية الدولية في ذلك الوقت .

إذ أن الدول الأوروبية التي تقف بالإجماع ضد الدولة العثمانية من حيث المبدأ قد قويت، وأخذت تتطلع إلى التوسع خارج حدودها، وطمعت في السيطرة على أقاليم غنية ومواقع استراتيجية تؤمن لها مصالح سياسية وعسكرية واقتصادية واستراتيجية، وكانت الدولة العثمانية أولى أهدافها ومجالاً خصباً للتوسع الاستعماري فيها، وظهرت دعوات متعددة لاقتسام الأقاليم والبلاد الواسعة للدولة العثمانية بين الدول الأوروبية. وكانت تلك الدعوات تتم تحت شعارات، ومبررات مختلفة، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو ديني، ومنها ما هو إنساني كالإصلاح الداخلي ونشر الحرية والعدالة والتقدم والمحافظة على الأمن في الشرق (1) .

وشهدت فترة الحكم المصري للقدس (1831-1840)، تزايد الاهتمام الأوروبي ببلاد الشام عامة وفلسطين خاصة، وكانت نقطة التحول البارزة في هذا الاهتمام، حين أخذت الكفة تميل لصالح الدولة العثمانية حيث حاول محمد علي باشا شق صف التحالف الدولي المناهض لاحتلاله بلاد الشام عن طريق استمالة بريطانيا – القطب الرئيس في التحالف – فسمح لها بفتح قنصلية في مدينة القدس، لتكون بذلك أول قنصلية تفتح أبوابها هناك. وعكست الإجراءات والأوامر الصادرة عن محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا والهيئات الإدارية التابعة لهما في القدس المأزق الصعب الذي أخذ يعاني منه الحكم المصري في القدس. فبعد أن استجاب محمد علي باشا لمطلب القنصل البريطاني بشراء بيت للسكن متجاوزاً القواعد الشرعية، ازدادت الضغوط يوماً بعد يوم من جانب قناصل الدول الأوروبية لتملك العقارات، بل تعدى بعضهم على الأراضي أو قام بشرائها وبناء البيوت ودور العبادة عليها دون الحصول على إذن مسبق من السلطة المصرية، وأسوة بغيرهم من الطوائف، لم يلتزم اليهود بنصوص أوامر الترميم والبناء، وعندما انسحب محمد علي باشا من بلاد الشام خلّف للدولة العثمانية تركة ثقيلة وضعتها أمام إشكالية سياسية واقتصادية واجتماعية في منتهى الصعوبة والتعقيد.
فسياسة التسامح التي انتهجتها الطوائف المسيحية واليهودية ورعايا الدول الأجنبية لا يمكن نقضها على المستويين الرسمي والشعبي، لأن ذلك من شأنه أن يثير حفيظة الدول الأوروبية التي وقفت إلى جانب الدولة العثمانية في مواجهة محمد علي باشا. ولهذا قامت بتعميم مرسوم صادر عن السلطان عبد المجيد حال الاحتلال المصري لبلاد الشام دون نشره، ينص على المساواة بين الرعايا في الحقوق والواجبات (2) .

ومع انطلاقة عجلة النشاط الثقافي والديني والاقتصادي، سارعت الدول الأوروبية إلى تعيين قناصل لها في القدس، وهو ما أدى إلى كثرة التدخل الأجنبي في شؤون مدينة القدس. وعجزت الدولة العثمانية عن وقف نشاط الإرساليات الأجنبية والقنصليات في القدس بعد عودتها لحكم بلاد الشام في العام 1840م. ولي هذا فحسب، بل حصلت الدول الأوروبية (بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، وإيطاليا) على امتيازات كثيرة، كان من أبرزها التدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية وفرض الوصاية على الطوائف والأقليات الدينية باعتبار أن تلك الدول تعتبر نفسها الحامي والمدافع عنها(3). وأصبح الكثير من المسيحيين واليهود بمثابة مواطنين للدول الأجنبية بعد أن فقدت الدولة العثمانية – الإدارة والتشريع – صلاحياتها تجاههم وأصبحت هذه الحماية – بحد ذاتها – إحدى وسائل تلك الدول للتدخل في الشؤون الداخلية (4). وكلما ازدادت الدولة العثمانية ضعفاً، كان يزداد تبعاً لذلك، تنافس الدول الأوروبية فيما بينها على الحصول على مكتسبات أكبر منها .

1- الوضع العام لليهود في القدس:

شأن سائر الأقليات الدينية داخل الدولة العثمانية، تمتع اليهود بقدر كبير من الاستقلال الذاتي والإداري والطائفي، واتسم الموقف الرسمي منهم بالتسامح، فخلال الحكم العثماني، لم تتخذ أية إجراءات رسمية تستحق الذكر تناهض اليهود كطائفة أو تميز بينهم وبين سائر السكان. في ذات الوقت لاقي العديد من اليهود في معظم الدول الأوروبية ألواناً متعددة من الاضطهاد والتنكيل والتشريد والمذابح، فكان الحاخام باش أو الحاخام الأكبر هو ممثل اليهود في كل أمر أمام الحكومة، كما سمح لأفراد الطائفة بحرية اختيار رؤسائهم الروحيين، وفرض الضرائب، وحل الخلافات فيما بينهم، وكانت المحكمة اليهودية تحكم بينهم حسب الشريعة اليهودية. ولم يحدث أدنى تدخل بالأموال التي تجمع لمؤسساتهم الخيرية والتعليمية، وتمتعت مدارسهم الطائفية باستقلال ثقافي وذاتي (5) .

وبعد خضوع فلسطين للحكم العثماني سنة 1517، أقام اليهود في بيت المقدس علاقات متينة بينهم وبين الجاليات اليهودية الأخرى في الدولة العثمانية التي ازداد عددها بشكل ملحوظ بوصول أعداد كبيرة من يهود بعد إقصائهم وتشريدهم عن إسبانيا والبرتغال بعد سنة 1492، وتمكن القليل من هؤلاء من دخول فلسطين والإقامة في الأماكن المقدسة (القدس،وطبريا، وصفد، والخليل). كما هاجر عدد آخر من يهود بولندا وروسيا إلى فلسطين بسبب اضطهادهم هناك. وكان وصول المهاجرين اليهود إلى أراضي الدولة العثمانية – ومنها مدينة القدس – يستقبل بعدم المبالاة وينظر إليه نظرة إنسانية، خاصة أن هؤلاء المهاجرين كانوا يأتون للإقامة من أجل العبادة، ويهربون من المذابح التي يلاقونها في بلاد أخرى ليست من العالم الإسلامي (6) .

وهكذا ظل اليهود أقلية ضئيلة لا شأن لها في القدس حتى عام 1522، حيث تشكلت جالية يهودية سفاردية كان عدد ما يتراوح بين الزيادة والنقصان تبعاً للظروف والأحوال التي كانت تسود المدينة خاصة والدولة العثمانية عامة. ففي عام 1777 تزايد نموها بوصول بضع مئات من اليهود (الحسيديم) من بولونيا، مما ساهم في تأسيس طائفة اشكنازية في المدينة إلى جانب الطائفة السفاردية. وقد تعززت هذه الجالية نتيجة هجرة مئات من يهود صفد بسبب الهزات الأرضية التي حدثت فيها خلال السنوات (1834-1837)، حيث يشير إحصاء أجرته الإدارة المصرية في بلاد الشام عام 1839 أن تعداد اليهود في فلسطين بلغ آنذاك (6500) نسمة نصفهم كان يقيم في القدس لوحدها (7) .

وفي عهد محمد علي باشا والي مصر الذي أعلن انفصاله عن الحكم العثماني، واستيلائه على مدينة القدس وبلاد الشام في عام 1831، تحسنت أوضاع الطوائف اليهودية في فلسطين. فقد أعفاهم من الضرائب والمغارم التي كان الباشا العثماني يفرضها على زعمائهم، وأصبح لهم تمثيل في المجالس المحلية الجديدة. كما سمح الحكم المصري لليهود بترميم كنيسهم في بيت المقدس بشرط ألا يزيدوا شيء على المباني القديمة وعدم تبليط ما حول حائط البراق، وإن كان قد سمح لهم بزيارته والصلاة فيه والبكاء على سقوط الهيكل وخرابه دون أن يترتب عن ذلك أي حق قانوني وفي مقابل مبلغ من المال يدفع سنوياً لوكيل الأوقاف نظراً لأن الرصيف القائم أمام الحائط تعود ملكيته للأوقاف منذ عهد صلاح الدين الأيوبي (8). وحين ألمت المجاعة بسكان القدس، حاول محمد علي باشا التخفيف من وطأتها، فأمر بإرسال ألف إردب من الأرز لتوزع على السكان دون تميز، وعلى الرغم من هذه التسهيلات، إلا أن محمد علي باشا كان يقظاً لمخططات اليهود القادمين من الدول الأوروبية ووقف موقفاً صلباً ومشرفاً حين صادق على قرار مجلس الشورى في بيت المقدس الذي رفض السماح لليهود بشراء الأملاك والأراضي الزراعية وممارسة الحراثة والفلاحة والزراعة وبيع الأغنام والأبقار في المدينة، وإن كان قد سمح لليهود بممارسة العمل بالتجارة فقط. وقد نص قرار محمد علي بأنه ((لا يسمح ببيع الأراضي في القدس ونواحيها إلى اليهود الأجانب نظراً لعدم وجود مسوغ شرعي لهذا العمل)) (9).

واستمرت أحوال وأوضاع اليهود في القدس بالتحسن بعد عودة الحكم العثماني عام 1840م حيث حصل موشيه مونتيفيوري – وهو ثري يهودي من بريطانيا، زار فلسطين عدة مرات وشجع الاستيطان اليهودي، ونشر التعليم الزراعي بين اليهود في القدس – على فرمان من السلطان عبد المجيد في نهاية تشرين أول (أكتوبر) من عام 1840م، يكفل حماية اليهود واعتراف الدولة العثمانية بالحاخام السفاردي الأكبر رئيساً للطوائف اليهودية في الدولة، ومنحه صلاحية الموافقة على انتخاب حاخام سفاردي أكبر ليهود فلسطين تكون القدس مقراً له باعتباره رئيساً لكل اليهود في فلسطين، ويمارس صلاحيات إدارة شؤونهم الدينية والدنيوية إضافة إلى صلاحيات واسعة في المجالين القضائي والسياسي وتنفذ الدولة العثمانية قراراته. وقد شكل هذا الفرمان ما يشبه الحكم الذاتي للجالية اليهودية في القدس وفلسطين (10). ونتيجة لذلك، ارتفع عدد المعابد اليهودية في القدس، فبلغت في نهاية القرن التاسع عشر ستة كنس منها اثنان لليهود الاشكنازيين وثلاثة لليهود السفارديين وآخر لجماعة اليهود القرّائين (11) .

وأدى تدفق الأعداد الكبيرة لليهود ومعظمهم من فقراء روسيا القيصرية وبولندا عام 1881م بسبب الاضطهاد الذي تعرض له اليهود هناك، وما ترتب عليه من ارتفاع تعداد الجالية اليهودية في القدس إلى (28) ألفاً في عام 1895، إلى سوء الأحوال المعيشية، فالتمس يهود القدس من الأغنياء اليهود في أوروبا المساعدات المالية حيث كان البارون روتشليد أكثرهم سخاءً في تقديم الأموال وفي الإنفاق على تأسيس المستوطنات الزراعية (12). وتحولت هذه التبرعات إلى نوع من الفريضة التي أطلق عليها اسم حلوكاه – أي التقسيم – وباتت 85% من الطائفة اليهودية في القدس تعيش على هذه التبرعات، ويعود ذلك إلى كون معظم أفرادها قدموا إلى القدس بهدف العيش بالقرب من الأماكن المقدسة ودراسة التوراة والتلمود تسريعاً لمجيء المسيح المنتظر حسب اعتقادهم، ولم يكن هؤلاء يقومون بأي عمل منتج. وقد أثرت هذه الأوضاع على العلاقات بين الطائفتين الإشكنازية والسفاردية حيث شكل كل منهما تنظيمات بحسب البلدان التي قدموا منها، وذلك لكي يستأثر كل تنظيم بمفرده بالتبرعات التي تصل من بلدة الأصلي(13) .

2- الدور الأوروبي في تشجيع الهجرة اليهودية:

كانت بريطانيا من أوائل الدول الأوروبية التي اهتمت باليهود حيث نشأت فيها عدة جمعيات دينية في الربع الأول من القرن التاسع عشر تهدف إلى مساعدة اليهود في الهجرة والاستيطان في فلسطين وبيت المقدس، أشهرها جمعية التوراة (عام 1802) وجمعية فلسطين (عام 1805) وجمعية لندن للتبشير بالمسيحية بين اليهود (1825). وآمنت هذه الجمعيات بأن اليهود جماعة دينية يمكن تنصيرها وتوطينها في فلسطين لخدمة

المصالح التجارية البريطانية. وناشدت الصهيونية غير اليهودية بإنشاء مستوطنات يهودية في فلسطين تمهيداً لإقامة كومنولث يهودي تحت الحماية البريطانية (14) .

ولحقت فرنسا بالمشاريع البريطانية حين أعدت خطة في عام 1798 لإقامة كومنولث يهودي في فلسطين في مقابل تقديم اليهود قرضاً للحكومة الفرنسية التي كانت تعاني من أزمة مالية خانقة. ووفقاً للخطة الفرنسية، أصدر نابليون بونابرت فور وصوله الإسكندرية في تموز/ يوليو 1798 نداءً حث فيه جميع اليهود في آسيا وأفريقيا على الالتفاف حول رايته "لإعادتهم" إلى القدس وإعادة بناء هيكلهم من جديد في مقابل مساعدتهم له في غزو فلسطين عبر إشعال الفتن والفوضى في المناطق التي يرتادها الجيش الفرنسي. وكرر نابليون النداء مرة أخرى أثناء حصاره لعكا في نيسان/ أبريل 1799 باعتبارهم "ورثة فلسطين الشرعيين" (15). ويتفق المؤرخون اليهود أن نداء نابليون قد حفز الزعماء والمفكرين اليهود فيما بعد على التفكير في مشروع تأسيس دولة لهم في فلسطين بحماية إحدى الدول الأوروبية الكبرى(16) .

ويمكن اعتبار العام 1838 بداية الاهتمام الأوروبي الرسمي باليهود في فلسطين حيث أقامت بريطانيا قنصلية لها في القدس لرعاية مصالحها في فلسطين، ومن ضمنها "تقديم الحماية إلى اليهود عامة"، وهو ما أصبح عملاً رئيساً للقنصلية لفترة طويلة. وقبل مرور عقد من الزمن على هذا التاريخ، كانت كل الدول الأوروبية الهامة (ألمانيا 1842) وفرنسا (1843) والنمسا (1849)، وإسبانيا (1854) وروسيا (1861) مضافاً إليها الولايات المتحدة الأمريكية (1857) قد أنشأت قنصليتها في القدس .

ومما يؤكد المخاطر التي ترتبت على الدور الأوروبي الجديد ما كتبته صحيفة تايمز اللندنية يوم 17 أغسطس 1840 تحت عنوان (سوريا وبعث اليهود) حيث جاء فيها ((إن اقتراح توطين اليهود في بلاد أجدادهم تحت حماية الدول الخمس لم يعد بعد الآن محل جدل بل أصبح موضع دراسة جادة))(17).

وتسبب القناصل الأجانب في إحراج السلطات العثمانية المحلية في القدس لمداخلاتهم واتصالاتهم بطوائف السكان وإثارة الفتن والأحقاد في صفوفها، وبث الدسائس بين الحكم والطوائف. وكان نشاط بريطانيا ملحوظاً في هذا المجال حتى أن القنصل البريطاني اقترح على الحكومة العثمانية الموافقة على أن يقوم اليهود بتقديم مظالمهم إلى السلطات بواسطة القنصلية إلا أن طلبه قد قوبل بالرفض. تمكنت القنصلية بعد ذلك من إيجاد رعايا لبريطانيا في القدس من خلال الاستجابة بسهولة إلى طلبات الحماية التي كان يتقدم بها بعض اليهود من حين لآخر. ولم تقتصر القنصلية البريطانية على وضع اليهود المقيمين في القدس تحت الحماية البريطانية بناء على تعليمات رئيس الوزراء بالمرستون بحجة ضمان سلامتهم وصيانة ممتلكاتهم وأموالهم، بل تعداه إلى منح اليهود الروس والنمساويين ممن نزعت جنسيتهم بعد وصولهم للقدس الحماية البريطانية حيث نظمت القنصلية سجلات خاصة في 1849 ومنحت شهادات الحماية بدون مقابل لليهود. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1849، أسس القنصل البريطاني في القدس جمعية القدس الأدبية برئاسته للبحث والتحري عن الآثار في الأراضي المقدسة بحدودها التوراتية. وتحولت هذه الجمعية عام 1865 إلى صندوق استكشاف فلسطين، وحصلت في عام 1869 على فرمان بواسطة السفارة البريطانية في استنبول للتنقيب عن هيكل سليمان في منطقة الحرم الشريف بعد التعهد بعدم إلحاق أضرار بالمسجد الأقصى وقبة الصخرة من جراء الحفريات. وقام العاملون في الصندوق بدور كبير في توجيه أنظار اليهود إلى فلسطين عن طريق تزويدهم بالمعلومات الجغرافية والتاريخية والسياسية التي كانوا يحتاجونها. وحين فشل اللورد بالمرستون في إغراء السلطان العثماني بالسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين وبيت المقدس واستيطانها مقابل الاستفادة من نفوذ وقوة وثراء اليهود، لجأ بالمرستون إلى ممارسة ضغوط شديدة على الدولة العثمانية مستغلاً الأزمة التي وقعت بين سلطان الدولة العثمانية وبين محمد علي والي مصر، ولكنه فشل مرة أخرى في ثني السلطان عبد المجيد عن رفضه السماح لليهود بشراء الأراضي والاستيطان غير المحدود في فلسطين (18) .

وتنافست القنصلية الفرنسية في القدس مع القنصليات الأجنبية الأخرى من تخطي القيود العثمانية على الهجرة اليهودية لتوسيع دائرة الحماية الفرنسية على اليهود المهاجرين إلى فلسطين لموازنة مراكز النفوذ الأخرى. ونشط القنصل الفرنسي في اتصالاته مع السلطات المحلية، وكان أثره واضح في تثبيت اليهود وحصولهم على امتيازات خاصة بهم. وفي عهد الإمبراطور نابليون الثالث، قام جان هدني دونان بنشاطات واسعة في فرنسا وخارجها لكسب التأييد لليهود والضغط على الباب العالي للسماح بإنشاء مستوطنات تجارية يكون سكانها من اليهود الفرنسيين. وكان من أهم إنجازات دونان إنشاء (جمعية استعمار فلسطين) في باريس. وفي عام 1860م، دعا السكرتير الخاص لنابليون الثالث إلى تثبيت الوجود الفرنسي في الشرق العربي بإعادة بناء الدولة اليهودية في فلسطين (19) .

وهكذا تصرفت القنصلية الألمانية، فمنحت الحماية الألمانية لليهود دون الاهتمام بالتدقيق في صحة الوثائق والمستندات التي يحملونها، وحتى وإن كانوا من غير الألمان. فقد حبذ بسمارك الاستيطان اليهودي في

فلسطين والمناطق المجاورة لخط سكة حديد بغداد – برلين بمساعدة ألمانيا حتى يضمن ازدهار المصالح الألمانية في تلك المناطق (20) .

أسفر نشاط وتطور النفوذ الأوروبي في القدس واهتمام قناصلهم وإرسالياتهم بحقوق اليهود في الإمبراطورية العثمانية إلى تغيير لا يستهان به في أوضاع الطائفة اليهودية. ويتمثل هذا التغيير في المقام الأول بأن كل زيادة في النفوذ الأوروبي رافقها ارتفاع لعدد السكان اليهود في القدس بحيث بلغ مع منتصف الخمسينات من القرن الثامن عشر نحو (5000) نسمة – أي ما يقارب نصف عدد اليهود في فلسطين آنذاك – كان منهم نحو (300) نسمة تحت الحماية النمساوية لكون النمسا تتمتع بأفضلية بين الدول الأوروبية الأخرى في علاقاتها مع الدولة العثمانية، و(1000) نسمة تحت حماية بريطانيا و(1000) نسمة تحت حماية ألمانيا وروسيا وهولندا والولايات المتحدة. وارتفع عدد اليهود بفضل نشاط القنصليات وفروعها إلى (13920) نسمة في عام 1876م. وهذه الزيادة السكانية، لا يمكن نسبتها إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية أو غير ذلك من العوامل العامة التي أفادت البلاد ككل، بل إلى الخدمات القيمة التي قدمها القناصل الأوروبيون في القدس ومساعدتهم لليهود على تعميق جذورهم بالمدينة من خلال منعهم السلطات العثمانية أحياناً حتى من تطبيق القوانين المعمول بها عليهم. وكان نشاط القناصل ملموساً، بشكل خاص في مساعدة اليهود على شراء الأراضي في القدس والاستيطان فيها (21). وتبرز وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، أثر القنصليات الأجنبية في القدس حين تشير إلى أن عدد اليهود في القدس عام 1904م قد وصل إلى حوالي أربعين ألف توزعوا على النحو التالي: (10) آلاف مسجلين في القنصليات الأجنبية، و(15) ألف في سجلات الدولة العثمانية، و(15) ألف آخرين صنفوا بدون جنسية، أي يمكن اعتبارهم يتمتعون أيضاً بالحماية الأجنبية (22) .

3- مشاريع الاستيطان الفردية:

كان تزايد اليهود في القدس يتم بشكل فردي وغير منظم حتى أواخر القرن الثامن عشر، كما أنه لم يرتق إلى أكثر من مستوى أسر دفعتها العاطفة الدينية إلى الهجرة كونها تؤمن بأن قيام الدولة اليهودية يرتبط بظهور المسيح المنتظر الذي سيعيد بناء الهيكل (23). ومع بداية القرن التاسع عشر، بدأ مركز اليهود في القدس وفلسطين خاصة والدولة العثمانية عامة يظهر بشكل واضح من خلال الأفكار التي أخذ يطرحها المسؤولون الأوروبيون عن المصالح المشتركة، والتي أثارت اهتمام أثرياء اليهود ومفكريهم. فظهرت حركات دينية وجمعيات مختلفة تدعو إلى الانتقال من (حب صهيون) إلى الهجرة إلى (أرض إسرائيل) واحتلال القدس وجعلها عاصمة للدولة اليهودية(24)، وكان لأوضاع الجاليات اليهودية الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة علاقة مباشرة في دعم الجهود السابقة، حيث اتخذ منظرو الفكرة الصهيونية من العطف على فقراء ومد يد العون والإحسان لهم دافعاً إلى دعوة زعماء الطوائف اليهودية في أوروبا الشرقية بممارسة الضغط على الفقراء وحملهم على الهجرة، إلى جانب دعوة الأغنياء إلى استخدام نفوذهم لدى الحكومات الأوروبية للضغط على الحكومة العثمانية للسماح لليهود بالهجرة والاستيطان في فلسطين (25) .

ولاقت هذه الدعوات قبولاً لدى نخبة من الأثرياء اليهود الذين خشوا من أثر هجرة اليهود الفقراء الوافدين من شرق أوروبا على الحقوق والامتيازات التي يتمتعون بها في مجتمعات أوروبا الغربية. وتمثلت استجابتهم في إنشاء جمعيات للاستيطان مهمتها الأساسية جمع الأموال اللازمة لشراء الأراضي وتمويل بناء المستوطنات وتنظيم عملية الهجرة. ومن هؤلاء، برز الحاخام يهود القلعي، الذي أسس جمعية للاستيطان في القدس، وتسفي هيرش كاليشر، وهو مفكر نشيط حيث ساهم في تأسيس جمعية استيطان في فرانكفورت وأخرى في برلين إلى جانب التأثير على مجموعة من أغنياء اليهود لشراء قطع أراضي أقيمت عليها مدارس زراعية (26) .

ولكن الجهود والمساعي التي بذلت لم تخرج في تلك المرحلة عن سيطرة مشاريع الاستيطان الفردية غير المنظمة التي استهدفت تحسين وضع الطائفة اليهودية، وكان في نتيجتها أن تزايد عدد اليهود وبدءوا في مرحلة لاحقة في إقامة الأحياء الجديدة خارج أسوار البلدة القديمة. وبرز في هذا الإطار، جهود من عائلة روتشليد وجمعية الأليانس الفرنسية والثري اليهودي في العالم يؤمئذ وأكثرهم نفوذاً وحضوة لدى الحكومة البريطانية. وانسجاماً مع شدة اهتمامه بشؤون فلسطين، أسس مونتفيوري أول مدرسة يهودية في القدس عام 1935، ثم زار فلسطين لأول مرة بعد ذلك بعامين (27) .

لم يتكتم مونتفيوري على مشاريعه الكبرى طويلاً، ففي عام 1836، وبإيعاز منه، قدم وكيل الطائفة الاسكناجية في القدس عرضاً إلى مجلس شورى القدس استهدف تجاوز تسامح الحكم المصري بترميم الكنيس، وانسجاما مع هذا العرض، طرح مونتفيوري مشروعه الاستيطاني للمرة الأولى على محمد علي باشا عام 1837م، ثم ما لبث أن زاره مرة أخرى في العام التالي طالباً استئجار "خمسون فداناً ومائتي قرية

لخمسين عاماً بإيجار معين يسدد على أقساط سنوية". وكان مونتفيبينوي أن يستقدم جاليات يهودية من أوروبا وأمريكا وجنوب أفريقيا لاستثمار تلك الأراضي والاستيطان فيها(28) .

وعلى الرغم من الرفض الشديد الذي قوبل به عرض مونتفيوري، إلا أن اليهود استمروا في سياستهم دون تراخ. ففي أوج الأزمة بين محمد علي باشا والدولة العثمانية، وقبل نحو نصف عام من انسحاب القوات المصرية من القدس، حاولت الطوائف اليهودية استغلال هذه المرحلة الحرجة وابتزاز اعتراف رسمي يبيح لهم إجراء تعميرات في الزقاق المحاذي لحائط البراق بحارة المغاربة. وعن طريق القنصل البريطاني، استطاع اليهود انتزاع الاعتراف الصريح وحصلوا على رخص بذلك. ولكن تشدد متولي الوقف ومجلس شورى القدس حمل على ما يبدو محمد علي باشا على تصدير أوامره إلى ابنه بمنع تبليط الزقاق (29) .

الفشل لم يكن من نصيب مجمل النشاطات اليهودية، ففي زيارة مونتفيوري الرابعة لفلسطين عام 1849، نجح في الحصول على فرمان من السلطان عبد المجيد سمح بموجبه لليهود شراء الأراضي في مدينتي يافا والقدس. ويعود الفضل في هذا النجاح إلى الدور الذي لعبه اللورد بالمرستون – رئيس الوزراء البريطاني – بالضغط على السلطان مستغلاً وقوف بريطانيا إلى جانب الدولة العثمانية في حرب القرم ضد روسيا (30). وبمساعدة من السفير البريطاني، اشترى مونتفيوري أراضي بين يافا والقدس أقام عليها أقدم المستوطنات اليهودية في فلسطين. كما تمكن من الحصول على فرمان آخر عام 1855، سمح له بموجبه بشراء مساحة من الأراضي خارج سور البلدة القديمة تقع إلى الغرب من بوابة يافا وبالقرب من باب الخليل خصصت لإقامة مستشفى عليها. ولكن مونتفيوري عدل خططه بعد ذلك بناء على نصيحة وجهاء اليهود في القدس الذين اقترحوا إقامة مساكن شعبية بدلاً من المستشفى نظراً لازدحام الحي الذي يسكنه اليهود داخل السور. وحين حاولت السلطات العثمانية عام 1859 إيقاف أعمال بناء المساكن لأنها تخالف تعليمات الفرمان، تدخل القنصل البريطاني ثم السفير في استنبول، وانتهى الأمر بالسماح باستمرار البناء. وبهذا العمل، يكون مونتفيوري قد وضع أساس أول حي سكني يهودي في القدس، أصبح نواة للحي اليهودي من المدينة وعرف فيما بعد باسم (حي مونتفيوري). كما جاءت مواجهة بوابة يافا، وأنشأت ثمانية أحياء سكنية من الناحية نفسها عام 1893 بمساعدة صندوق مالي يدعى (مزكيرت موشيه – ذكرى موشيه) أسس تخليداً لذكرى مونتفيوري (31) .

أما من جهة الرواد الأوائل من يهود ألمانيا الذين سعوا عام 1860 إلى الهجرة إلى القدس وفلسطين، فقد تزعمهم رجل يدعى هوفمان قام بتأسيس جمعية دينية عرفت باسم (جمعية محبي القدس)، واختصاراً باسم (تامبل). وقام هوفمان بطلب ترخيص لتأسيس مستوطنة يهودية ألمانية في الأراضي المقدسة، وحصل على الإذن من السلطان العثماني عام 1868 مستفيداً من نظام الامتيازات الأجنبية. وفي عام 1869، بدأت قوافل المهاجرين الألمان تطأ أرض فلسطين حيث استقرت في البداية بمنطقة حيفا ثم انتقلت إلى القدس ويافا بعد أن ابتاع هوفمان أراضي لإسكان المهاجرين (32) .

وفي نفس السياق، دعا الثري اليهودي لورنس أوليفانت الحكومة البريطانية والدولة العثمانية عام 1897 إلى دعم مشروعه بإسكان المهاجرين اليهود في ضواحي القدس للمساهمة في إعمارها، وفي المقابل، تستفيد الدولة العثمانية من الثروات والخبرات اليهودية، وتحظى بتأييد اليهود الإعلامي في مختلف بلدان العالم. ولذلك، طلب السماح لجماعة من اليهود العثمانيين لإنشاء شركة عثمانية خالصة تقوم بإعمار لواء القدس وتطوير الصناعة والتجارة والزراعة فيه. ولكن أوليفانت أخفق في الحصول على موافقة السلطان عبد الحميد على مشروعه (33) .

وإلى جانب الفردية السابقة، قامت جمعيات يهودية مثل الاتحاد الإسرائيلي العالمي (الأليانس) الذي تأسس عام 1860 في باريس لحماية اليهود وتحسين أحوالهم في فلسطين والعمل على زيادة عددهم فيها بكل وسيلة ممكنة، بدور مهم حيث حصلت على التمويل اللازم لنشاطها من آل روتشيلد والبارون موريس دي هيرش. وتكللت مساعي الأليانس بالنجاح حين حصل النائب اليهودي في البرلمان الفرنسي أدولف كريميه على فرمان من السلطان عبد العزيز عام 1868 باستئجار (2600) دونم بالقرب من يافا لمدة 99 عاماً. فأقامت الأليانس عليها أول مدرسة زراعية لتدريب المهاجرين اليهود. ونتيجة لذلك، قامت مجموعة من يهود القدس عام 1978م بشراء (3375) دونماً في أراضي قرية ملبس، وفي العام التالي، وضع يهود القدس أيديهم بالطريقة نفسها على منطقة مجاورة بلغت عشرة ألف دونم حيث أقاموا على هاتين القطعتين مستوطنة بتاح تكفا (34). وشكلت هذه المستوطنة التي عدت من أكبر المستوطنات في فلسطين المحتلة محطة للمهاجرين الجدد في طريقهم إلى القدس نظراً للعقبات التي وصفها السلطان عبد الحميد الثاني فيما بعد في وجه الهجرة اليهودية المنظمة .

4- بداية مشاريع الاستيطان المنظم:

يعتبر الفرمان الذي حصل عليه مونتفيوري وأقامت الحي الذي يحمل اسمه على أول ارض يمتلكها اليهود في القدس منذ نحو ألفين عام هو الخطوة الأولى من مخططات الحركة الصهيونية لمحاصرة مدينة القدس وتحقيق أكثرية سكانية فيها. إذ لم تمض سوى فترة قصيرة من الزمن حتى أخذ البناء يمتد وينتشر على امتداد الطرق المؤدية إلى بوابات المدينة الغربية والشمالية والجنوبية. فمن بوابة يافا إلى بوابة دمشق (باب الخليل وباب العمود)، أقيمت أحياء يهودية على أراضي استطاعت المؤسسات اليهودية أولاً ثم الحركة الصهيونية فيما بعد شراءها، بالتحايل على القانون الذي يمنع بيعها لليهود، وبمساعدة القنصل البريطاني (35) .

وجاء قانون تملك الأجانب الذي أصدرته الدولة العثمانية عام 1867، نتيجة للضغوط الخارجية التي حتمتها تدخل الدولة الأوروبية وتنافسها فيما بينها على ممارسة النشاط القنصلي والديني والثقافي ومطالبات سفرائها بالسماح لرعاياهم بتملك الأراضي والعقارات، ليفتح الباب على مصراعيه لرعايا الدول الأجنبية والحركة الصهيونية لشراء الأراضي. وتضمن القانون كذلك، اعترافاً رسمياً بما جرى شراؤه بطريقة غير شرعية طوال الفترة التي سبقت إعلانه (36) .

وكان لهذا التحول في الإجراءات من جانب الحكومة العثمانية دور كبير في التأثير على بنية الملكية في المدينة المقدسة، وشكل أحد المنافذ التي ولجت منها الحركة الصهيونية للقيام بمشاريع استيطانية ضخمة قبل أن يتسنى لها بناء مستوطنات بشكل منفرد في الأراضي الأميرية الصالحة للزراعة خارج أسوار المدينة، فقد أخذ المهاجرون اليهود ممن يحملون جنسية الدول الأوروبية وينضوون تحت حمايتها بتشييد الأحياء وشراء الأراضي لأغراض البناء دون الحاجة لأخذ الموافقات. وكانت الأموال تتدفق إلى القدس من الخارج على هيئة تبرعات للجمعيات والأثرياء دون أن يواجهها أي عوائق أو عراقيل، لدفع أثمان الأراضي وبناء المستوطنات وتعزيزها بالمدارس الدينية والمشافي والجامعات لصهر الثقافات وإحياء اللغة العبرية (37) .

وترك هذا النشاط بصمات واضحة المعالم على أراضي الدولة العثمانية بما فيها القدس والمناطق التابعة لها، إذ أخذت المشاريع الاستيطانية المنظمة تغزو الأراضي القائمة في الزاوية الشمالية الغربية للمدينة الممتدة من باب العمود شرقاً إلى باب الخليل غرباً (38). ففي عام 1868، انطلقت عجلة الاستيطان حين بادرت سبع عائلات يهودية في المدينة إلى إقامة ضاحية "نحلات شيفع" على الطريق بين بوابة يافا ومدينة يافا بالقرب من ساحة صهيون حالياً، التي تحولت مع بداية القرن العشرين إلى مركز القسم الغربي من المدينة، ثم أقيم حي "محانيه يسرائيل" على بعد أقل من كيلومتر من بوابة يافا. وتم ما بين سنتي 1875 – 1878 تأسيس عدد من الأحياء اليهودية الأخرى منها "مناه شعاريم" و"إيفن يسرائيل" على طريق يافا، قريباً من فندق الملك داود حالياً، و"مشكانوت شعنانيم" بالقرب من هذا الحي، و"بيت دافيد" إلى الشمال من طريق يافا مقابل "نحلات شيفع" .

وفي سنة 1882 أقيم حي "أوهل موشيه" إلى الجنوب الغربي من شارع أغريباس، وفي هذه الأثناء أخذ البناء ينتشر أيضاً ما بين بوابة يافا "مناه شعاريم" على مسافة غير بعيدة من بوابة دمشق. ومع نهاية القرن التاسع عشر أقيمت أحياء أخرى على امتداد الطرق المؤدية إلى بوابات المدينة، فوصل البناء في منطقة طريق يافا إلى "محانيه يهودا"، وفي الجهة الشمالية الشرقية إلى منطقة مناه شعاريم، أما باتجاه الشرق فقد أقيمت أحياء عربية ثم مسيحية أجنبية، وعند نشوب الحرب العالمية الأولى وصلت حدود البناء إلى مدخل "روميما" غرباً وحي بوخارين والشيخ جراح شمالاً، بينما كان البناء أقل في الجهتين الشرقية والجنوبية لأسباب طوبوغرافية في الأساس (39) .

واستناداً إلى سجلات محكمة القدس الشرعية، وخارطة المهندس النمساوي شيك الذي شارك في تنظيم الأحياء والمستوطنات اليهودية، فإن المستوطنات التي غزت شمال غرب المدينة وصلت إلى (36) مستوطنة حتى عام 1918. وكانت المستوطنات تعرف الواحدة منها (القومبانية) كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

القومبانيات اليهودية في مدينة القدس (1858 – 1918)

الرقم	الاسم العبري	الاسم المعرب

1	نحلة شبع	ملك السبعة
2	ابن إسرائيل	صخرة يعقوب
3	ميا شأنيم	الـ (100) بوابة
4	بيت تيزن باك	بيت نيزن باك (؟)
5	شعرفنا	حجر الزاوية
6	بيت إسرائيل (يعقوب)	بيت يعقوب
7	أوهل شلومو	خيام سليمان
8	نحلة صهيون	ملك صهيون
9	شعري موشيه	بوابات موسى
10	منحنيه يهودا	معسكر يهودا
11	شبات أخيم	عودة الأخوة
12	مشكنوت إسرائيل	مساكن إسرائيل (يعقوب)
13	مزكرة موشيه	ذكر موسى
14	عزرات إسرائيل	مآزرة إسرائيل
15	شعري يرشولايم	بوابات أورشليم (القدس)
16	أوهل موشيه	خيمة موسى
17	بدون اسم	قومبانية بدون اسم
18	كنيست إسرائيل	تجمع إسرائيل
19	زخرون طوبيا	ذكرى طوبيا
20	شعري صيدق	بوابة العدل

21	بيت يعقوب	بيت يعقوب
22	يهود اليمن	قومبانية يهود اليمن
23	بيت يوسف	بيت يوسف
24	بدون اسم	قومبانية بدون اسم
25	شمعون الصادق	سليمان الصديق
26	بيت بخاري (البخارية)	قومبانية يهود بخاري
27	يمين موشيه	يمين موسى (موسى مونتفيوري)
28	بيت ناتان	بيت ناتان
29	بيت يهوذا	بيت يهوذا
30	شكوت شلوم	مساكن السلام
31	نحلات شمعون	ملك سليمان
32	نحلة شوعا	ملك شوعا
33	التنك	(؟)
34	أون إسرائيل	قوة إسرائيل
35	ميشروم	البشارة
36	متكاريت	المذكر

استمر النشاط الاستيطاني في الأحياء الجديدة (القومبانيات) دون تراخ، وظل اليهود يقومون بمشاريع عمرانية بين البيوت القديمة وعلى جوانبها إلى أن اشتعلت الحرب العالمية الأولى، فتجمدت المشاريع. ولهذا بدت الناحية الشمالية والشمالية الغربية من سور القدس من الصور الجوية التي التقطها الطيران الألماني ما بين 1917 و 1918 قد غصت بغابة من المباني، وباعتماد التقديرات عدد بيوت أحياء القومبانيات الـ(36) والمتراوحة ما بين (300-400) بين عام 1899، لعدد أفراد الأسرة اليهودية (5) أشخاص، فإن أعداد المستوطنين المقيمين في القدس عام 1913 تتراوح بين (460000) و(620000) مستوطن (40) .

ولم يقتصر دور القومبانيات على إيواء جموع المستوطنين وحسب، بل اتخذت أوكاراً لأعضاء الحركة الصهيونية وشركاتها وجمعياتها وبنوكها ووكلائها للانطلاق لشراء الأراضي في الأرياف وديار العربان وبناء المستوطنات فيها. فبدأت فعاليات النشاط الاستيطاني في المواقع الريفية بعد نحو عشر سنوات على انطلاقته

في مدينة القدس. إذ أخذت الحركة الصهيونية بشراء الأراضي وبناء المستوطنات، والعمل بأقصى جهد مستطاع لتوفير جميع الظروف المادية والمعنوية للحفاظ على بقائها واستمرارية نموها.

وقد ترتب على تلك الفعاليات بناء (13) مستوطنة في أرياف متصرفية القدس، كان من بينها واحدة في ريف مدينة القدس هي (هارطوف)، وتعني الجبل الجميل، وأنشأت على يد مجموعة من يهود بلغاريا 1895 على المنحدرات الغربية لجبال القدس المعروفة بمنطقة العرقوب كونها تطل على الممر الإستراتيجي الذي يصل السهل الساحلي بالقدس المتمثل بمجرى وادي الصرار، وتمر به سكة حديد يافا – القدس، وتقع في أراضي تصل مساحتها إلى (5060) دونماً (41) .

وكانت الأراضي والمستوطنات تسجل وقفاً خيرياً حسب قواعد الوقف الإسلامي حيث سعى القائمون على إدارة المستوطنات وخدماتها على حبسها على جهة معينة من وجوه الحبس الخيري، وذلك لضمان استمرارها في تحقيق غاياتها والحيلولة دون مصادرتها من قبل الدولة وتعدي السكان العرب عليها.
فمستوطنة أو حي المونتفيوري أوقفه حاييم موشيه مونتفيوري ((على فقراء الطائفة الموسوية بالقدس ..)) وكان تحت إشراف وتولية حاخام باش الطائفة الموسوية بالقدس (42) .

5- السياسة العثمانية تجاه الاستيطان اليهودي وتهويد القدس:

النجاح الذي حققته الحركة الصهيونية من امتلاك اليهود لأول قطعة من الأرض في القدس ثم صدور قانون تملك الأجانب، لتنطلق بعد ذلك عجلة الاستيطان وشراء الأراضي وبناء المستوطنات وامتدادها داخل وحول البلدة القديمة، وما صاحبها من تحولات جذرية في بنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، ولد شعوراً لا يستهان به من عدم الاطمئنان وساهم في شف أهداف ونوايا اليهود الحقيقية لدى الحكومة العثمانية التي كانت حتى عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) تتبع سياسة التسامح الديني والعطف الإنساني، وإزاء ذلك، تبلورت اتجاهات ومواقف متباينة في استنبول والقدس على الصعيدين الرسمي والشعبي، ظهر بجلاء في فرمانات وأوامر الباب العالي وتعليمات متصرفي القدس، حيث شددت الحكومة من رقابتها واتخذت موقفاً حازماً لكبح جماح مخططات ومشاريع التغلغل الصهيوني في الأراضي والتخفيف من وتيرة وحِدة حركة الشراء والاستيطان.

سجلت السياسة العثمانية الجديدة تجاه هجرة اليهود إلى القدس وشرائهم الأراضي طابعاً جدياً وحاسماً ابتداءاً من أبريل 1882، حين طلبت جمعية (محبو صهيون) في أوديسا من القنصل العثماني العام هناك منح المهاجرين اليهود الهاربين من الاضطهاد من روسيا القيصرية سمات دخول إلى الدولة العثمانية بغرض الاستيطان في القدس. وإذ لفت عدد المهاجرين الكبير انتباه القنصل العثماني، جاء الرد من الباب العالي بالسماح لليهود في الاستيطان بأي من ولايات الدولة باستثناء فلسطين (43).

وتشدد السلطان عبد الحميد في موقفه، معبراً عن شعور لا يستهان به من عدم الاطمئنان للهجرة اليهودية الواسعة إلى القدس وما رافقها من حقوق وامتيازات لليهود كرعايا أجانب. فأصدر فرماناً يقضي بعدم السماح لليهود الذين يحملون جنسيات روسيا ورومانيا وبلغاريا من الدخول إلى القدس وشراء الأراضي. وباشرت سلطات ميناء يافا بوضع صعوبات أمام اليهود المهاجرين، غير أنه وأمام ضغط الدول الأوروبية، وبخاصة بريطانيا، عدل السلطان من تعليماته وسمح لليهود ابتداء من عام 1884 بدخول فلسطين من أجل زيارة الأماكن المقدسة ولمدة 31 يوماً فقط. ومع استمرار ضغط الدول الأوروبية، وافقت الدولة العثمانية عام 1887 على تمديد إقامة اليهود بقصد الحج إلى ثلاثة أشهر شريطة تسليم جوازات سفرهم إلى سلطات الموانئ أو متصرفية القدس واستبدالها بورقة حمراء سارية المفعول لمدة ثلاثة أشهر لضمان عودتهم إلى بلادهم. وهذه الإجراءات انطبقت حتى على اليهود المقيمين في أملاك الدولة العثمانية كمصر وسوريا والعراق (44).

ولكن الورقة الحمراء لم تضع حداً لتيار الهجرة، فقد دخل المستوطنون أراضي المتصرفية بطرق غير شرعية، إلى جانب تراجع الدولة العثمانية أمام ضغوط بريطانيا وفرنسا، فاضطرت إلى التصريح في تشرين الأول (أكتوبر) 1888 بأن القيود الجديدة لن تطبق إلا بحق المهاجرين بأعداد كبيرة وليس بحق الذين يأتون فرادى. وتشجعت القنصلية البريطانية في القدس بهذا التصريح، فمنحت حمايتها في عام 1893م لأكثر من 2000 عائلة يهودية(45) .

وعلى الرغم من رفض القناصل الأوروبيين التعاون مع الدولة العثمانية لتسهيل مهمة إخراج اليهود الأجانب الذين انتهت مدة الإقامة الممنوحة لهم، فقد استمرت السلطات المحلية بالقدس بتطبيق إجراءات تقييد الهجرة اليهودية، إلى جانب رفض سلطات ميناء يافا السماح بدخول اليهود الذين لم يحصلوا مسبقاً على سمات دخول من القنصليات العثمانية في بلادهم (46). وتشكلت لجنة خاصة في القدس لتطبيق قيود حظر الهجرة

اليهودية بصرامة. كما سعت الدولة العثمانية لدى الحكومة البريطانية في أواخر عام 1898 لتعديل المادة الأولى من معاهدة الامتيازات الإنجليزية لعام 1675، والمادة الأولى من معاهدة 29 نيسان (أبريل) 1861، والمادة (62) من معاهدة برلين 13 حزيران (يونيو) 1878، وهي المواد المتعلقة بالتسهيلات الممنوحة للرعايا الإنجليز في الإقامة والسفر إلى الدولة العثمانية .

ولكن وزارة الخارجية البريطانية رفضت ذلك معللة رفضها بأنه من غير المعقول التمييز بين الرعايا الإنجليز، وكان الموقف الفرنسي مماثلاً للموقف البريطاني، حيث أجاب السفير الفرنسي في استنبول بأن القانون الفرنسي لا يستثني طوائف بعينها ويعترف بالحقوق نفسها لجميع الفرنسيين إلى أي مذهب انتموا، وبما أن للفرنسيين الحق في المرور والإقامة في الولايات العثمانية، فأن هذا الحق لا يمكن أن يكون موضوع مناقشة بالنسبة لليهود الفرنسيين باعتبارهم مواطنين فرنسيين (47). ويبدو أن المساعدات التي حصل عليها المستوطنون اليهود من خلال استغلال نظام الامتيازات كانت مهمة لدرجة دفعت مؤرخ الهاغاناه إلى تقييمها بقوله : ((إننا لا نبالغ إن قلنا أنه لولا نظام الامتيازات، لما استطاع الييشوف الجديد الصمود في البلاد، ولما خرج حتى الييشوف القديم عن كونه طائفة شرقية على غرار يهو إيران وأفغانستان)) (48) .

الحكومة العثمانية تمسكت بموقفها، واتبع الباب العالي سياسة منع دخول جميع اليهود الأجانب القادمين إلى القدس وفلسطين بقصد الاستيطان، وتشبثت السلطات المحلية في القدس بتطبيق التعليمات والقيود لمنع هجرة اليهود دون تمييز بين جنسياتها وأوضاعهم المالية. وبذل متصرف القدس رؤوف باشا جهوداً كبيرة لمنع انتقال الأراضي إلى اليهود، إلا أن خلفه لم يتشدد مثله. وحال فساد الإدارة العثمانية وانتشار الرشوة التي كانت متفشية بين مختلف موظفي الدولة دون فعالية القيود والتعليمات العليا، فاندفع اليهود إلى شراء الأراضي، ودخل فلسطين والقدس عدد كبير من اليهود دون تسليم جوازات سفرهم بعد رشوة الموظفين (49) .

وقد أثارت كثرة أعداد اليهود وازدياد عمليات شرائهم الأراضي حفيظة وجهاء القدس، فرفعوا عريضة إلى السلطات العثمانية مطالبين بمنع الهجرة وبيع الأراضي لليهود. وصدرت أوامر الباب العالي المشددة إلى متصرف القدس عام 1892 بمنع بيع الأراضي الأميرية وحظر شراء العقارات في القدس من قبل اليهود (50). ووضع السلطان عبد الحميد شرطان أمام زيارة اليهود للقدس، وهما: أن يقدم اليهودي طلباً رسمياً مصدقاً من القنصل العثماني في بلده ومتصرف القدس إلى ضابط الارتباط في القدس يقرر فيه بأن الإقامة قانونية، بالإضافة إلى عدم السماح لليهود الذين دخولا بصورة غير قانونية بالعيش سواء في المدينة أو المستوطنات في الريف (51) .

وبعد أن نجح هرتزل في حشد زعماء اليهود في العالم في مؤتمر عالمي في بازل بسويسرا عام 1897، وتمخض عنه نشأة المنظمة الصهيونية العالمية، سعى الصهاينة لتنفيذ قراراتهم بإقامة وطن قومي في فلسطين بشتى الوسائل. وفي سبيل ذلك، اتصل هرتزل بالسلطان عبد الحميد، وعرض عليه أن يستوطن اليهود في فلسطين مقابل مغريات مالية كبيرة يقدمها اليهود للدولة العثمانية التي كانت تعاني في ذلك الوقت من ضائقة مالية كبيرة، غير أن السلطان عبد الحميد رد رداً مشرفاً حيث قال لمن توسط في ذلك : ((انصح صديقك هرتزل أن لا يتخذ خطوات جديدة حول هذا الموضوع، لأني لا أستطيع أن أتنازل عن شبر واحد من الأراضي المقدسة، لأنها ليست ملكي، بل هي ملك شعبي، وقد قاتل أسلافي من أجل هذه الأرض ورووها بدمائهم، فليحتفظ اليهود بملايينهم، إذا مرقت دولتي من الممكن الحصول على فلسطين بدون مقابل. ولكن لزم أن يبدأ التمزيق أولاً في جثتنا، ولكن لا أوافق على تشريح جثتي وأنا على قيد الحياة)) (52) .

وعن القدس، تحدث السلطان عبد الحميد قائلاً ((لماذا نترك القدس .. إنها أرضنا في كل وقت وفي كل زمان، وستبقى كذلك، فهي من مدننا المقدسة وتقع في أراض إسلامية، لا بد أن تظل القدس لنا)) (53) .

وعندما أدرك القادة الصهاينة استحالة أهدافهم ما دام السلطان عبد الحميد على رأس السلطة، فقد عملوا على إسقاطه وإقامة حكم يستطيعون من خلاله تنفيذ ما يصبون إليه، وتمكن حاييم وايزمان، خليفة هرتزل من تنفيذ الأهداف الصهيونية بواسطة أقطاب حزب الاتحاد والترقي الذين انقبلوا على السلطان عام 1908 ثم عزلوا عام 1909 فقد كانوا من يهود الدونمة أو من تلاميذهم وحملة آرائهم، والمنفذين لمخططاته. وهكذا، لم يستمر التشدد الذي ألفناه عن ولاة القدس ومتصرفيها بشأن المشروع الصهيوني، إذ تعزز النفوذ اليهودي في الدولة التركية خلال الفترة الواقعة بين عامي 1908 و1914، وتأسست وكالة صهيونية في استنبول (54)، وأصبح الحاكم العام للقدس أداة طيعة بيد الحركة الصهيونية لدرجة أن بعض المتصرفين عبروا عن مواقفهم المؤيدة للمشروع الاستيطاني علانية في جولاتهم الميدانية على المستوطنات. وفتحت أبواب الهجرة على مصراعيها، وسهلت عمليات نقل الأراضي بعد أن تسرب الفساد إلى الدوائر الإدارية الخاضعة لإشراف المتصرف (55) .

غير أن هذه التسهيلات والتي أدت إلى تدفق اليهود بأعداد هائلة إلى القدس فوصل عددهم عام 1901م نحو (45) ألفاً من أصل (70) ألفاً هم مجموع سكان المدينة (12 ألفاً من المسلمين و13 ألفاً من النصارى)، ثم ارتفع عام 1912 إلى (48) ألفاً،لم يستمر طويلاً. إذ أن دخول تركيا الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا، وانحياز الحركة الصهيونية إلى جانب أعداء تركيا حصل من الاتحاد والترقي انقلاب في سياسته تجاه اليهود حيث تعرض المستوطنون اليهود في القدس للطرد والترحيل على يد جمال باشا قائد الجيش الرابع العثماني إبان الحرب (56)، وينقل المؤرخ عارف العارف، وقائع ما تعرض له اليهود يومئذ بقوله ((ولما أعلنت الحرب الكونية الأولى 1914م، راح الأتراك يطاردون الصهيونيين، وأصدر جمال باشا بوصفه القائد الأعلى للجيش الرابع المرابط في فلسطين أمراً منع فيه رفع العلم الصهيوني في أي أراض تقع تحت حكمه، كما منع رفع أي لافتة تكتب باللغة العبرية، وصادر جميع الطوابع والأوراق المالية التي تخص الحركة الصهيونية وألغى جميع المؤسسات اليهودية التي تكونت في فلسطين بعد أن دخلتها خفية)) (57) .

ونتيجة لهذه السياسة الجديدة، وفي ظل الظروف الصعبة التي مرت بها القدس أثناء الحرب العالمية الأولى، فقد تناقص عدد اليهود في المدينة، حيث وصل عام 1917م إلى (21) ألفاً (58) .

6- حصاد الاستيطان اليهودي وأسباب نجاحه:

لم تنجح الجهود التي بذلتها الدولة العثمانية في صياغة قرارات وفرمانات منع الهجرة اليهودية إلى مدينة القدس، وكذلك الجهود التي بذلها بعض متصرفي القدس لتنفيذ عمليات المنع، وكل ما استطاعت تلك الفرمانات فعله هو إعاقة الهجرة اليهودية بعض الشيء وعرقلة مساعي اليهود لشراء المزيد من الأراضي. ولئن بذلت السدة السلطانية في استنبول كل ما في وسعها لحماية أراضي القدس من التغلغل الأجنبي والاستيطان اليهودي، إلا أن الواقع العلمي يدل على وجود خروقات واضحة للإجراءات التي اتبعتها وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي، نجد أنه عوضاً عن الأراضي التي تحصل عليها المستوطنون اليهود عبر الأذونات الرسمية الصادرة عن الحكومة العثمانية في استنبول قبل إعلان قانون تملك الأجانب عام 1868، لجأ اليهود إلى التزوير والتحايل على أنظمة الدولة بتسجيل الأراضي والعقارات التي يشترونها بأسماء مواطنين يحملون الجنسية العثمانية أو بأسماء رؤساء الطوائف الدينية ممن يحملون الجنسية العثمانية واتخذوا من هذه الجنسية وسيلة للتحايل وخدمة للمطامع الأجنبية. ومن أعمال التحايل التي سجلتها المحاكم الشرعية في مدينة القدس، قيام بعض اليهود بالتنازل عن جنسيتهم العثمانية والانضواء تحت الحماية الأجنبية بعد قيامهم بتسجيل أملاكهم بأسماء زوجاتهم وأولادهم إلى حين دخولهم في الحماية الأجنبية ثم يقوم هؤلاء باستعادتها وتسجيلها على أسمائهم. وعلى الرغم من هذه التجاوزات على الأنظمة والقوانين، إلا أن الدولة لم تتخذ عقوبات رادعة بحق مرتكبيها عند اكتشاف التجاوز، الأمر الذي شجع مثل هذه التجاوزات، كما أنه لم يكن هناك متابعة حثيثة من جانب استنبول للأجهزة التنفيذية، والسلطات المحلية المدنية والعسكرية، وبالتالي لم تشدد الرقابة على حدود متصرفية القدس البرية والبحرية للحيلولة دون تسلل المهاجرين بصورة غير مشروعة (59) .

وعلى الصعيد نفسه، لجأ اليهود والحركة الصهيونية للإغراء المادي للتأثير على أصحاب الأراضي لبيع أراضيهم، كما استخدمت الحركة الصهيونية سلاح الرشوة الذي كان منتشراً حتى بين كبار الموظفين، فاستطاعت أن تجند مجموعة لا بأس بها غلبت مصلحتها الشخصية على المصلحة العامة وشملت هذه المجموعة أفراد العائلات المتنفذة والأسر التي بحوزتها ملكيات كبيرة إلى جانب بعض الموظفين في المعابر ومراكز الحدود والموانئ والشرطة ودائرة الطابو والبلديات بعد أن تسرب الخلل والفساد إلى أروقة الجهاز الإداري في المتصرفية وهانت عند أفراده كل اعتبارات وقيم الدين والأمن والدولة والأرض والشعب مقابل إشباع رغباته من الأموال. وغدت هذه المجموعة أداة طيعة في أيدي الحركة الصهيونية أتاح لها حضورها الواضح في الجهاز الإداري، وإشغالها مراكز إدارية حساسة، استغلال الظروف الصعبة التي تنتاب المزارعين في بعض المواسم لوضع أيديهم على الأرض دون مقابل أو بالرهن والشراء ومن ثم نقلها إلى وكلاء الحركة الصهيونية سراً وعلانية. والشواهد على الآثار التي ترتبت على هذا الفساد عديدة، ومنها تلك المقالات التي تصدرت صفحات الصحف المقدسية. فتحت عنوان (إلى مأمور الطابو) طالبت صحيفة المنادي في 7/12/1913م مأمور طابو القدس بالكشف عن الوسيلة التي جرى فيها نقل ألف دونم من أراضى قرية صور باهر إلى الحركة الصهيونية في حين أنها ملك للوقف. وفيما نقلت الصحف المقدسية تقارير عن التواطؤ السائد بين بعض موظفي دوائر الطابو والحركة الصهيونية، فإن الدولة العثمانية أخطأت في عدم تجنيد الرأي العام المتميز بقوة انتمائه للدين والدولة في مقاومة التغلغل الأجنبي وحركة الاستيطان الصهيوني على نطاق واسع، وذلك على غرار تجنيدها له في طرد الحكم المصري كما أخطأت السلطات

العثمانية مرة أخرى، إذ لم تكن العقوبات المتبعة ضد الموظفين والمسؤولين الذين لم ينفذوا تعليمات الباب العالي رادعة إلى حد بعيد (60)، ولهذه الاعتبارات، كانت الأوامر المتعاقبة من السلطان ومتصرف القدس دون نتيجة ولا قيمة لها عند هؤلاء الموظفين الفاسدين، حتى أن السلطات العثمانية اكتشفت أن موظفي ميناء يافا المرتشين كانوا يرسلون تقاريرهم الشهرية إلى الوالي ببيانات كاذبة تفيد أن كل اليهود الذين دخلوا فلسطين خلال الشهر قد عادوا من حيث أتوا (61) .

وأما على صعيد العوامل الخارجية التي ساهمت في تشجيع اليهود والحركة الصهيونية بالهجرة والاستيطان في القدس، فإن مداخلات السفراء الأوروبيين في الأستانة وقناصلهم في القدس وبيروت الذين تمسكوا بحقوق الامتيازات وأعاقت احتجاجاتهم تنفيذ قيود الهجرة ضد اليهود وأضعفت فعاليتها، تعد العامل الرئيس في هذا الصعيد. كما لعب مترجمو القنصليات دوراً كبيراً في نقل الأراضي حيث كانت المساومة تجري من خلالهم إلى أن أصبحت تجارة الأراضي والسمسرة لشرائها أمراً مألوفاً (62) .

وإن كانت المراجع المختلفة التي تناولت تلك الحقبة الزمنية لم تشر بشكل مفصل إلى مساحة الأراضي التي شملتها المشاريع الاستيطانية في مدينة القدس، فإن المؤشر الوحيد الذي أمكن الاعتماد عليه هو مقاييس الرسم للصور الجوية التي التقطها الطيران الألماني (1917-1918) للمستوطنات. وباعتماد المساحة التي بينتها الصور الجوية للمستوطنات الـ(36)، نجد أن الأراضي التي شملتها تقدر بنحو (5كم2) أقيمت عليها صفوف منتظمة من المباني وتخللتها الطرق والممرات والحدائق. وانطلاقاً من هذه المساحة، كرست الحركة الصهيونية جل جهودها لفرض واقع ديمغرافي على المدينة وذلك بفتح جميع قنوات الهجرة والاستيطان بشتى الطرق والوسائل، وتذليل كل العقبات التي تضعها الحكومة لوقف تيار الهجرة .

وجاء التركيز على الأراضي في الجهة الشمالية والشمالية الغربية من السور، ليصب في هذا الإطار حيث اشترت الحركة الصهيونية (5600) دونماً في الشيخ جراح بغية بناء الجامعة العبرية عام 1905 و(1000) دونماً في صور باهر عام 1913م (63) .

ونتيجة لزيادة الطلب على أراضي البناء، قفزت الأراضي بشكل كبير، وكانت المؤسسات الصهيونية وكبار الأثرياء اليهود على استعداد تام لإغداق الأموال الطائلة بصرف النظر عن كل اعتبارات المساحة والهيئة والشكل الهندسي، وذلك لحاجتها الملحة لاستيعاب المهاجرين الجدد. وكان ما تدفعه الجمعية أو الصندوق مقابل رقعة أرض صغيرة يفوق ثمن الأراضي الزراعية لقرية أو مجموعة من القرى بكاملها، ولذلك، أشارت سجلات محكمة القدس الشرعية أن السكان المحليين (مسلمين ومسيحيين) اصبحوا بمرور الزمن مجرد أقلية وسط مستنقع كبير من المستوطنين اليهود.

الفصل الثالث:

مرحلة تحقيق التفوق الديمغرافي

(1917-1947)

في ليل 8-9 كانون أول (ديسمبر) من عام 1917، اضطر الجيش العثماني للانسحاب نهائياً من مدينة القدس تحت وطأة الضغط العسكري المزدوج للجيش البريطاني في الجناح الأيمن وجيش الثوار العرب الحليف في الجناح الأيسر. وكما كان الأتراك حريصين خلال انسحابهم على المباني والأماكن المقدسة، ففضلوا الانسحاب سلماً حفاظاً عليها، كانوا حريصين أيضاً على أرواح السكان. إذ طلب ضباطهم في الأيام الأخيرة من القاطنين في الأحياء المتطرفة والتي يخشى عليها من القنابل أن يغادروها إلى حين، وعندما عاد هؤلاء إلى بيوتهم بعد تسليم المدينة، وجدوا ممتلكاتهم لم تمس ولم ينهب منها شيء (64) .

وفي صباح اليوم التالي، دخل الجيش البريطاني المدينة من ثلاث جهات، فخرج السكان يستقبلونه بحماسة كبيرة، وهم يعتقدون أنهم لا يستقبلون سوى حلفاء وأصدقاء تعاهدوا وإياهم على القتال معاً من أجل التحرر من نير الأتراك، ومن أجل بناء الدولة العربية المستقلة. وبعد يومين دخل الفيلد مارشال أدموند اللنبي القدس، فاستقبله الحاكم العسكري وحرس شرف يمثلون الفرق الفرنسية والبريطانية والإيطالية التي شاركت في الحرب. وأما العلم العربي فلم يرتفع أبداً مع عساكر الحلفاء، وكان ذلك أول إشارة تنذر بالخديعة التي وقعت بالزعماء العرب (65) .

تشكل فترة الانتداب البريطاني على أرض فلسطين والتي امتدت من عام 1917 وحتى عام 1948م، حلقة التنفيذ الفعلي لبرنامج الحركة الصهيونية بتسلم أرض فلسطين وإنشاء الوطن القومي لليهود عليها. فمنذ أن أمسك هربرت صموئيل، الصهيوني البريطاني بزمام السلطة العليا كأول مندوب سام للحكومة البريطانية على فلسطين، أصبح اليهود الذين كانوا يشكلون أقلية في التكوين السكاني لفلسطين يهيمنون على المناصب العليا في الإدارات الحكومية وقوات الشرطة والأمن بفضل تصريح وزير الخارجية البريطانية (آرثر بلفور) وصك الانتداب والقوانين والتشريعات التي كرسها صموئيل وخلفاؤه الذين ساروا في نفس الاتجاه السياسي. إذ أن صك الانتداب البريطاني على فلسطين الذي أقرته عصبة الأمم، تضمن وعد بلفور في معظم بنوده حيث نصت المادة الثانية على ((أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القوي اليهودي)). ودعت المادة الرابعة إلى الاعتراف ((بهيئة يهودية صالحة كهيئة عمومية، لتشير وتتعاون في إدارة فلسطين في الأمور الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك، مما يؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين)). كما نصت المادتان السادسة والسابعة على (أحوال مناسبة، وتنشط بالاتفاق مع الهيئة اليهودية إلى استقرار اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات))، و((يترتب على حكومة فلسطين أن تسن قانوناً للجنسية، يتضمن نصوصاً تسهل حصول اليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم على الرعوية الفلسطينية) (66) .

لم تكتف بريطانيا بفتح أبواب الهجرة وتشجيع تدفقهم على فلسطين، بل إنها عملت كل ما في وسعها لتهجير العرب من فلسطين لترحيلهم بهدف تهيئة الظروف لاستيطان اليهود وتوفير مستلزمات إقامة (الوطن القومي لليهود). ولا عجب أن نرى هربرت صموئيل يصرح عند وصوله فلسطين وأمام كبار موظفي الحكومة بأن ((سياسة حكومة هي تشجيع اليهود على الهجرة لتصبح لهم السيطرة على البلاد حتى يمكن إنشاء حكومة يهودية)). ولئن أقام صموئيل إدارة قال عنها الجنرال بولز – مسؤول الإدارة البريطانية قبل هربرت صموئيل – بأنها تمثل حكومة يهودية لا بريطانية، فإن انتهاء مدة تسلمه الإدارة عام 1925م لم يغير من السياسة البريطانية. إذ بقيت اللغة العبرية لغة رسمية مع أنه لا يتكلمها سوى أقل من عشرة آلاف (من أصل 56 يهودي كانوا يومذاك في فلسطين يقابلهم حوالي مليون عربي)، واستمرت طوابع البريد وقطع النقود تحمل "أرض فلسطين" العبرية ترجمة لكلمة فلسطين العربية. كما بقيت المناصب الرئيسة كنائب المندوب السامي وسكرتير عام فلسطين الذي بيده التشريع ومدراء الهجرة والجنسية والتجارة والجمارك والمالية وتسجيل الأراضي بيد الصهاينة القادمين من بولونيا أو روسيا أو بريطانيا (67) .

ساهمت هذه الظروف السياسية المريحة – إلى حد كبير – في تنفيذ المرحلة الثانية من المخطط الصهيوني لتهويد الأرض والإنسان في القدس، فقد اتسمت تلك المرحلة بتعزيز الوجود اليهودي في المدينة المقدسة عموماً، وإحكام تطويقها استيطانياً لمنع أي توسع عربي محتمل، ومحاولة السيطرة على الحكم البلدي كخطوة نحو الاحتلال الكامل للمدينة وتحويلها إلى عاصمة للدولة اليهودية المقبلة .

أثر الانتداب البريطاني على الميزان الديمغرافي للقدس:

كانت الحكومة البريطانية في أهدافها وسلوكها تعتبر انتدابها لفلسطين لا يزيد عن كونه مرحلة انتقالية تعمل خلالها على تمكين الحركة الصهيونية ريثما تصبح في وضع تستطيع بعده إقامة دولة يهودية، ولتحقيق ذلك، هيأت حكومة الانتداب البريطاني الجو ومهدت الطريق أمام الصهيونية التي حشدت كل إمكانياتها وقذفت بها إلى أرض فلسطين. وحول هذا الأمر، يقول حاييم وايزمان في مذكراته: (كان هناك اتفاق سري بموجبه تسلمنا بريطانيا فلسطين خالية من العرب عام 1934م) (68) .

لم يتسن للطرفان – البريطاني والصهيوني – تنفيذ ما اتفقا عليه في المدة المحددة، إذ كان اليهود أنئذن أقلية لا تتجاوز نسبتهم 7% بالنسبة لعدد السكان. وعليه لا بد من رفع هذه النسبة قبل الشروع بتهجير السكان الأصليين. ولم يكن هناك مجال لرفع هذه النسبة بالسرعة المطلوبة غير الهجرة اليهودية الواسعة. فطالبت الحركة الصهيونية بهجرة مفتوحة وغير خاضعة لأي قيد، حيث شرح وايزمان في لقاءه الأول مع وزير المستعمرات البريطانية وجهة النظر هذه واعتبرها أمراً عادياً لا مجال لمناقشته، كونه مرتبط ((في إيجاد مأوى للمعذبين والذين سيتعرضون للعذاب)) على حد تعبيره. وسار ديفيد بن غوريون على نفس المنهج إذ أعلن أثناء المفاوضات مع البريطانيين أن ((الصهيونية تعنى بالهجرة وبدونها تتلاشى)) (69) .

بريطانيا من جهتها، شرعت منذ توليها السلطة في فلسطين، بالعمل على تنفيذ فكرة إنشاء الوطن القومي اليهودي. فأخذ المندوب السامي ابتداءً بهربرت صموئيل وانتهاءً بألن كننغهام بسن وتشريع القوانين التي تخدم تلك الفكرة وتكسب الهجرة اليهودية إلى فلسطين الصفة القانونية، وكان أولها قانون الهجرة الذي صدر في 26 أغسطس 1920م، والذي أعطى الحركة الصهيونية الحق في إدخال 16500 مهاجر يهودي إلى فلسطين كل عام بشرط أن تكون مسؤولة عن إعالتهم مدة عام كامل، وتتابعت القوانين البريطانية التي تخدم البرنامج الصهيوني، ومنها قانون الجنسية الفلسطينية لعام 1925م، والذي أتاح بمقتضاه للقسم الأكبر من المهاجرين اليهود التمتع بالجنسية الفلسطينية، وما أن ذهب صموئيل، حتى جاء اللورد بلومر، فكان عهده حافلاً بصدور العديد من القوانين والقوانين المعدلة التي تخدم نفس الهدف. ففي 3 أغسطس 1928، صدر القانون المعدل لقانون الجنسية الفلسطينية لسنة 1925م مما كان له أكبر الأثر في تغيير بنية السكان في فلسطين(70)، وعلى الرغم أن الأمر الإداري رقم (6019) الذي أصدره رئيس الوزراء البريطاني وعرف لاحقاً باسم (الكتاب الأبيض البريطاني لعام 1939) استهدف تهدئة الخواطر وجر العرب نحو الحفاظ على المصالح البريطانية وضمان حيادهم وتأمين خطوط المواصلات أثناء انشغال بريطانيا بحرب عالمية كانت متوقعة، إلا أنه تضمن فيما يتعلق بموضوع الهجرة اليهودية – زيادة في أعداد المهاجرين اليهود الذين سيسمح لهم بدخول فلسطين خلال الفترة من مارس 1939م وحتى نهاية الشهر نفسه من عام 1944م .

ففي مدة السنوات الخمس، سمحت سلطات الانتداب للوكالة اليهودية، بجلب (75) ألف مهاجر يهودي على أن يخضع أي عدد من المهاجرين اليهود بعد ذلك لموافقة العرب (71) .

كانت ردود الفعل الصهيونية تجاه القوانين البريطانية سريعة لكنها لم تكن مفاجئة حيث عمدت القيادة الصهيونية إلى إشراك الجماهير اليهودية في التعبير عن معارضة الحركة الصهيونية لتحديد أعداد المهاجرين. واستهدفت القيادة الصهيونية من هذه الردود تقوية موقفها السياسي أمام التجمع اليهودي كل تظل مسيطرة عليه وتوجهه إلى حيث تريد، ولم تستهدف الإساءة إلى بريطانيا أو مقاومتها لأنها كانت تعي الأهداف والنتائج الإيجابية التي ستترتب على هذه القوانين. ولعل ما أشار إليه وايزمان في مذكراته عن الكتاب الأبيض لعام 1922 ما يؤكد الدور الصهيوني في صياغة قوانين الهجرة البريطانية حيث يقول ((إن هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني هو الذي وضع مشروع الكتاب، وإن بريطانيا عرضته على اللجنة الصهيونية قبل إصداره. فوافق عليه الزعماء اليهود بتاريخ 18 يونيو 1922، فأصدرته بريطانيا في 22 يونيو 1922)) (72). كما أنه بالإضافة إلى هذه القوانين والتسهيلات التي هيأتها حكومة الانتداب، كان هنالك تعاون بين الإدارة البريطانية والوكالة اليهودية شمل المجالات التالية:

منح شهادات هجرة، أو تحويل شهادة الهجرة من فئة أ (1) إلى فئة أ (2) وفئة أ (3) وفئة أ (4) وفئة (5). وتعني فئة أ (1) الأشخاص الذين يملكون مبلغاً من المال لا يقل عن (1000 جنيه)، وفئة أ (2) ذوو المهن الحرة والحرف الذين لا يقل رأسمالهم عن (500 جنيه)، وفئة أ (3) الصناع والمهرة الذين يملكون مبلغاً لا يقل عن (250 جنيه) وفئة أ (4) الأشخاص الذين لهم دخل ثابت لا يقل عن 4 جنيهات في الشهر، وفئة أ (5) الأشخاص الذين لا يقل رأسمالهم عن (500) (73).

أصدر المندوب السامي أوامره بزيادة شهادات الهجرة، وذلك كي يتمكن أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود دخول فلسطين(74).

منحت الحكومة الوكالة اليهودية صلاحيات واسعة جعلتها قادرة على استقدام عشرات الألوف من المهاجرين سنوياً، وهذه الصلاحيات تتمثل بوضع شهادات هجرة بدون أسماء في جميع مكاتب المنظمات الصهيونية في أوروبا لتعبئتها بأسماء المهاجرين الراغبين في الهجرة إلى فلسطين. وتقديم المساعدات المالية لعمل

جوازات سفر لمنحها للمهاجرين اليهود، وتوفير أسباب الراحة والحياة لهم بإنشاء المشاريع الصناعية والإنشائية والتجارية(75).

لجأت الصهيونية إلى ما أسماه البريطانيون بالهجرة غير المشروعة، أي دخول اليهود إلى فلسطين دون الحصول على شهادات هجرة من سلطات الانتداب حيث نجحت الحركة الصهيونية في إدخال ثمانية عشر ألف مهاجر غير شرعي (76) .

لم يكتف الصهاينة بكل التسهيلات التي تساعد على الهجرة، بل قاموا بمخالفات صريحة ومفارقات عجيبة، ومن أمثلة هذه المخالفات: تزييف شهادات الهجرة والإدلاء بمعلومات كاذبة لا يخفى زيفها على أبسط الناس. فقد كان من السهل أن نجد في بعض شهادات الهجرة اسم رجل تزوج وعمره ثلاثون عاماً بامرأة عمرها عشرون عاماً وله منها ولد عمره 12 عاماً، أي أنها تزوجت وعمرها ثماني سنوات. وظهرت عصابات من السماسرة كانوا يسهلون على أي يهودي ترغب الوكالة اليهودية في إحضاره إلى فلسطين الحصول على مستند يفيد بأنه يملك ألف جنيه فلسطين، كما ظهرت مجموعة سميت بالأزواج المحترفين مهمتها عقد الزواج الصوري ليتسنى لكل من يتزوج فلسطينية أو فلسطيني الحصول على الجنسية الفلسطينية استناداً إلى قانون الجنسية لعام 1925م (77) .

إذن الموقف البريطاني من أمر الهجرة اليهودية إلى فلسطين كان واضحاً، وأظهر التزام سلطات الإدارة البريطانية بتصريح بلفور وصك الانتداب حتى النهاية. والوثائق الصهيونية الرسمية لا تشير إلى تقصير الحكومة البريطانية في مجال الهجرة، ولعل تقارير الوكالة اليهودية الرسمية هي أدق المصادر في هذا الإطار، إذ أنها كانت تقدم إلى الجهات الصهيونية الرسمية. وفي حين قدر عدد سكان فلسطين عام 1918 بحوالي 600 ألف نسمة منهم حوالي 55 ألفاً من اليهود، نجد أن عملية تهويد فلسطين سارت خطوات إلى الإمام، فبلغ إجمالي عدد سكان فلسطين في عام 1948م نحو 2,065,00 نسمة من بينهم حوالي 650000 نسمة من اليهود. ومن بين هؤلاء اتخذ (99400) يهودياً مدينة القدس مكاناً للإقامة والاستيطان .

جدول رقم (2)

أثر الهجرة اليهودية على الميزان الديمغرافي في القدس خلال الانتداب البريطاني */1

السنة	العدد الكلي للمهاجرين اليهود	عدد الذين استوطنوا القدس	النسبة المئوية
1922	8685	3535	40,7%
1930	4944	1523	30,8%
1946	18760	3133	16,7%
1948	118993	13803	11,6%

وفي ظل هذا السيل من المهاجرين، استطاع الصهاينة أن يرفعوا نسبة السكان اليهود في مدينة القدس إلى نحو 60% من إجمالي عدد السكان رغم أن السكان المسلمين ازدادوا بنسبة 150% والمسيحيين بنسبة 115% عبر التكاثر الطبيعي (78) .

جدول رقم (3)

توزيع سكان مدينة القدس خلال الانتداب البريطاني* /2

السنة	العرب	النسبة المئوية	اليهود	النسبة المئوية
1920	31000	50,8%	30000	49,2%
1922	28112	45%	33971	55%
1931	39229	43,4%	51222	56,6%
1942	57040	40%	85560	60%
1945	60080	38,2%	97000	61,8%
1948	65100	39,6%	99400	60,4%

ولعل أول ما يلفت النظر من خلال تتبع تطور عدد سكان مدينة القدس والقرى المحيطة بها، هو عدم وجود حتى أقلية يهودية في قضاء القدس طوال تاريخها باستثناء المستوطنة (هرتوف) التي أقيمت في عام 1895م من الجهة الشمالية الشرقية للقرية العربية (عرتوف). وإن كانت هذه المستوطنة قد تعرضت للتدمير من قبل العرب عام 1929م، إلا أن اليهود أعادوا بناءها بعد أن هدأت الأحوال (79). وفي ظل الانتداب البريطاني وبجهود حكومته، حقق اليهود تواجداً في ثمانية قرى من أصل سبعين قرية تشكل ما يعرف باسم (قضاء القدس)، وإن كان هذا التواجد يعد رمزياً بالمقارنة مع عدد العرب القاطنين في تلك القرى، إذ اقتصرت الجالية اليهودية في قضاء القدس على (216) يهودياً في حين كان تعداد العرب عام 1931م أكثر من ذلك بكثير (80) .

جدول رقم (4)

القرى التي حقق اليهود تواجداً فيها خلال الانتداب البريطاني *3/

القرية	العرب	اليهود	المجموع

عناتا	430	8	439
لفتا	1858	35	1893
الطور	2078	12	2090
دير ياسين	428	1	429
سلوان	2844	124	2967
عين كارم	2603	34	2637
دير الشيخ	146	1	147
عرتوف	252	1	253

أثر الانتداب البريطاني على ملكية الأراضي في القدس:

لا مجال للمقارنة بين ما امتلكه اليهود من أراض في مدينة القدس وقراها طيلة العهد العثماني، وما امتلكوه منها في عهد الانتداب البريطاني. إذ أن انتقال الأراضي من الملكية العربية إلى الملكية اليهودية ازدادت حدة حتى بلغت مساحة الأراضي التي تسربت لليهود عدة آلاف من الدونمات، وكلها من أجود الأراضي سواء بالنسبة للموقع الاستراتيجي وتحكمها بالمواصلات أو بالنسبة لتوفير الخدمات والمصادر الطبيعية، حيث كان هنالك تعاون بين الإدارة الانتدابية بين الوكالة اليهودية يستهدف تسهيل عملية انتزاع الأرض العربية من أصحابها وتمليك اليهود أكبر مساحة ممكنة حتى يكتمل الأساس الثاني للمخطط الاستيطاني الصهيوني .

وبتأثير السياسة البريطانية التي عملت على تسليم الأقلية اليهودية في فلسطين موارد الثروة الرئيسة في البلاد، وحصر الصناعات والتصنيع بهم وتشجيعها وحمايتها، انتقلت النسبة الكبرى من أراضي التي تسربت لليهود في القدس بواسطة ثلاث طرق لولبية، اتفقت وتعاونت على تنفيذها الأجهزة الصهيونية وحكومة الانتداب معاً على الرغم من كل الاحتجاجات العربية الصارخة، وقد عرفت الطريقة الأولى باسم (عمليات تسوية الأراضي)، وهي مشروع يرمي في ظاهره إلى حل مشكلات ملكيات الأراضي التي كانت ما تزال بعد باسم أملاك الدولة منذ العهد العثماني، وهي مساحات تصل إلى حوالي 45% من مساحة فلسطين. ولكن عند تطبيق عمليات التسوية، كانت محاكم الأراضي تعتبر كل كوشان عثماني باسم يهودي صحيحاً، فتسجل باسم صاحبه كل شبر من الأرض يدعيه لنفسه. وأما عندما يكون صاحب الكوشان عربياً، فإن الحكم الجائر ينقلب في النهاية إلى النقيض حيث كان ينتهي عادة بتسجيل تلك الأراضي باسم أملاك الدولة ويحرم أصحابها العرب منها. وتبقى الأراضي باسم الدولة فترة انتقالية ثم تعود الدولة من بعدها فتسهل عملية انتقالها إلى اليهود بهدوء (81).

وأما الطريقة الثانية، وهي التي ساهمت في انتقال نحو تسعة عشر ألف دونم من أجود الأراضي الزراعية في القرى المحيطة بمدينة القدس للملكية اليهودية، فإنها تعرف باسم (خطة التضييق الاقتصادي) بهدف وضع الفلاحين العرب في ظروف سيئة بقصد إرغامهم على بيع أراضيهم. ومن الأساليب التي اتبعتها حكومة الانتداب في إطار الخطة يمكن إيراد النماذج التالية:

تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الصناعية المستوردة من الخارج لحساب اليهود من أجل تخفيض أسعار ما يملكه العرب من مواد مماثلة. فعلى سبيل المثال، طلب مصنع استخراج الزيوت الذي يملكه اليهود

في حيفا من حكومة الانتداب رفع الضريبة عن السمسم الذي كان محصولاً رئيساً عند العرب. وكان من نتيجة ذلك أن كسد السمسم الذي ينتجه العرب ونزل سعره، فلم يستفد الفلاح العربي من محصوله. وفي نفس السياق، ومن أجل تشجيع إنتاج مطاحن فلسطين الكبرى التي أسسها البارون اليهودي روتشيلد، رفعت الحكومة الرسوم الجمركية عن القمح الأجنبي، فدخلت كميات كبيرة منه إلى فلسطين، فكان ذلك عاملاً مهماً في نزول سعر القمح المحلي الذي ينتجه الفلاح العربي، وبذلك حرم من الاستفادة من محصوله أيضاً (82) .

زيادة الرسوم الجمركية على المصنوعات الأجنبية إذا كان لدى اليهود معامل لإنتاج أمثالها. ومن ذلك، زيادة الضريبة على الإسمنت المستورد من الخارج خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل تأسيس مصنع الإسمنت اليهودي. وبذلك احتكر اليهود مادة الإسمنت وتحكموا بسعره مما أثر على حركة البناء في الوسط العربي (83) .

جدول رقم (5)

ملكية الأراضي داخل حدود مدينة القدس البلدية أيام الانتداب البريطاني */4

تصنيف الملكية	البلدة القديمة (دونم)	القدس الجديدة (دونم)	المساحة الكلية	النسبة المئوية
أملاك عربية	440	7330	7770	40,1%
أملاك يهودية	5	5008	5013	26,11%
طرق ووديان وسكك حديد	غير محدد	غير محدد	3306	17,12%
أملاك الهيئات المسيحية	420	2260	2680	13,86%
أملاك البلدية والحكومة	62	500	562	2,9%
المجموع الكلي	927	18404	19331	100%

ضاعفت السلطات البريطانية الضرائب المفروضة على الأراضي دون أن تقدم للملاكين والمزارعين العرب خدمات تتناسب مع الأموال الباهظة التي فرضت عليهم، بل وأجبرت الفلاحين على دفعها دفعة واحدة رغم أن الإنتاج الزراعي لم يكن في مستوى مواجهة هذه الأعباء (84). وفي الوقت نفسه، لم تكن هذه الضرائب متكافئة مع الضرائب المفروضة على العقارات والأملاك في مناطق البلديات حيث كان اليهود يملكون قسماً غير قيل منها وبخاصة في القدس ويافا وطبريا وحيفا (85) .

استغلال الظروف الاقتصادية الصعبة ولجوء الفلاح إلى الاقتراض من البنوك وبخاصة بنك باركليس المحدود بفوائد رهن الأرض لهذا البنك، فيقوم الأخير ببيعها لليهود إذا عجز الفلاح عن سداد دينه. وحين أمر المندوب السامي البريطاني بتصفية أعمال البنك الزراعي العثماني، وتحصيل ديونه قسراً من صغار المزارعين، لم يبق للفلاح من مفر من بيع مواشيه وقسم من أرضه وبهذا الشكل بدأ بيع الأراضي عام 1920 (86) .

جدول رقم (6)

ملكية الأراضي في ريف مدينة القدس أيام الانتداب البريطاني */5

تصنيف الملكية	المساحة بالدونم	النسبة المئوية
أملاك عربية	1041	69,50%
أملاك يهودية	405	27,76%
طرق ووديان وسكك حديدية	40	2,74%
المجموع الكلي	1459	100%

منعت سلطات الانتداب تصدير الحبوب والزيوت – وهما أساس الفلاح – كي تتخم الأسواق المحلية بهذه المحاصيل فتهبط الأسعار ويعجز المزارع عن تسديد الديون والضرائب فيبيع أرضه (87) .

استمرت بريطانيا في استخدام سلاح الضرائب بأسلوب عدائي ولا إنساني ضد الفلاحين العرب. ففي أيار 1936م، أصدرت حكومة الانتداب قانوناً ينص على إيقاع العقوبات المشتركة على أهالي القرى العربية بسبب الأضرار التي تحدث في المستوطنات اليهودية المجاورة لها. وقد اضطر أهل قرية الكفرين العربية على سبيل المثال إلى النزوح عن أماكنهم بسبب وضع الغرامات المشتركة عليهم (88) .

وإلى جانب سياسة التجويع والإفقار، تأتي الطريقة الثالثة التي اتبعتها سلطات الانتداب البريطاني، وهي (التشريع) وتفريغ الأرض من أصحابها بالقانون والقوة حيث وضعت حكومة الانتداب قانوناً للأراضي عام 1921 أسمته (قانون تعديل القانون العثماني) بحيث لا يحق لأي شخص نقب الأراضي الموات أو زرعها دون موافقة مدير الأراضي وهو صهيوني في ذلك الوقت كان يعطي حق استغلال الأراضي الموات لليهود (89). وجاءت التشريعات اللاحقة، كقانون نزع ملكية الأراضي آب 1926م، وقانون تسوية حقوق ملكية الأراضي (مايو 1928)، ودستور فلسطين المعدل لعام 1933، وقانون الغابات لعام 1929 لتمكن الصهاينة من الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأرض العربية في فلسطين (90) .

فعلى سبيل المثال لا الحصر، تذكر المادة (7) من قانون نزع ملكية الأراضي الصادر في أول آب (أغسطس) عام 1926م، بأنه يحق للحكومة أو أي مجلس بلدي أو محلي أو سلطة أخرى محلية أو شخص يقوم أو هو على وشك القيام بمشروع أن يضعوا يدهم في الحال على الأرض اللازمة لإقامة المشاريع عليها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه أو تخلف عن المفاوضة مع المنشئين بشأن مقدار التعويض الذي يدفع له أو إذا لم يتفق المنشئون مع هؤلاء الأشخاص على مقدار التعويض خلال خمسة عشر يوماً. وإذا رفض صاحب الأرض السماح للمنشئين بوضع يدهم على الأرض فيجوز لهم أي المنشئين أن يقدموا طلباً بذلك إلى رئيس محكمة الأراضي الواقعة ضمن دائرة اختصاصها حتى إذا اقتنع رئيس المحكمة بذلك يصدر قراراً بتوقيعه ينص على تسليم الأرض للمنشئين .

ويتبين من مواد قانون نزع ملكية الأراضي وخاصة المادتين 15، 16 أن رئيس محكمة الأراضي يمكنه أن يعين مقدار التعويض اللازم لاغتصاب أية أرض من أصحابها بحجة أنها لازمة لقيام مشاريع عليها، فإذا رفض صاحب الأرض ذلك التعويض، فيقوم المنشئون بدفع قيمة التعويض للمندوب السامي وإيداعه في

محكمة الأراضي، وعند ذلك تبرأ ذمة المنشئين من دفع أي تعويض عن الأرض، ويقوم بعد ذلك مدير الأراضي بإجراء ملكية هذه الأرض للمنشئين في سجلات الأراضي، وبذلك تنتهي علاقة صاحب الأرض ومالكها بها. وتصبح مسجلة باسم المنشئين. الذين دفعوا التعويض البسيط جداً .

ويحق للمنشئين إذا وجدوا في وقت ما أن الأرض المستملكة غير لازمة لحاجات المشروع، أن يتفاوضا مع أي شخص لبيعها له بالسعر الذي يحددونه والذي لا يستطيع أن يدفعه إلا الصهاينة .

فالمادة (20) – من قانون نزع ملكية الأراضي تشير بما يلي : ((إذا أصبحت الأرض المستملكة أو أي قسم منها حسب رأي المنشئين في وقت ما غير لازمة لغايات المشروع فيحق لهم أن يتفاوضوا مع أي شخص لبيعها له. ولصاحب الأرض السابق حق الشفعة بها لقاء التعويض المتفق عليه أو المحكوم به مع قيمة ما أجري في الأرض من تحسينات منذ إشغالها من قبل المنشئين، فإذا تعذر الاتفاق بين الفريقين حول قيمة تلك التحسينات فتقدر المحكمة)) (91) .

أنجز المخطط الاستيطاني الصهيوني مرحلة مهمة على طريق محاصرة مدينة القدس وتحقيق أكثرية سكانية فيها. فمع حلول عام 1922، شهدت القدس نشاطاً استيطانياً محموماً في ظل تدفق المهاجرين اليهود. إلى جانب رؤوس الأموال الأمريكية والأوروبية، ولتعزيز الوجود اليهودي في المدينة، عمد الصهاينة إلى إقامة المنشآت والمؤسسات المالية والسياسية والدينية، فأصبحت القدس مركزاً رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية والصندوق التأسيسي والصندوق القومي اليهودي والمجلس الوطني لليشوف والحاخامية الرئيسية، كما افتتحت الجامعة العبرية عام 1925 لتشمل المكتبة الوطنية التي أسست سابقاً، وأضيف إليها مستشفى هداسا الجامعي عام 1939م، وقد أقيمت هذه المؤسسات على هضبة سكوبس في الجهة الشمالية الشرقية من البلدة القديمة، وهو الاتجاه الوحيد المتبقي أمام أي توسع للجزء العربي من القدس، مما شكل حلقة متصلة بعضها ببعض مع مرور الوقت ساهم في تعزيزها إقامة أحياء يهودية جديدة داخل المدينة وفي محيطها لتصل عدد الأحياء والمستوطنات اليهودية إلى (52) مستوطنة بحلول عام 1948 حيث ساهمت الأحياء الـ(16) الجديدة في سد الفجوات بين الأحياء الأولى وزيادة كثافة الحصار (92) .

جدول رقم (7)

الأحياء اليهودية التي أقيمت داخل مدينة القدس أثناء الانتداب البريطاني */6

الحي	سنة الإنشاء	الحي	سنة الإنشاء
روميما	1921	بيت واجن	1925
تالبيوت	1922	محانايم	1925
بيت هاكيرم	1923	سنهادريا	1925
ميخور حاييم	1924	نحيلا	1929
ميخور باروخ	1924	كيرم افراهام	1929
رحافيا	1924	أرنونا	1931

كريات موشيه	1924	تل ارزه	1931
نحلات آحيم	1924	كريات شموئيل	1948

جدول رقم (8)

ملكية الأراضي في قرى قضاء القدس أيام الانتداب البريطاني */7

الملكية	أملاك	أراضي مزروعة	المجموع الكلي
عربية	---	321820	321820
يهودية	5079	13518	18597
مشاع	---	1059	1059
طرق ووديان	---	---	---

جدول رقم (9)

توزيع الأراضي العربية واليهودية في القدس والريف والقضاء أيام الانتداب البريطاني */8

الموقع	المساحة بالدونم	أملاك عربية	النسبة المئوية	أملاك يهودية	النسبة المئوية	أخرى	النسبة المئوية
داخل المدينة	19331	7770	40,1%	5013	26,1%	6548	33,88%
الريف	1459	1041	69,5%	405	27,7%	40	2,74%
المجاور	543389	---	---	18597	---	---	---
قرى القضاء	564179	---	---	24015	4,26%	---	---

جدول رقم (10)

الأراضي التي تسربت لليهود في قضاء القدس خلال الانتداب البريطاني

القرية	المساحة الكلية (دونم)	تسربت لليهود (دونم)	القرية	المساحة الكلية (دونم)	تسربت لليهود (دونم)
كفر عقب	5482	5	العنب (أبو غوش)	7611	818
الرام	5612	449	بيت ثول	4642	421
قلنديا	3946	1055	القسطل	1451	7
الجديرة	2051	36	خربة العمور	4173	436
حزمة	10483	1022	ساريس	10709	132
بيرنبالا	2713	233	الطور	8860	73
الجيب	8262	129	دير ياسين	2869	153
بيت إجزا	2558	188	صوبا	4119	15
عناتا	30765	339	أبو ديس	28390	339
شعفاط	5277	168	سلوان	5594	436
بيت حنينا	16058	805	عين كارم	16063	1362
النبي صموئيل	2155	556	المالحة	6914	922
بدو	5411	50	الجورة	4185	247
العيسوية	10464	235	صور باهر	9527	540
لفتا	9067	756	بيت صفافا	3385	391
بيت إكسا	9316	1073	الولجة	17739	35
بيت سوريك	6982	63	بتير	8101	533
قالونيا	4922	1048	ديرأبان	22802	376

بيت نقوبا	2988	951			

أثر الانتداب البريطاني على المرافق العامة والخدمات:

عملت حكومة الانتداب بمساعدة لجنة صهيونية أرسلت إلى فلسطين بموافقة الحكومة البريطانية، على وضع التدابير الضرورية التي من شأنها تجسيد تصريح بلفور على أرض الواقع، ولم يقتصر الأمر على تعيين اليهود في الوظائف الرئيسية وتهميش دور العرب، مسلمين ومسيحيين، وقصر دورهم على الترجمة والأعمال الكتابية فحسب، بل تعداه إلى العهد إلى الوكالة اليهودية ببعض واجبات الحكومة مثل التعليم والصحة إلى جانب توفير الظروف القانونية وتهيئة المدينة المقدسة لنمو الوجود اليهودي من خلال رسم حدود البلدية بطريقة ترتبط بالاستيطان اليهودي القائم ومشاريعه، أي استيعاب الأحياء اليهودية القائمة وإضافة أحياء وضواحي يهودية جديدة (93). جاء التنفيذ الأولي لهذا التواطؤ عندما قام اللنبي باستدعاء مهندس مدينة الإسكندرية (مالكين) لوضع الخطة الهيكلية الأولى للقدس والمواصفات المتعلقة بالبناء والتطوير فيها. وبناء على المخطط الذي وضعه مالكين فقد قسمت حكومة الانتداب القدس إلى أربع مناطق: البلدة القديمة وأسوارها، والمناطق المحيطة بالبلدة القديمة، ووضعت قيوداً على البناء في القدس الشرقية، كما أعلنت عن القدس الغربية كمنطقة تطوير (94) وكان من نتيجة ذلك، أن حرمت حكومة الانتداب المزارعين العرب من مقومات الإنتاج الرئيسية بعد أن تركت القدس العربية بدون طرق معبدة، مما أدى إلى عزلها عن المدينة وعن بعضها، وهذا ما كان يعرض الإنتاج للتلف والكساد بسبب عدم تمكن الفلاحين من إيصال إنتاجهم إلى الأسواق. وفي مقابل ذلك، كانت بسبب عدم تمكن الفلاحين من إيصال إنتاجهم إلى الأسواق. وفي مقابل ذلك، كانت الحكومة تبادر إلى شق طرق رئيسة في المستوطنات والضواحي اليهودية الجديدة، وتمنح المزارعين اليهود الوافدين حديثاً قروضاً طويلة الأجل، وتقدم لهم الآلات الزراعية والمرشدين إذا لزم الأمر (95)، وعليه امتدت حدود بلدية القدس لتشمل أحياء غفعات شاؤول، وشخنات مونتفيوري، وبيت هكيرم، وشحنات هيوعليم، وبيت فجان، التي تبعد عن أسوار المدينة سبعة كيلومترات، بينما اقتصر الامتداد من الجهتين الجنوبية والشرقية على بضع مئات من الأمتار بحيث وقفت حدود البلدية أمام مداخل القرى العربية المجاورة للمدينة مثل الطور وشعفاط والعيسوية وبيت صفافا ولفتا وسلوان وعين كارم والمالحة، على الرغم من أن هذه القرى تتاخم المدينة حتى تكاد أن تكون ضاحية من ضواحيها، وفي عام 1921م أعيد رسم حدود البلدية بشكل عشوائي أيضاً حيث جرى توسيعها بمقدار 400 متر مربع من جهة السور الشرقي من البلدة القديمة وضمت أيضاً أحياء باب الساهرة والشيخ جراح من الناحية الشمالية ويبدو أن هذا الضم قد جرى للتغطية على التوسعة التي قررت من الناحية الغربية، إذ تم إدخال تجمعات يهودية كبيرة جديدة إلى جانب بعض التجمعات العربية كالقطمون والبقعة الفوقا والتحتا والطالبية والوعرية والشيخ بدر ومأمن الله (96) .

وبهدف استيعاب الأحياء اليهودية الجديدة التي أقيمت بعد عام 1931م ضمن حدود بلدية القدس، وضعت سلطات الانتداب البريطاني مخططاً هيكلاً جديداً عام 1946م، جرى بموجبه استيعاب وضم كافة الأحياء اليهودية في القسم الغربي من المدينة في حين اقتصر الضم في القسم الشرقي على قرية سلوان ووادي الجوز، لتبلغ مساحة المدينة وفق هذا المخطط 19331 دونماً (97) .

وكان من نتيجة ضم الأحياء والمستوطنات اليهودية المحيطة بالقدس إلى حدود البلدية أن شهدت تلك المستوطنات نشاطاً وتوسعاً في استقبال الأعداد الكبيرة المتدفقة من المهاجرين اليهود الجدد الذين لم يحصلوا على حقوق المواطنة الفلسطينية وفق تصنيفات الانتداب عاملاً طبيعياً في الزيادة السكانية. أصدرت حكومة الانتداب ابتداءً من سنة 1926م قانوناً للبلديات استهدف بشكل أساسي مجلس بلدية القدس المشكل من العرب، مسلمين ومسيحيين. فمن الخطوات الأولى التي اتخذتها حكومة الانتداب في ذلك العام، تعيين مجلس بلدي جديد يتألف من اثنين من المسلمين (أحدهما رئيساً للبلدية) واثنين من المسيحيين واثنين من اليهود (أحدهما نائباً للرئيس) وفي العام التالي جرى أول انتخابات للمجلس البلدي الذي أصبح يتكون من اثني عشر عضواً (5 من المسلمين و 3 من المسيحيين و 4 من اليهود) (98) . وفي سنة 1934م أصدرت حكومة الانتداب قانوناً جديداً للبلديات جرى بموجبه تقسيم مدينة القدس إلى (12) منطقة انتخابية، ست

مناطق يهودية وست مناطق عربية (أربعة إسلامية واثنتان مسيحية) ينتخب كل منها ممثلاً واحداً وبذلك ارتفع التمثيل اليهودي من الثلث إلى النصف، وفي نفس الوقت شكلت الطائفة اليهودية ما يسمى (مجلس الجالية) لتمثيل الطائفتين الإشكنازية والسفادرية ويعنى بقضايا اليهود، أي مجلس بلدية ظل (99). ووفق قانون سنة 1934، اختارت الحكومة البريطانية رئيس البلدية من بيت الأعضاء المسلمين إلى جانب نائبين، أحدهما عن اليهود والآخر عن المسيحيين. واستمر هذا الوضع حتى سنة 1944م، عندما توفى الرئيس المسلم، فعينت الحكومة نائبه اليهودي مكانه، وكانت هذه أول مرة يعين فيها يهودي في هذا المنصب، الأمر الذي رفضه العرب، فاستقال ممثليهم في المجلس البلدي احتجاجاً على ذلك (100)، وتكشفت المؤامرات البريطانية لحرمان العرب من رئاسة البلدية وتسهيل تنفيذ المخططات الصهيونية بالاستيلاء على الحكم البلدي حين اقترحت حكومة الانتداب أتباع نظام التناوب على رئاسة البلدة (مرة كل سنتين) بحيث يكون أول رئيس يهودياً، والثاني عربياً، والثالث بريطانياً بعينه المندوب السامي. فكان رد فعل العرب أن قاطعوا جلسات المجلس البلدي احتجاجاً ورفضاً للاقتراح وعندئذ قام البريطانيون بحل المجلس في 11/7/1945م، وعين لجنة من خمسة موظفين بريطانيين لإدارة شؤون البلدية (101)، أما في مجال الخدمات التعليمية، فإن حكومة الانتداب البريطاني أعطت اليهود نصيبهم من ميزانية المعارف بحسب نسبتهم العددية وأطلقت لهم الحرية في تنظيم وإدارة مدارسهم وفي تحضير ناشئتهم ووضع النظم والبرامج التي يريدونها. وفي المقابل لم يحظى العرب بنصيبهم من ميزانية المعارف ولم تطلق سلطات الانتداب لهم الحرية في إعداد ناشئتهم وتهذيب أبنائهم بالرغم من توفر المربين العرب وكثرة خريجي الجامعات وحملة الشهادات حيث بسطت الحكومة يدها على إدارة المعارف العربية وسلمت مقاليدها إلى مدير إنجليزي معروف بنزعته الصهيونية وإلى جانبه مساعدون ومفتشون إنجليز وضعوا برامج التعليم بروح جعلت الطالب بعيداً عن بلاده ومعتقده. وبتأثير هذه السياسة، تدهورت أوضاع المدارس العربية وتقلصت خدماتها (102)، ومثالاً على ذلك فقد كان من نتيجة ذلك أن بلغت نسبة الذين حرموا من التعليم من أطفال اليهود في عام 1944 (3%) بينما وصلت النسبة إلى (67,5%) بالنسبة للأطفال العرب الذين حرموا من نعمة العلم (103) .

أشرفت الوكالة اليهودية على التعليم اليهودي حتى عام 1932 ثم تولى المجلس المحلي ليهود فلسطين هذه المسؤولية. وإلى جانب المساعدات المالية المباشرة التي قدمتها حكومة الانتداب، فإنها اعترفت لليهود بحق فرض الضرائب وجبايتها من اليهود لتنفق في سبيل عديدة أهمها التعليم (104). ولذلك انتشرت المدارس الابتدائية والثانوية اليهودية في الأحياء والمستوطنات وداخل المدينة، وكان من أهمها مدرسة الاتحاد الإسرائيلي الثانوية ومعهد (بصلئل) الذي يعلم الصناعة والحفر والتصوير والنقش (105). وهكذا فتحت سلطات الانتداب أبواب التعليم بمراحله المختلفة على مصراعيها لليهود وارتفعت عدد المدارس التي كانت لليهود في القدس من 27 مدرسة عامة و 10 مدارس خاصة في عام 1932 إلى 30 مدرسة عامة و 69 مدرسة خاصة في عام 1948 (106)، والجدولين التاليين يوضحان أثر السياسة البريطانية على مجال التعليم في المدينة .

وفي الوقت الذي رفضت فيه الحركة الصهيونية اقتراح حكومة الانتداب بإقامة جامعة بريطانية في مدينة القدس خشية تهديد الثقافة واللغة العبرية، ولأن الجامعة الوحيدة التي يجب إقامتها لا بد وأن تكون جامعة عبرية، فقد استجابت الحكومة لمطالب الحركة الصهيونية ووافقت على إقامة الجامعة العبرية على جبل سكوبس عام 1918م (107)، وبدأت الدراسة في الجامعة سنة 1923م، وافتتحها رسمياً اللورد بلفور في نيسان من عام 1925، ووصل عدد المقيدين بجميع كليات وأقسام ومعاهد الجامعة خلال العام الدراسي 1945 – 1946 نحو (650) طالباً يشرف عليهم 158 أستاذاً ومحاضراً ومدرساً. وهكذا اقتصر التعليم العالي على اليهود وحرم العرب منه. إذ لم يسمح لهم وقتها بإقامة جامعة أو كليات اختصاص في مدينة القدس. ولم يكن وضع العرب في مجال الخدمات الصحية والمستشفيات بأفضل حال، ففي مقابل مستشفى حكومي في القدس الجديدة وآخر لمعالجة الأمراض السارية في بيت صفافا، كان لليهود ثمانية مستشفيات عامة ناهيك عن مستشفى الإرسالية الإنجليزية لليهود الذي بني عام 1887 لمساعدة الجالية اليهودية لا سيما أولئك الذين يراد تنصيرهم (108) .

جدول رقم (11)

توزيع المدارس العربية واليهودية في القدس عام 1948 *9/

العرب					اليهود				
عدد المدارس	مدارس حكومية	مدارس خاصة	الإجمالي	النسبة المئوية	عدد المدارس	مدارس حكومية	مدارس خاصة	الإجمالي	النسبة المئوية
	11	45	56	36,1 %		30	69	99	63,8 %
عدد الطلاب	4761	9246	14007	39,7 %	عدد الطلاب	9231	12025	21256	60,2 %
عدد المعلمين	128	522	650	36,1 %	عدد المعلمين	480	669	1149	63,8 %

جدول رقم (12)

ملكية المستشفيات في مدينة القدس أثناء الانتداب البريطاني */10

نوع الملكية	العدد	عدد الأسرة
حكومية	2	219
إرساليات أجنبية	3	255
يهودية	9	713

الفصل الرابع:

مرحلة الإرهاب والإجلاء

(1949 – 1947)

يعتبر الإرهاب أحد الركائز الرئيسية عند الحركة الصهيونية. ولهذا تمت ممارسته بشكل مدروس ومنظم على امتداد سنوات الانتداب، فبينما عمل حاييم وايزمان على الصعيد السياسي لتحقيق الأهداف الصهيونية، كان حاييم اروزولوف يعلن أن الهدف اليهودي القومي لا يمكن أن يتحقق عبر تقدم متدرج، بل – يصنف اروزولوف – أن الوقت قد حان ليدرك اليهود أن عليهم واجباً غير بناء قوته والمحافظة عليها، ألا وهو أن يجربوا هذه القوة ويقذفوا بها في المعترك حتى يستطيعوا بالتالي فرض مكسب سياسي جديد يسهل إنجاز الأهداف الصهيونية (109) .

ويأتي ديفيد بن غوريون – رئيس الوكالة اليهودية أنئذن – ليكمل اتجاه الحركة الصهيونية نحو العنف والقوة كوسيلة لتحقيق الأهداف، حيث يلخص بن غوريون بنفسه أسلوب عمل الحركة الصهيونية وتكفير قادتها بقوله : ((إن الوضع في فلسطين لا يمكن أن يسوى إلا بالقوة العسكرية، الحرب حرب، وبالتالي فإن عودة العرب إلى يافا ليست ظلماً، وإنما خطيئة كبرى)). كما سجل يوسيف فايتس، المسؤول في الوكالة اليهودية ونائب الصندوق القومي اليهودي في مذكراته عام 1940م، حول ضرورة طرد السكان العرب يقول ((بيننا وبين أنفسنا، يجب أن يكون واضحاً، أنه لا يوجد مكان في البلاد لشعبين معاً. فمع وجود العرب سوف لن نتمكن من تحقيق هدفنا في أن نكون شعباً مستقلاً في هذه البلاد. إن الحل الوحيد هو أن تصبح أرض إسرائيل، على الأقل، بدون عرب، ولا توجد طريقة أخرى لتحقيق ذلك، غير نقل العرب جميعاً بحيث لا تبقى قرية واحدة ولا قبيلة واحدة)) (110) .

النشاط الإرهابي في القدس:

ومن الأسس الفكرية التي وصفها فلاسفة الحركة الصهيونية وقادتها، انطلقت الأعمال الإرهابية حيث أدخل الإرهابيون اليهود صنوفاً جديدة من الإرهاب في فلسطين راح ضحيتها المئات من السكان العرب الآمنون في مدنهم وقراهم. وكان نصيب القدس من هذا الإرهاب كبيراً، إذ يمكن اعتبار العام 1936م نقطة تحول هامة في هذا الأمر. فقد أنشأت الوكالة اليهودية ما عرف باسم (قوة الخفارة)، والتي اتسعت وازدادت قوة وضمت آلاف الأشخاص من أعضاء الهاغاناه الذين سمحت سلطات الانتداب لهم بحمل السلاح خلال قيامهم بحراسة الأحياء والمستوطنات اليهودية (111). وإلى جانب توفير الحماية للمستوطنين أثناء إقامة النقاط الاستيطانية الجديدة، قامت قوة الخفارة بدور مهم في الإرهاب ضد العرب داخل مدينة القدس وفي قرى القضاء. إذ ألقى الإرهابيون الصهاينة عشرات القنابل على المقاهي والأسواق والمحلات العربية كسوق الخضار المجاور لبوابة نابلس وسينما ركس وسوق البطيخ وغيرها من الأماكن التي يرتادها العرب. كما شهدت تلك الفترة أسلوباً إرهابياً جديداً تمثل في الهجوم بالقنابل على الحافلات وسيارات النقل التي تعج بالركاب مما أسفر عن مقتل عدد كبير من المواطنين الفلسطينيين (112) .

وفي تموز (يوليو) 1938، أقرّ الجيش البريطاني تحويل قوة الخفارة إلى وحدة شرطة منظمة ومدربة عسكرياً على غرار الجيش الإقليمي في إنجلترا، وأبتدأ من كانون الثاني (يناير) 1939 انتظمت (شرطة المستعمرات العبرية) في عشر كتائب وزعت على مختلف المناطق في فلسطين، ضمت الكتيبة التي عملت في قطاع مدينة القدس 1985 شرطياً كان من بينهم 85 ضابطاً يتقاضون رواتبهم من حكومة الانتداب. وكان لدى الكتيبة 325 بندقية جديدة. وبعد أن وافق قائد الجيش البريطاني في فلسطين على تشكيل (لجنة الدفاع عن المستعمرات العبرية) للاهتمام بكل ما يتعلق بالدفاع عن المستوطنات اليهودية وتنظيم شرطة المستعمرات العبرية، أصبحت هناك قوة ضخمة تعمل تحت ذلك الاسم حيث ضمت نحو 3031 شرطياً في حيازتهم أكثر من 567 بندقية، وأسلحة أخرى منها 53 سيارة تندر مصفحة. ولم تكثف سلطات الانتداب بغض النظر عن نشاطات شرطة المستعمرات وتقديم الألبسة والأسلحة والذخيرة لأفرادها، بل إنها منحت الشرطة اليهودية حصانة وتصاريح رسمية من السلطات المختصة (113) .

ولكن تحيز سلطات الانتداب البريطاني للعصابات الصهيونية، لم يلزم الأخيرة بمبدأ التعاون التام مع البريطانيين في فلسطين، خاصة في ظل انشغال الجيش البريطاني بالحرب العالمية الثانية. فقد أدرك الصهاينة أنه لا بد من استغلال هذه الظروف لحمل بريطانيا على تغيير سياستها فيما يتعلق بالسماح للهجرة اليهودية الواسعة من دول أوروبا التي سقطت بأيدي النازيين. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، استأنفت عصابات الهاجاناه والأرغون وشتيرن عملياتها الإرهابية ضد العرب والمنشآت البريطانية على حد سواء .

فنسفوا فندق الملك داود حيث كان مركزاً لسكرتارية حكومة الانتداب وقسم من القيادة العسكرية، مقتل 91 شخصاً من العرب والبريطانيين، ودمروا دوائر الهجرة وضريبة الدخل وتسجيل الأراضي وعدد من مراكز الشرطة. وبلغ الإرهاب الصهيونية ذروته بمحاولة قتل المندوب السامي وقائد الجيش البريطاني ونسف فندق سمير أميس في حي القطمون العربي في القدس مما أدى إلى تهدم الفندق على من فيه من النزلاء وكلهم عرب(114) .

قرار التقسيم وحرب عام 1948م :

تمكن اليهود من كسب موقف الولايات المتحدة إلى جانبهم أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان من نتيجة ذلك أن أخذت الإدارة الأمريكية بممارسة الضغوط على بريطانيا لصالح اليهود في فلسطين. فتراجعت حكومة الانتداب عما جاء في الكتاب الأبيض حول الهجرة اليهودية من دول أوروبا التي كانت تحت الحكم النازي، ثم تشكلت اللجنة الأنجلو- أمريكية التي أوصت بإدخال مائة ألف يهودي إلى فلسطين فوراً وضمان حرية بيع الأراضي لليهود. وانتهى الموقف إلى رفع الأمر إلى هيئة الأمم المتحدة التي أصدرت بدورها قراراً بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وأوصت بوضعه القدس تحت الوصاية الدولية على ألاّ يكون حاكم القدس عربياً أو يهودياً (115) .

كانت الأشهر ما بين تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 وأيار (مايو) 1948م هي الأشهر الحاسمة في مصير فلسطين ومن ضمنها القدس الشريف. فقد أعلنت بريطانيا بموجب قرار التقسيم عن عزمها الانسحاب من فلسطين بحلول الأول من شهر آب (أغسطس) 1948، على أن تنهي إدارة الانتداب أعمالها في 15 أيار (مايو) 1948م. وفي الوقت الذي أعلن العرب عن رفضهم ومعارضتهم لقرار التقسيم، رحب المستوطنون اليهود بالقرار، سرعان ما تبادل الطرفان الهجمات المسلحة وبخاصة في القدس، وما لبثت الصدامات الدموية أن اشتدت في كافة أنحاء فلسطين (116). حتى آذار (مارس) 1948، ظل الميزان العسكري يرتفع تدريجياً إلى جانب العرب الذين امتد نشاطهم الحربي إلى كل ركن من أركان فلسطين، وكان أهم نجاح تم تحقيقه في قطاع القدس يتمثل في قطع خطوط المواصلات اليهودية وإقفال محور باب الواد حصار يهود القدس (117) .

واستمر الحال على هذا المنوال إلى أن قررت حكومة الانتداب وقف الإدارة المدنية وتصفيتها والانسحاب من تل أبيب والمناطق اليهودية حيث تسلم اليهود إدارة المناطق التي أخليت وأهمها المطار والميناء مما سهل للوكالة اليهودية جلب مختلف أنواع الأسلحة واستدعاء الشباب اليهودي المدرب في المعسكرات الأوروبية دون أية رقابة في الوقت الذي ما زال الإنجليز يسيطرون على المناطق العربية ولا يسمحون بإدخال السلاح أو المتطوعين (118)، ففي مدينة القدس وقضاها بلغ عدد المقاتلين العرب من قوات الجهاد المقدس وجيش الإنقاذ والإخوان المسلمين والمتطوعين الأردنيين والبوليس البلدي نحو (2395) مقاتلاً في حين كان عدد اليهود المقاتلين في قطاع القدس (8000) مقاتل (119).

أثر الحرب في تفريغ المدينة وترحيل العرب :

في الأسابيع الخمسة الأخيرة من عهد الانتداب سقطت بيد اليهود مجموعة من المدن والقرى العربية وفق خطة معدة لتأسيس الدولة الإسرائيلية. وقد أعلن قائد الهاجاناه بأن نجاح قواته في الاستيلاء على حيفا بالذات قد مهد الطريق لحملة عسكرية يهودية في كل أنحاء فلسطين، كما اعتبر بن غوريون سقوط حيفا نقطة التحول الرئيسة في فتح الطريق نحو القدس. وحقق اليهود من وراء احتلالهم 84,13% من مساحة مدينة القدس، هدفاً آخر لا يقل أهمية الاستيلاء على الأرض، وهو تهجير معظم سكانها العرب منها. وقد عمل اليهود على تحقيق هدف الهجرة الجماعية بارتكابهم المجازر البشعة وإثارة الرعب والهلع بين السكان العرب. وكانت

مجزرة دير ياسين، تلك القرية الصغيرة المسالمة، في التاسع من نيسان (أبريل) 1948م، أكثر المجازر الصهيونية بشاعة ووحشية إذ قتل اليهود 254 عربياً معظمه من النساء والأطفال والشيوخ (120) .

ومن خلال استقراء نتائج حرب عام 1948م، يتبين لنا أن الحركة الصهيونية تمكنت من السيطرة على معظم أحياء في القدس الجديدة ومن ضمنها اثني عشر حياً عربياً هي: المصرارة، الشيخ بدر، مأمن الله، الطالبية، الكولونية الألمانية، الحي اليوناني، القطمون، البقعة، باب الزاهرة، الشيخ جراح، وادي الجوز، وقسم من حي الثوري. ويقدر عدد السكان العرب الذين فقدوا أملاكهم بهذه الأحياء بعشرين ألفاً (121). وعلى الرغم من الهجوم الواسع الذي شنه اليهود للاستيلاء على البلدة القديمة من القدس من الرابع عشر من أيار (مايو)، وتمكنهم من جعل البلدة تحت مرمى مدفعيتهم وقناصتهم، إلاّ أن بسالة – المجاهدين المدافعين عن المدينة – حالت دون سقوط البلدة التي بقيت ضمن القطاع العربي من المدينة (122). كما تمكن العرب من السيطرة على مستوطنتي عطروت (500 دونم) ونفي يعقوب (489 دونم) بعد أن هرب سكانها، وهما تقعان في الضواحي الشرقية من القدس (123) .

بعد توقيع اتفاقات الهدنة بين الأردن والكيان الصهيوني في عام 1948، أصبحت مدينة القدس مقسمة إلى ثلاث مناطق: القسم الأردني ويضم البلدة القديمة بما فيها الحي اليهودي الذي أخلاه اليهود أثناء الحرب، والقسم الإسرائيلي الذي يشكل على الأرض أكبر الأقسام وإن كانت معظم الأملاك فيه تعود للعرب، والقسم الثالث هو قطاع هيئة الأمم المتحدة أو المناطق المحرمة كما سمي في وسائل الإعلام آنذاك وشملت مقر المندوب السامي البريطاني على جبل المكبر ومنطقة مستشفى هداسا ومجمع الجامعة العبرية على جبل سكوبس (100 دونم) وقطعة أرض تفصل القسمين الإسرائيلية والعربي الأردني (124). والجدول يبين توزيع الأراضي بعد حرب عام 1948م .

جدول رقم (13)
توزيع الأراضي داخل حدود مدينة القدس البلدية بعد حرب عام 1948م */11

القسم	المساحة (دونم)	النسبة المئوية
الأردني	2220	11,48%
الإسرائيلي	16261	84,13%
هيئة الأمم	850	4,39%
المجموع الكلي	19331	100%

جدول رقم (14)
ملكية الأراضي في القسم الإسرائيلي والقسم العربي والمنطقة الحرام في مدينة القدس بعد حرب 1948م */12

تصنيف الملكية	القسم الإسرائيلي	القسم العربي	المنطقة الحرام

أملاك عربية	دونم	النسبة المئوية	دونم	النسبة المئوية	دونم	النسبة المئوية
	5478	33,69%	1588	71,5%	665	78,2%
أملاك يهودية	4885	30,04%	65	2,94%	100	11,7%
أملاك الهيئات المسيحية	2473	15,21%	207	9,32%	---	---
الطرق وسكك الحديد	3024	18,59%	201	9,05%	85	10%
أملاك البلدية والحكومة	401	2,47%	159	7,16%	---	---
المجموع	16261	100%	2220	100%	850	100%

جدول رقم (15)
قرى القدس التي دمرت وشرد سكانها خلال حرب عام 1948م*/13

البريج، دير آبان، جرش، رسفلة، بيت عطاب، رأس أبو عمار، القبو، دير الهوا، دير الشيخ، الولجة، عقور، الجورة، المالحة، دير رفات، صرعة، خربة اسم الله، عرتوف، خربة اللوز، صطاف، عين كارم، إشوع، كسلا، بيت أم الميس، دير عمرو، صوبا، دير ياسين، بيت محسير، ساريس، خربة العمور، القسطل، بيت نقوبا، قالونيا، نطاف، لفتا، بيت جمال، بيت كول، عسلين، العنب

أما القرى قضاء القدس، فقد ساهم انعدام وجود علاقة بين الزعامات والقيادات المحلية والتشكيلات المرابطة في منطقة القدس إلى جانب عدم وجود خطة دفاع شاملة. لذلك كان الدفاع عن قرى القدس السبعين مجزئا بالإضافة إلى عدم اكتراث أن القيادة العسكرية العربية في منطقة القدس لدى سماعها عن سقوط إحدى القرى إلى تعزيز الحامية في القرية المرشحة للسقوط من بعدها (125)، وعليه فقد تمكنت العصابات الصهيونية من احتلال وتدمير (38) قرية إلى جانب نصف قرية بيت صفافا التي قسمت إلى نصفين، المستشفى الحكومي فيها إلى جانب استيلاء الصهاينة على بعض مباني قرية بتير ومن ضمنا المدرسة ومحطة السكة الحديد، ونحو (5000 دونم) من أراضي قرية صور باهر سلمت لليهود دون قتال وفقاً لاتفاقيات الهدنة، وتقدر المساحة الإجمالية التي سيطر عليها اليهود من قرى قضاء القدس بنحو (269,808) دونم، وهي توازي 48% من مساحة قرى القضاء، بزيادة 44,58% عما امتلكه اليهود أثناء الانتداب البريطاني (126) .

وبلغت قمة الخطر عندما رسخ اليهود ووطدوا أقدامهم في معظم مرتفعات المدينة كجبل صهيون والشورى وجبل المكبر. هي المرتفعات التي تسيطر على طريق (القدس – بيت لحم) وطريق (القدس – عمان). بالإضافة إلى القسم الشمالي من جبل الزيتون الذي تقوم عليه الجامعة العبرية وهداسا والتي تسيطر على المدينة من الشرق (127) .

ويتبين من الإحصاء الذي قام به الكونت دوبرية – المسجل العام لوكالة الغوث الدولية – بتاريخ 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 1952 أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا منازلهم في مدينة القدس وقراها واستوطنوا القسم العربي من المدينة ومخيمات شعفاط والدهيشة وعائدة قد بلغ (58822) من بينهم (50437) سكنوا في منازل حجرية في أحياء القدس والباقي في ثكن خشبية وخيام من المخيمات (128)، وكما أثرت حرب عام 1948م على العرب – أرضاً وسكاناً – في القدس، فإنها تركت أيضاً انعكاسات على المستوطنين اليهود في المدينة. فعوضاً عن مقتل (1796) محارباً يهودياً، دلت الإحصاءات السكنية التي أجرتها الحكومة الإسرائيلية الأولى بأن هناك انخفاضاً في عدد السكان اليهود قد طرأ نتيجة للحرب، من العدد الذي كان عليه قبلها .

الفصل الخامس:

مرحلة التشريع والاستيطان (1949-1967)

لأول مرة في تاريخ القدس الطويل تتجزأ وحدة المدينة المقدسة، بعد أن ظلت موحدة طيلة عصورها التاريخية. وقد تأكدت حقيقة هذه التجزئة حين وقع الطرفان الأردني والإسرائيلي اتفاق الهدنة بينهما والذي جاء انسجاماً مع الموقف السياسي لكل منهما والمعارض لتدويل المدينة. إذ أن الجامعة العمومية للأمم المتحدة قد اتخذت قراراً بتاريخ 9 كانون الأول (ديسمبر) 1949 يقضي بتدويل مجلس الوصاية على أن تكون حدود المنطقة شاملة لمدينة القدس البلدية والقرى والمدن المجاورة التي تقع في حدود بيت لحم جنوباً وعين كارم غرباً وأبو ديس شرقاً وشعفاط شمالاً (130)، ونظراً لما يترتب على هذا القرار من تسليم المقدسات إلى السيادة الدولية وتفريط الحقوق والمصالح العربية، فقد وقف الأردن، بحزم ضد قرار التدويل (131).

وفي المقابل رفض الكيان الصهيوني قرار التدويل هذا كونه سيقف حائلاً أمام سياسة التهويد التي باشر بها في الجزء الذي سيطر عليه من المدينة في أعقاب الحرب. وقد تحدى بن غوريون قرار الأمم المتحدة، حين شرع الكنيست في 13 كانون الأول (ديسمبر) 1949م قانوناً يتضمن إعلان (القدس عاصمة لإسرائيل)، ونقل مقر الحكومة والكنيست للمدينة المقدسة (132)، وسيراً على مبدأ تغيير معالم القسم المحتل من القدس تدريجياً، منعت الحكومة الإسرائيلية العرب الذين هجروا أثناء حرب عام 1948م من العودة إلى مساكنهم وأرضهم وأملاكهم، واعتبرتهم في حكم الغائبين، وصادرت كل أملاكهم المنقولة وغير المنقولة، وضماناً لسير الأمور بجانبها، اعتمدت السلطات الإسرائيلية على أن تشجيع الهجرة اليهودية والاستيطاني في هذا القسم يعد سياسة مناسبة لهذه المرحلة من مراحل تهويد المدينة المقدسة (133) .

1- تغيير المعالم الحضارية والتاريخية:

بعد تأمين السيطرة العسكرية على الضواحي والأحياء والقرى المقدسية المحتلة، اتجهت الحكومة الإسرائيلية نحو تعزيز الوجود اليهودي سكانياً واقتصادياً وحضارياً وتأكيد وضع القدس السياسي والاستراتيجي كعاصمة للدولة. ولتحقيق هذه التوجهات، عملت الحكومة في اتجاهين، الأول إضفاء الصفة القانونية على المناطق

التي تم احتلالها بالقوة، وبالتالي ضمها إلى الدولة، وامتداداً لهذا الاتجاه، جاء دور الاتجاه الثاني المتمثل في التركيز على المشاريع الإسكانية واستيعاب المهاجرين الجدد في الأحياء العربية التي هجرها سكانها أثناء الحرب .

بالنسبة للاتجاه الأول، كانت القدس الغربية (القسم الإسرائيلي من القدس بعد حرب عام 1948) مخصصة أصلاً للدولة العربية وفقاً لقرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. ولهذا اعتبر وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه – ديفيد بن غوريون – هذه المنطقة بمثابة (مناطق محتفظ بها وفقاً للأوامر العسكرية(134)، ولإلغاء صفة الاحتلال عن القدس الغربية وضمها إلى (دولة إسرائيل) وتطبيق القوانين الإسرائيلية عليها، أقر مجلس الدولة المؤقت (الكنيست) في 16 أيلول (سبتمبر) 1948م تشريعاً باسم (أمر مناطق القضاء والصلاحيات 5708-1948م)، جاء في المادة الأولى منه ((إن كل قانون مطبق في دولة إسرائيل كلها يعتبر سارياً على كامل المنطقة التي تقع عليها دولة إسرائيل وعلى كل جزء من أرض إسرائيل يصدر وزير الدفاع بشأنها بلاغاً يعلن وجودها في أيدي جيش الدفاع الإسرائيلي)). وأضاف مجلس الدولة المؤقت في وقت لاحق (أمر المناطق المتروكة رقم 12 لسنة 5078-1948م) الذي تخول المادة الثانية منه الحكومة الإعلان عن المناطق التي احتلتها كمناطق متروكة وتمنحها صلاحية تطبيق القانون الإسرائيلي عليها (135) .

بعد أن تم تحقيق الغطاء القانوني بإعلان القدس عاصمة للدولة، وألحقت المناطق العربية المحتلة ضمن سلطات الدولة وأجهزتها، تم حل الحكم العسكري الذي تشكل عشية وقف إطلاق النار،ن وباشرت الحكومة الإسرائيلية بنقل المؤسسات والوزارات والهيئات الرسمية – سياسية وقضائية ودينية – إلى المدينة .

وفي 17 شباط (فبراير) 1949م، أقسم حاييم وايزمان اليمين القانونية في القدس كأول رئيس للدولة، وتعززت مكانة القدس كعاصمة بازدياد النشاط العمراني واتساع رقعته لمواجهة متطلبات إقامة المراكز الحكومية كمقر رئاسة الوزراء والمحكمة العليا والكنيست والحاخامية الرئيسية ووزارات المالية والداخلية والخارجية والعمل وأكاديمية العلوم والمتحف الوطني والمقر الجديد للجامعة العبرية. وعملت السلطات الإسرائيلية كذلك على تعزيز مكانة المدينة في نفوس اليهود وعقولهم. فنقلت إليها رفات هرتزل سنة 1949م، وحولت قمة الهضبة التي أصبحت تعرف باسم (تسغات زئيف) مقبرة وطنية دفن فيها جابوتنسكي، وشبرينتساك، وليفي أشكول، وجولدا مائير، وموشيه ديان، وإسحاق رابين، وغيرهم من الزعماء الإسرائيليون. وعلى المنحدرات الشمالية للهضبة أقيمت مقبرة عسكرية وإلى الغرب منها شيد النصب التذكاري لضحايا النازية (136) .

لم يكن إقامة المنشآت الإسرائيلية الحيوية كمباني الحكومة ومقر الكنيست والبنك المركزي وغيرها على أنقاض قرية الشيخ بدر العربية هي التصفية الحضارية الوحيدة للوجود العربي والإسلامي في القسم المحتل من مدينة القدس (137). إذ أن منطق القوة وسياسة الأمر الواقع الذي استند إليه بن غوريون وحكومته في إجراءاتهم للمرتكزات الفكرية التي توارثها قادة الحركة الصهيونية، وبخاصة قول ثيودور هرتزل : ((إذا حصلنا يوما على مدينة القدس، وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي عمل، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها. وسوف أحرق جميع الآثار التي مرت عليها قرون)) (138) .

وكترجمة عملية لهذه الأفكار على أرض الواقع قامت الحكومة الإسرائيلية بتعيين لجنة بلدية موسعة تتألف من اليهود الستة الذين كانوا أعضاء في المجلس البلدي وممثلين عن لجنة الجالية والأحياء اليهودية، ثم قامت وزارة الداخلية بتعيين مجلس بلدي جديد تشكل بالطريقة نفسها برئاسة دانييل أوستر. ومنذ تشرين الثاني (نوفمبر) 1950م، أصبح للقدس الغربية مجلس بلدي ينتخب اليهود فقط أعضاءه من بين قوائم الأحزاب الصهيونية المرشحين لهذا الغرض وهكذا تولى شلومو زلمان مزراحي، ويتسحاق كاريني، وغرشون أغرون، ومردخاي إيش شالوم، وتيدي كوليك، وأخيراً أيهود أولمرت رئاسة بلدية القدس دون أن يكون هناك عضواً يمثل العرب في المجلس البلدي (139). وكان أول القرارات التي اتخذها مجلس بلدية القدس الجديد هو الاستيلاء على جميع الممتلكات العربية من مبان وأرضٍ ومرافق اقتصادية ومعاهد علمية، ومؤسسات دينية لإسكان المهاجرين الجدد (140). وبعد أن امتلأت هذه المبان، أخذت السلطات الإسرائيلية بإسكان هؤلاء المهاجرين في معسكرات مؤقتة ريثما يتم الانتهاء من بناء الأحياء الجديدة على خط وقف إطلاق ا لنار في الجهة الشمالية من القدس وفي حي المصرارة على وجه التحديد. ومع ازدياد الحاجة للمشاريع الإسكانية، ونظراً لأن النمو أصبح مقصوراً على الاتجاه نحو الغرب والجنوب الغربي، فقد امتدت الأحياء الجديدة بعماراتها الضخمة نحو الأحياء العربية الجنوبية كأبو طور والبقعة والمستعمرة الألمانية والقطمون التي أصبحت أحياء يهودية خالصة وأعطيت أسماء يهودية. كما أنشأت البلدية أحياء يهودية

أخرى خلف الأحياء السابقة وبينها مثل تلبيوت وراسكو وغفعات مردخاي وغيرها. في حين تم إنشاء أحياء كريات مناحيم وعين غانيم وكريات هيوفيل وتوسيع بيت فاغان على المرتفعات المطلة على المدينة من الجهة الجنوبية الشرقية .

وأقر المجلس البلدي أيضاً ضم القرى العربية: المالحة، ودير ياسين، ولفتا، وعين كارم، وبيت صفافا للمدينة بعد تغيير أسمائها وتوسيعها وإسكانها بعشرات الآلاف من المهاجرين اليهود (141)، وهكذا، زحف المركز التجاري نحو الشمال الغربي في اتجاه حي روميما وأصبحت الدوائر الرسمية امتداداً للمركز نحو الجنوب حيث المساحات الواسعة من الأراضي التي تضم الجامعة العبرية والمكتبة العامة والمتحف وغيرها من المؤسسات إلى جانب حزام أخضر من الأشجار والمتنزهات والملاعب بالضواحي من الجهة الغربية(142).

ومنذ اللحظة الأولى التي تم فيها تدشين الأحياء اليهودية الجديدة، أنيطت عملية التهويد إلى عدة هيئات كان من أبرزها (سلطة تسمية الأماكن الإسرائيلية)، وهي الهيئة الوحيدة التي تولت تهويد المسميات العربية وإتلاف وإزالة جميع المعالم التي تحمل الطابع العربي والإسلامي في المدينة المقدسة. وكانت تضم هذه الهيئة التابعة للوكالة اليهودية أساتذة الجامعات والمتخصصين في الآثار والتاريخ والجغرافيا واللغة وصناعة الخرائط (143) .

جدول رقم (16) المواقع والأحياء العربية التي تم تهويدها

في القدس الغربية بعد عام 1948م */14

الاسم العربي	الاسم العبري	الاسم العربي	الاسم العبري
جورة التوت	جفعات رام	الطالبية	كوممبوت
القطمون	غونين	الوعرية	نفيه شأنان
أبو الطور	جفعات حنينا	واد المصلبة	بارك حافيا
المعرارة	مورشا	خربة صالح	كريات شيفع
تل الغول	جفعات شاؤول	جبل المحاجر	هارحو تصغيم
المستعمرة الألمانية	رفاعيم	تلة شاهين	جفعات هبورتسيم

2- تشريع مصادرة الأراضي العربية:

بينت لوائح لاهاي الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة لسنة 1907 حدود الصلاحيات التي تستطيع سلطات الاحتلال ممارستها إزاء الممتلكات الموجودة على الإقليم المحتل، حيث حظرت على سلطة الاحتلال أن

تستولي على الأملاك العامة والخاصة في الجزء المحتل، فالمادة (55) من لوائح لاهاي تقول: ((ينظر لدولة الاحتلال على أنها مجرد مدير منتفع بالمباني العامة والعقارات والأملاك الزراعية المملوكية للدولة المعادية والواقعة في البلد المحتل. ويجب عليها المحافظة على رأس مال هذه الأملاك وإدارتها حسب قواعد الانتفاع هذه))، كما نصت المادة (46) على حظر مصادرة الممتلكات الخاصة في المناطق المحتلة، وجاء فيها ((يجب احترام شرف الأسرة وحقوقها وحياة الأشخاص والملكية الخاصة بالإضافة إلى المعتقدات، ولا يمكن مصادرة الملكية الخاصة)) (144) .

ورغم هذه اللوائح، وعلى ضوء السوابق والممارسات الدولية التي حدثت إبان الحرب العالمية الثانية، إلا أن السياسة الإسرائيلية التي اتبعت بعد حرب عام 1948 استهدفت خلق حقائق جديدة على الأرض في محاولة للقضاء على حق السكان العرب في أراضيهم وممتلكاتهم. فقد جاهر القادة والزعماء من بن غوريون وحتى نتنياهو بسياستهم الرامية إلى إزالة الوجود العربي من المدينة المقدسة. وتجلت هذه السياسة في العديد من التشريعات والقوانين الأساسية التي صدرت تباعاً مستهدفة تبرير مصادرة الأراضي العربية لتدعيم الاستيطان اليهودي وإقامة المستوطنات والتجمعات للمهاجرين الجدد فيها. ومن هذه القوانين :

(قانون أملاك الغائبين): وبموجبه خولت الحكومة الإسرائيلية لنفسها سلطة وضع اليد على جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي كان يملكها أي مواطن عربي أو فلسطيني كان يقطن المناطق المحتلة وغادرها بعد 29/11/1947، بالنسبة لمواطني البلاد العربية وبعد 1/9/1948 بالنسبة للمواطن الفلسطيني. وبموجب هذا القانون وضعت سلطات الاحتلال أيديها على جميع الأملاك المنقولة وغير المنقولة التي كان يملكها جميع اللاجئين من عرب القدس، وتقدر العقارات والأراضي الخاصة بهم حوالي 80% من القسم المحتل آنذاك (145) .

(قانون التقادم): وينص على أن كل من يدعي ملكية أرض عليه أن يبرز شهادة ملكية وإلا فعليه إثبات أن الأرض بحوزته منذ خمسين سنة، وإذا علمنا أن أغلبية أراضي فلسطين لم تكن مسجلة في الطابو، وأن الوثائق العثمانية لا تحدد مساحة الأرض بالضبط كتحديد ما يحدها من الجهات الأربع فإن المالك يفقد أرضه وفقد الكثيرون أراضيهم بهذه الطريقة.

(قانون التصرف): ويتيح هذا القانون للحكومة مصادرة الأرض وطرد سكانها دون الرجوع إلى المحاكم، وينص على أن كل من لا يستغل أرض يحق للحكومة مصادرتها، فيمكن مثلاً أن يمنع حاكم عسكري أصحاب الأرض من فلاحة أراضيهم بإعلانها منطقة عسكرية، وبعد سنوات تتم مصادرتها بحجة عدم استغلالها من قبل أصحابها .

(قانون الأراضي البور): يمنح وزير الزراعة صلاحية مصادرة الأراضي غير المزروعة ولو لسنة واحدة وبهذه الطريقة آلت جميع أراضي الغائبين إلى المصادرة.

(قانون استغلال الأراضي): وقد وزعت هذه الأراضي على المستوطنات الإسرائيلية في منطقتي الجليل والمثلث المحتلتين عام 1948م.

(قانون تركيز الأرض): الذي يمنح وزير الزراعة حق الإعلان عن منطقة معينة كمنطقة تركيز زراعية، ويحق له، استبدالها بمنطقة أخرى .

(تعديل قانون ضريبة الأملاك)، حيث فرض على الأراضي المخصصة للبناء ضرائب مرتفعة.

(قانون المناطق الخضراء): الذي يحظر إقامة أي بناء على أية أراضٍ خضراء في أية بلدة أو قرية عربية .

(قانون الحراج): وبموجبه وضعت سلطات الحكم العسكري، يدها على كل المناطق الحرجية، ومنعت الدخول إليها.

(قانون مصادرة الأراضي في حالة الطوارئ): ويمنح هذا القانون الحكومة صلاحية تعيين سلطة ذات صلاحية من حقها إصدار أمر إسكان يهود في مناطق ضرورية للدفاع عن الدولة وأمن الجمهور واستيعاب مهاجرين أو إسكان جنود مسرحين، أو إقامة خدمات ضرورية. وبموجب هذا القانون تعلن الحكومة أن المنطقة مغلقة

لأسباب أمنية دون أن تضع تعريفاً لكلمة (أمن) حيث ترك التحديد للحاكم العسكري الإسرائيلي لتلك المنطقة(146) .

وقد أضفت الحكومة الإسرائيلية بموجب هذه القوانين الغطاء الشرعي للأوامر العسكرية بالاستيلاء كلياً على أراضي 35 قرية في قضاء القدس تشرد سكانها أما خارج فلسطين المحتلة أو إلى القرى والمدن المجاورة إثر حرب عام 1948. ووفق مخطط مدروس تم تدمير هذه القرى بسرعة كبيرة لتأكيد السيطرة اليهودية على هذه الأراضي. وقد ترتب على ذلك ارتفاع عدد المستوطنات اليهودية على منحدرات القدس من (12) مستوطنة في عام 1948 ليصل إلى (64) مستوطنة عام 1967 (147) .

جدول رقم (17)

المستوطنات اليهودية التي أقيمت على أنقاض القرى العربية

بالقدس (1948 – 1967م) */15

المستوطنة	تاريخ الإنشاء	الموقع	المستوطنة	تاريخ الإنشاء	الموقع
حي نفتواح	1948	عل أنقاض قرية لفتا	كريات هيوفيل	1952	غرب القدس
روميما	1948	على أنقاض قرية لفتا	كريات يعاريم	1952	في ظاهر بيت نقوبا الغربي
اشتاؤل	1949	على أنقاض قريتي اشوع وعسلين	كسالون	1948	على أنقاض قرية كسلا
إفن سابير	1950	على أنقاض قرية الجورة	رامات رازيئيل	1953	على أنقاض قرية بيت أم الميس
أورا	1950	على أنقاض قرية الجورة	كفار سلمة	1951	قرب قرية الجورة
إيتانيم	1952	على أنقاض بيت أم الميس	ماعوز تسيون	1950	على أراضي قرية قالونيا
بارجيوراه	1950	على بعد 15كم من عين كارم	محسياة	1950	على أنقاض قرية دير آبان
بقوعا	1951	غرب اللاطرون	مسلات تسيون	1950	على أنقاض قرية بيت محسير الشمالي
بيت شمش	1950	في ظاهر عرطوف الجنوبي	بيت ميئير	1950	على أنقاض قرية بيت محسير
بيت نقوفه	1949	على أنقاض بيت نقوبا	مفسرت تصيون	1956	على أنقاض قرية قالونيا
بيت هكارم	1948	في ظاهر القدس الغربي	مغو بيتار	1950	غرب قرية بتير
تاروم	1950	على أنقاض قرية بيت سوسين	نحشون	1950	بجوار اللطرون

تسورعاه	1948	على أنقاض قرية صرعة	نحيم	1950	بيت عرطوف وبيت شمش
قاستل	1949	على أنقاض قرية القسطل	نفه هاريم	1950	على أنقاض قرية دير الهوا
تيروش	1955	على أنقاض قرية دير رافات	عرطوف	1948	على أنقاض قرية عرطوف
جفعات يعاريم	1950	على أنقاض قرية أم الميس	بيت زيت	1949	في ظاهر القدس الغربي
جافن	1955	في ظاهر تيروش الجنوبي الغربي	هاجشاماه	1950	غرب قرية أبو غوش
غنوليم	---	على أنقاض قرية البقعة	يشعى	1950	على أنقاض قرية بيت جمال
عين هكرم	---	على أنقاض قرية عين كارم	جفعات فرديم*	1951	في منطقة وادي الورد
مناحات	1949	على أنقاض قرية المالحة	كريات إميت	1955	في ضواحي بيت فغان
كفار شاؤول	---	على أنقاض قرية دير ياسين	جفعات مردخاي	1955	جنوب القدس
زانوح	1950	إلى الجنوب من بيت شمش	كريات ديفيد بن غورين	1957	على أنقاض قرية الشيخ بدر
شورش	1948	على أنقاض قرية ساريس	غوريون	1958	جنوب غرب القدس
شوييفاه	1950	على أنقاض قرية ساريس	كريات مناحيم	1961	جنوب غرب كريات هيوفيل
تال شيحر	1948	قرب محطة وادي الصرار	عين غانيم	1961	جنوب القدس
عمينا داف	1950	في ظاهر بتير الشمالي	نيوت	1963	شرق روميما

3- إفراغ الأرض:

منذ الأيام الأولى لإعلان الدولة ترجمت الحكومة الصهيونية على أرض الواقع الأفكار الصهيونية المتعلقة بإفراغ الأرض من أصحابها الأصليين وإحلال مكانهم من أنحاء العالم. فشهدت السنوات الأربع الأول (1948 – 1952) سيلاً جارفاً من الهجرة اليهودية لم يسبق له مثيل في تاريخ فلسطين. إذ بلغ مجموع المهاجرين اليهود خلال تلك الفترة نحو 687 ألف مهاجر، بمتوسط سنوي مقداره نحو 189 ألف مهاجر (148). وكان الاهتمام بزيادة عدد السكان اليهود في القدس الغربية وبتكثيفهم في أحيائها والمستوطنات الجديدة هو الهدف الثاني الذي هدفت إليه الحكومة الإسرائيلية من وراء نقل المقرات الرسمية للدولة مثل الكنيست والوزارات إلى المدينة بعد التأكيد على قرار اعتبارها عاصمة للدولة (149).

ومع موجات المهاجرين المتدفقة، ركزت الحكومة الإسرائيلية جهود مؤسسات الهجرة واستيعاب المهاجرين على تشجيع استقرار هؤلاء المهاجرين في المدينة المقدسة وتكثيف عمليات الإسكان فيها. ولذلك ارتفع عدد السكان اليهود من نحو 86 ألف من 8/11/1948م إلى مائة وثلاثة آلاف في السنة التالية .

وأخذ هذا الرقم في الارتفاع بشكل سريع حتى سنة 1951 حيث بلغت الزيادة نحو 65% وبين الجدول رقم (18) أن نسبة الزيادة في عدد السكان اليهود قد انخفضت بين عامي 1952م و 1956م ثم عادت إلى الارتفاع سنة 1961م لتستقر عند 9,7% حتى حرب حزيران (يونيو) عام 1967م (150) .

جدول رقم (18)

توزيع السكان العرب واليهود في القدس الغربية (1948-1967) */16

السنة	اليهود	النسبة المئوية	العرب	النسبة المئوية
1948	86004	96,67%	2964	3,33%
1949	103000	97%	3186	3%
1956	181623	98,2%	3200	1,8%
1961	187433	97,2%	3249	2,2%
1965	216116	98,1%	4203	1,9%
1967	261511	98,2%	4789	1,8%

أما بالنسبة للأقلية العربية التي بقيت صامدة على أرضها في بيت صفافا والضواحي الجديدة في القدس الغربية، فقد فرض عليها – أسوة بمن تبقى في باقي المناطق المحتلة عام 1948م – الحكم العسكري بكل تعسفه وإساءاته لمدة عشرين سنة تحت ذريعة الأمن وبحجة أنظمة الطوارئ والحرب. وقامت السلطات الإسرائيلية بحصر السكان العرب في أحياء خاصة بهم ومنعتهم من التوسع خارجها أو حتى ترميم المنازل التي يقيمون فيها أو توسيعها مما حول حياتهم إلى جحيم لا يطاق.

ومما فاقم الوضع، التمييز الذي مارسته الحكومة الإسرائيلية ضد العرب بالنسبة للخدمات. فالأقلية العربية في القدس الغربية لم تحصل على ما يناسب حجمها من المساعدات التي تقدمها الدولة للخدمات، حيث تشير الأرقام والإحصاءات إلى أن نسبة الخدمات في القطاع العربي أدنى منها في القطاع اليهودي بنسبة (1: 4) مع أن القطاعان يدفعان نفس النسبة القيمة بالنسبة للضرائب والرسوم. كما انعكست عمليات مصادرة الأراضي على أحوال العرب المعيشية وأوضاعهم الاقتصادية التي تردت إلى حد كبير نتيجة لفقدانهم الأراضي الزراعية، واضطرارهم بالتالي إلى النزول إلى سوق العمل في المدن والمستوطنات اليهودية حيث يقاسون الاضطهاد والاستغلال ويتقاضون أجوراً غير عادلة (151) .

4- توسيع الحدود البلدية للقدس الغربية:

تكريس المدينة كعاصمة للدولة اليهودية نقل المؤسسات والدوائر الحكومية والرسمية وتنشيط حركة العمران والاستيطان اليهودي. فقد اتجهت الحكومة الإسرائيلية بعد تلك الإجراءات نحو جذب رؤوس الأموال اليهودية

من الخارج لإقامة المشاريع الاقتصادية والتجارية، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي والمعيشي للمهاجرين اليهود الجدد. وفي سياق هذه التوجهات كان لا بد من العمل على توسيع مسطح المدينة بإضافة مناطق جديدة من أراضي القرى العربية المحتلة وإيصال الخدمات والبنية التحتية إليها .

وخلال الفترة (1949 –1967م)، قامت بلدية القدس الغربية بتوسيع حدود البلدية ثلاث مرات، ففي 14 آب (أغسطس) 1952م، أصبحت مساحة القدس الغربية (33,500) دونم وفي 26 يوليو (تموز) 1964م، أعيد رسم حدود البلدية بإضافة مساحة جديدة في الجنوب الغربي، فوصل مسطح المدينة إلى (35,600 دونم). وفي المرة الثالثة، والتي كانت في بداية العام 1967م تم إضافة ثلاثة آلاف دونم من الأراضي العربية المصادرة إلى مساحة القدس الغربية. وكانت الإضافات السابقة تشمل أراضي من قرى دير ياسين والمالحة وعين كارم وخلة الطرحة وبيت صفافا (152) .

الفصل السادس:

مرحلة الاحتلال والضم (1967 – 1997)

أتمت القوات الإسرائيلية – ضمن عدوانها الشامل – في السابع من يونيو عام 1967م احتلال القدس الشرقية، بما فيها من مقدسات إسلامية ومسيحية. وفي 28/5/1967م أعلن حاييم موشيه شابيرو، وزير الداخلية الإسرائيلي ضم أحياء القدس العربية في القدس الشرقية قسراً تحت شعار القدس الموحدة .

ومع إتمام مخطط الاحتلال الإسرائيلي، واستصدار القوانين الملزمة كقانون توحيد القدس وعاصمة إسرائيل الأبدية شرعت الإدارة المذكورة بتنفيذ مشاريع إضفاء الشرعية الإسرائيلية على الأرض، من خلال البرامج الاستيطانية التي سبقتها إجراءات مصادرة أراضي عرب القدس .

البرامج الاستيطانية:

وبالعودة لأساسيات القضية يمكن تقسيم مراحل تهويد المدينة لأربع مراحل حتى هذه الحقبة من الزمان وهي:

مرحلة الاحتلال الأولى، وبدأت بإعلان مصادرة (116) دونماً من القسم الجنوبي من أحياء البلدة القديمة، بحجة المصلحة العامة لإقامة الحي اليهودي الجديد، وبأمر من وزير المالية الإسرائيلي حينها سابير، فهدمت منازل معظم الحي العربي (حارة الشوفة والمغاربة) وصودرت منازل قدرت بـ (700) مبنى حجري لم يمتلك اليهود منها إلى (105) قبل عام (1948)، وشمل الهدم أيضاً بعض المساجد والأديرة والمحلات والمدارس، رافق كل ذلك تهجير سكان الحي من المغاربة الذين وصل عددهم قرابة (6500) نسمة. ونتيجة لعملية الاستيلاء على المنطقة المذكورة (حي المغاربة)، تم توسيع رقعة الحي اليهودي من (5) دونمات إلى (130) دونماً وشمل ذلك المنطقة الواقعة بين الحائط الغربي للمسجد الأقصى ودير اللاتين في القدس. وأقدمت الحكومة الإسرائيلية بعد وضع يدها على الحي بإنشاء مشروع إسكاني فيه، وصل عدد سكانه (2300) نسمة، وذلك كجزء من مشروع ضخم يعرف بمشروع "القدس الكبرى" يضم (10) مدن تحيط بالقدس (153) .

المرحلة الثانية، بدأت هذه المرحلة عام 1968م، وتم خلالها مصادرة (3345) دونماً من أراضي منطقة الشيخ جراح ووادي الجوز وأرض السمار لتقام عليها أحياء استيطانية يهودية، أخذت بإغلاق الأفقين الشمالي والغربي، واستمر ذلك حتى أواخر السبعينات يوم استملك اليهود الممتلكات الشخصية والوقفية للسكان العرب الفلسطينيين، بين حارة الأرض وحارة المغاربة، وحل المستوطنون اليهود مكان السكان الفلسطينيين المحليين (154) .

أما المرحلة الثالثة: من مراحل مصادرة الأراضي العربية في القدس فقد بدأت أوائل الثمانينات، حين أقر الكنيست الإسرائيلي في 30/7/1980 – بشكل استثنائي – قانوناً جديداً أدرج في قائمة (القوانين الأساسية) (155)، تحت رقم: (5841)، عام 1980م ينص على أن القدس عاصمة إسرائيل. وتم إقرار القانون بأكثرية (69) صوتاً من أصل (120 صوت). وهدف القانون منع أي حكومة إسرائيلية من التوصل أي اتفاق يمس السيادة الإسرائيلية على القدس. ورافق ذلك إقدام الحكومة على مصادرة مساحات من أراضي قريتي (بيت حنينا وشعفاط)، تبلغ مساحتها (4400) دونم لإقامة مستوطنتي (بسغات زئيف وبسغات أوفر) .

المرحلة الرابعة: ومهندس هذه المرحلة، التي بدأت عام (1987) ولا زالت جارية أرئيل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي سابقاً والبنى التحتية في حكومة نتنياهو السابقة. ويعود ذلك لإقدامه على احتلال بيت يملكه عربي في أحد الأحياء الإسلامية في المدينة. وما تبعها من خطوات مشابهة في القرى والمدن المحيطة بالقدس من طرف الجماعات اليهودية المتطرفة، وعمل اليهود خلال هذه الفترة على تغيير الأسماء العربية إلى أسماء عبرية كما هو موضح في هذا الجدول .

جدول رقم (19)

أسماء بوابات القدس التاريخية والاسم العبري بعد التهويد

الاسم العربي التاريخي	الاسم العبري بعد التهويد
1- باب الخليل	مشاغر يانو (يافا)
2- باب الجديد	شاغر هحداش
3-باب العمود (دمشق)	شاغر شكيم
4- باب الزاهرة (السامرة)	شاغر هورودس
5- باب ستنا مريم	شاغر هآريوت (الأسود)
6- باب المغاربة	شاغر هأشفا (النفايات)
7- باب الرحمة	شاغر هرحميم
8- باب النبي داود	شاغر تنسيون (صهيون)

أساليب المصادرة:

إعادة تصميم الخرائط الهيكلية وإقرارها، للحد من النمو العمراني والسكاني للأحياء العربية، في الوقت الذي تتاح فيه الفرصة للأحياء اليهودية بالتوسع، للإحاطة بالأحياء العربية والقرى المجاورة لها. وكانت نتيجة ذلك تجميد إمكانية الانتفاع لأكثر من (40%) من أراضي القدس العربية، وإتاحة الفرصة للسيطرة عليها من قبل اليهود .

الاستملاك: وذلك بحجة المصلحة العامة، فاستولت على الأراضي التي كانت تملكها بلدية القدس سابقاً، والأراضي التي ملكها مواطنون عرب، غادروا المدينة بعد عدوان 1967م لكونها أملاك غائبين .

الاستملاك بقصد إقامة محميات طبيعية أو شق طرق أو تحديد خطوط ضغط عالي، وبحجة وجود أماكن أثرية وتاريخية وتوسيع المستوطنات القائمة، وصادرت الحكومة الإسرائيلية في (14/3/1995) تحت مظلة ما ذكر في هذه النقطة مساحة (2040) دونم .

جدول رقم (20)

الأراضي المصادرة بالأرقام *

تاريخ المصادرة	المنطقة/ الحي	المساحة بالدونم
8/1/1968م	جفعات شابيرا (التلة الفرنسية)	3345
	راموت أشكول، ومعلوت دفنة	485
	المجموع	3,830
14/4/1968م	نفيه يعقوب	765
	الحي اليهودي	116
	المجموع	881
30/8/1970م	نفيه يعقوب	470
	راموت – ألون	4,840
	تليفوت شرق	2,240
	جيلو	2,700
	عطروت	1,200
	جاي بن هنوم	130
	باب يافا	100
	منطقة رمات راحل	600
	المجموع	12,280
20/3/1980م	بسغات زئيف	4,400
1/7/1982م	عطروت	137
16/5/1991م	جبل أبو غنيم	1,850
المجموع	---	23,378

*المصدر: سياسة عنصرية، تقرير مركز بتسليم، القدس، 1995، ص:52 (ولم يشمل المسح بعض المستوطنات الصغيرة، فبحساب الأرض المقامة عليها يصل مجموع ما تمت مصادرته حتى الآن لغرض الاستيطان حوالي 24,275 دونماً) .

3- الاستيطان ومحاصرة المدينة المقدسة:

أخذ الإسرائيليون منذ احتلالهم لشرقي القدس عام 1967م بالعمل وفق خطط مدروسة لتهويد المدينة عملياً، وذلك من خلال مصادرة الأراضي أولاً كما ذكر وبناء المستوطنات ثانياً .

ولهذا أقدمت السلطات الإسرائيلية على وضع خطة عرفت "بخطة الأحزمة"، لمحاصرة القدس من جميع الجهات وخاصة سد منافذ تواصلها جغرافياً وسكانياً وديمغرافياً مع الضفة الغربية، ولعزلها ووضع الفلسطينيين داخلها وخارجها أمام الأمر الواقع .

وخطة الأحزمة المذكورة سالفاً تتلخص في إقامة ثلاثة أحزمة استيطانية وفق الخطط التالية:

الحزام – الطوق الأول: يحاصر البلدة القديمة وضواحيها فيربطها بالجزء الغربي، إذ تم إنشاء الحي اليهودي داخل السور الأثري والحديقة الوطنية حول شرق السور وجنوبه والمركز التجاري الرئيسي ضمن هذا الحزام .

الحزام – الطوق الثاني: يحاصر الأحياء العربية خارج السور في المناطق الواقعة داخل حدود أمانة بلدية القدس إبان الحكم الأردني من ثلاث جهات، بمستعمرات تتخذ على شكل أقواس لتعزل المدينة عن الكثافة السكانية العربية في الشمال والجنوب، ويزيد عدد المستوطنات الواقعة ضمن هذا الحزام على (11) مستعمرة .

الحزام – الطوق الثالث: يهدف لحصار مدينة القدس الكبرى وفق المشاريع الإسرائيلية المقترحة تماماً، أي عزلها عن الضفة الغربية، وهذا يعني إضفاء الصبغة اليهودية عليها، مع وجود القرى العربية والقدس الشرقية داخل حدودها وذلك على شكل أقلية قومية في وسط أغلبية يهودية. وجاء مشروع الاستيطان في جبل أبو غنيم اللبنة الأخيرة تقريباً في إغلاق الطوق على مدينة القدس الشرقية، ومشروع رأس العامود المجمد حالياً أيضاً .

جدول رقم (21)

أهم الأحياء اليهودية التي أنشأت في القدس بعد سنة 1967م

المستوطنة	سنة الإنشاء	المساحة بالدونم	ملكية الأرض المصادرة	التصنيف	ملاحظات
رامات اشكول	1968	675	لفتا، القدس	مدني	غربي القدس
الحي اليهودي	1968	175	البلدة القديمة	مدني	المغاربة والشرق والريان
الجامعة العبرية	1969	800	العيسوية، شفعاط، الطور	مدني	أسست جزئياً

					في1924م
التلة الفرنسية	1968	587	شعفاط، العيسوية	مدني	جبعات شابيرا
راموت	1970	2916	لفتا، بيت إكسا،بيت حنينا	مدني	استملاك لمصالح عامة
<>width="100" style="width:75.35pt;border-top:none;border-left:none; border-bottom:solid windowtext .5pt;border-right:solid windowtext .5pt; mso-border-top-alt:solid windowtext .5pt;mso-border-left-alt:solid windowtext .5pt; padding:0cm 5.4pt 0cm 5.4pt;height:21.75pt"> عطروت	1970 id windo	1158	بيت حنينا، قلنديا، الرام	صناعي	دمرت عام 1948م
جيلو	1971	2475	بيت جالا،شرفات،المالحة	مدني	استملاك لمصالح عامة
نفيه يعقوب	1972	1016	حزما، بيت حنينا	مدني	كفار عفري سابقاً
تلبيوت الشرقية	1973	395	صور باهر	مدني	استملاك لمصالح عامة
معلوت دفنا	1973	485	البلدة القديمة	مدني	استملاك لمصالح عامة
مشور أدوميم	1974	983	العيسوية،الطور،الخانالاحمر	صناعي	الظهير الصناعية للقدس
قاليا	1974	417	السواحرة	مدني	---
معاليه أدوميم	1975	2092	العيزرية، أبو ديس	مدني	أملاك حكومية
جفعات زئيف	1977	1233	بيتونيا، الجيب	مدني	أراضي بيتونيا والجيب
جفعون	1978	150	الجيب	مدني	أراضي قرية الجيب
كفار ادوميم	1979	433	عناتا	مدني	منطقة شبه صحراوية

جفعات حدشاه1	1980	462	بيت اجزا، بدو	مدني	أراضى بيت اجزا
جفعات بنيامين	1983	369	جبع	مدني	أراضي قرية جبع
علمون	1983	298	عناتا	مدني	كنعانية الاسم
كسيدار	1984	166	أبو ديس	مدني	---
بسغات زئيف	1985	1281	بيت حنينا، حزما	مدني	استملاك لمصالح عامة
هارأدار	1985	408	بيت سوريك، بدو	مدني	داخل الضفة الغربية
بسغات عومر	1987	1683	حزما	مدني	متدينون
ناحل عناتوت	1988	656	عناتا	عسكري	معتقل
ريخس بشعفاط	1990	778	شعفاط	مدني	استملاك لمصالح عامة
جفعات همتوس	1991	137	بيت صفافا، بيت جالا	مدني	أملاك حكومية
نفيه برات	1991	33	حزما، بيت حنينا	مدني	كفار أدوميم (ب)
جفعات حدشاه2	1991	42	بيت اجزا	مدني	أراضي بيت اجزا
ألون	1991	125	عناتا	مدني	فوق وادي القلط
جبل أبو غنيم	1996	1850	صور باهر	مدني	---
المجموع		24,275			

الأحياء اليهودية الجديدة:

الحي اليهودي:

بدأ باستيطانه فور انتهاء حرب حزيران 1967، يشمل هذا الحي المنطقة الواقعة ما بين (الحائط الغربي) للمسجد الأقصى ودير اللاتين في القدس، وجميع الأراضي تابعة للوقف الإسلامي، وقسم منها ملكية خاصة .

أخلت سلطات الاحتلال عنوة أربعة أحياء عربية رئيسة في الجانب الجنوبي من البلدة القديمة وهي "حي الشرفا، "باب السلسلة"، "حي الباشورة"، "حي المغاربة"، وشرعت بهدم العقارات والأبنية في هذه الأحياء، فهدم (660) منزلاً وصودر حوالي (600) منزل آخر، وأجلي بالقوة حوالي 6,500 عربي، وبدئ بإنشاء ما يسمى بالحي اليهودي داخل البلدة القديمة على مساحة مقدارها 116 دونماً .

من جهة أخرى صادرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مساحات واسعة من الأراضي لمواطنين عرب في منطقة وادي الجوز، بحجة إقامة مبان جديدة لإسكان المواطنين العرب الذين أجلوا عنوة عن البلدة القديمة .

حي شابيرا (التلة الفرنسية):

ضاحية سكنية أقيمت عام 1969م في إطار القطاع الاستيطاني الشمالي المحيط بمدينة القدس، وبالتحديد شمال شرقي المدينة، وعلى طريق القدس – رام الله صممت مباني هذا الحي لتشكل حاجزاً استيطانياً بين مركز مدينة القدس العربية والجزء الشمالي منها، حيث تشكل مجموعة الضواحي: رمات أشكول، التلة الفرنسية، الجامعة العبرية، خطاً واحداً ومحكماً يسيطر على المنفذ الشمالي للمدينة المقدسة .

الجامعة العبرية:

أقيمت هذه الكتلة السكنية عام 1968م ضمن إطار القطاع الشمالي المحيط بمدينة القدس العربية على جبل سكوبس بعد أن صادر الاحتلال الإسرائيلي المناطق العازلة المحيطة بمباني الجامعة العبرية القديمة والمستشفى التابع لها .

في المرحلة الثانية، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ببناء مجموعات ضخمة من المباني ذات الطابع الاستراتيجي العسكري .

عطروت:

أنشأت عام 1970م بالقرب من مطار القدس "قلنديا"، على أرض مساحتها نحو (100) دونم، صودرت من أهالي "بيت حنينا"، كما تم توسيع هذه المنطقة عام 1980م بإضافة (500) دونم إليها صادرتها السلطات الإسرائيلية من (قلنديا) .

تلبيوت الشرقية (الطالبية الشرقية):

أقيمت عام 1973 في إطار القطاع الاستيطاني الجنوبي المحيط بمدينة القدس على أراضي جبل المكبر وصور باهر والشيخ سعد بالقرب من "أبو الثور" وعند السفح الجنوبي للتل الحكومي حيث مقر الأمم المتحدة (مقر المندوب السامي) .

راموت (النبي صموئيل):

كان الهدف من إقامة هذه الضاحية السكنية اليهودية عام 1973م تعزيز الطوق الاستيطاني المدعم للطوق الأول بمركز المدينة وإحكامه. ذلك أن هدف الطوق من شأنه أن يحد من امتداد المناطق العربية في القدس المحتلة، وهو بهذا يشكل موقعاً متوسطاً بين الخط السكاني العربي: (شعفاط)، (بيت حنينا)، إضافة إلى إشرافها على القريتين العربيتين بيت حنينا القديمة وبيت إكسا .

سانهدريا:

أقيمت كضاحية سكنية عام 1973م إلى الشمال الشرقي من القدس على أراضي عربية صودرت من "شعفاط"، وهذه المستعمرة تشكل امتداداً لضاحية "رامات أشكول" .

جيلو (جيلو شرفات):

أقيمت كضاحية سكنية عام 1973م على مرتفع يبعد كيلومتراً واحداً عقرية بيت صفافا إلى الجنوب الغربي من القدس على أرض الصليب قرب بيت جالا، وتعود معظم أراضيها لأهالي بيت جالا، وقريتي بيت صفافا وشرفات .

معاليه أدوميم (منطقة الخان الأحمر):

أقيمت المدينة الاستيطانية (معاليه أدوميم) بمبادرة من النواة الاستيطانية (معاليه أدوميم) حيث يعود بدء العمل بهذه المستوطنة إلى عام 1974م، حين توجهت المجموعة الاستيطانية (معاليه أدوميم)، إلى الحكومة الإسرائيلية طالبة الموافقة على إقامة منطقة صناعية في منطقة الخان الأحمر على طريق أريحا – القدس على بعد 11كم شمال شرقي القدس، على أن يلحق بها معسكر لسكن العمال العاملين في هذه المنطقة الصناعية، وتعتبر اليوم معاليه أدوميم أكبر المدن الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة .

وفي صيف عام 1975م استقرت أول نواة استيطانية فوق أرض الخان الأحمر (معاليه أدوميم)، تشرف على غور أريحا والبحر الميت، وغور الأردن، وغور البقيعة، الذي يطلق عليه اليوم (بقعات هوركانيا) وهي تبعد 6-8 كيلومتر عن الشاطئ الغربي للبحر الميت، وترتفع هذه المنطقة عن سطح البحر حوالي (480) متراً .

وفي عام 1977 قررت سلطات الاحتلال تحويل (معاليه أدوميم) إلى مدينة، وفي آب 1979م وضع (ديفيد ليفي) وزير الإسكان والبناء آنذاك الحجر الأساسي لهذه المدينة الجديدة، حيث تم بناء المدينة على مرحلتين ضمن برنامج "ابن بيتك" .

وكان موشيه ديان أول المبادرين إلى إقامة هذه المدينة الاستيطانية ضمن الطرق الاستيطانية التي تلتف حول عنق المدينة المقدسة، معللاً ذلك بصفته وزيراً للدفاع لأغراض عسكرية أساسها: أن إسرائيل قد أقامت أحياء سكنية في غربي وشمالي وجنوبي القدس، لكنها تركت الجهة الشرقية مفتوحة، وأنه بإقامة مثل هذه المدينة يمكن إغلاق وسد هذه الثغرة، وقد شاركه في هذا الرأي عضو الكنيست عن حزب المفدال وزير الأديان آنذاك (زفولون هامر) .

وقد أصبحت مدينة معاليه أدوميم اليوم مركزاً تجارياً واقتصادياً واجتماعياً مهماً للمستوطنات اليهودية التي أقيمت في هذه المنطقة، وهي مستوطنات "مخماش" التي أقيمت على أراضي القرية العربية مخماس، ومستوطنة "كفار أدوميم"، ومتسبية بريمو وكيبوتس بيت هعرفا، ومعاليه أفرايم، والموغ، وقاليا .

كما قامت سلطات الاحتلال في نفس الوقت بتهويد المواقع والمعالم التاريخية العربية والإسلامية في القدس وضواحيها، وكذلك بتغيير أسماء بوابات المدينة العربية إلى أسماء عبرية (انظر جدول رقم (19)) في محاولة منها لتكريس طمس الانتماء الحضاري العربي الإسلامي لهذه المدينة، ولتغييب كل ما يثبت حقوق العرب والمسلمين فيها .

جدول رقم (22)

تهويد المواقع والمعالم التاريخية العربية في القدس وضواحيها بعد

نكسة حزيران/ يونيو عام 1967م

الاسم العربي	الاسم العبري بعد التهويد	سنة تهويديها
1- الشيخ جراح/ شمال غرب القدس	رمات اشكول	1978
2- الشيخ جراح/ تل الذخيرة	جفعات همفتار	1973
3- الشيخ جراح/ غربي	صموئيل هليفي	---
4- التلة الفرنسية	حي شابيرا	1969
5- حي المغاربة والشرفا	هروفع هيودي (الحي اليهودي)	1967

6- جبل الزيتون	الجامعة العبرية (جبل سكوبكس)	1969
7- جبل المكبر	أرمون	---
8- الطالبية الشرقية	تلبيوت الشرقية	1973
9- النبي يعقوب	نفيه يعقوب	1973
10- قلنديا	عطروت	1970
11- النبي صموئيل	رموت	1973
12- الخان الأحمر	معاليه أدوميم	1972
13- الجيب	جفعون	1979
14- جبع	جفعوت	شمال غرب كفار عصيون
15- شرفات	جيلو	1973
16- اللطرون	مفوحورون	1969
17- عمواس	كندا بارك	---
18- خربة العديسة	جفعون حدشا	1980
19-اللطرون	كندا بارك	1976
20- بيتين	بيت أيل	1977

المشاريع الاستيطانية اليهودية في القدس 1991 – 1993:

برغم بدء مسيرة السلام في الشرق الأوسط لحل الصراع العربي – الصهيوني إلا أن مشاريع الاستيطان لم تتوقف في قلب مدينة القدس وعلى امتداد حدود خارطتها الهيكلية، فقد نشرت المجلة العسكرية الإسرائيلية "بمحانيه" يوم 19/9/1991م، نصوص عدد من مشاريع التهويد الاستيطانية تحت عنوان "القدس في عام ألفين"، ومن أبرز مكونات هذه المشاريع (156) :

إنشاء 26 ألف وحدة سكنية جديدة .

بناء محطة سكة حديد جديدة وسوق تجاري كبير مع محطة باصات ضخمة إضافة إلى ألف فيلا تقام على أراضي قرية المالحة المصادرة منذ عام 1948م الواقعة في الجهة الغربية من القدس .

إقامة أبنية وزارية ومجمع للمؤتمرات والمناسبات في حي مأمن الله (ماميلا) والمسكوبية والمنطقة الواقعة بينهما .

بناء عدد من الكنس (معابد يهودية) خارج الأسوار وداخلها، ومنها واحدة ستكون أكبر كنيس يهودي في العالم .

شق طريق من رام الله إلى بيت لحم لربط ضواحي القدس المترامية الأطراف المقامة على حساب الأحياء والقرى العربية .

زيادة عدد السكان فيها إلى (8001) ألف نسمة .

إن نظرة إلى القدس بعد عشرين عاماً من هذا التوسع الذي ستشهده هذه المدينة بفعل المشروعات الضخمة سيغير النظرة إلى المدينة القائمة منذ مئات السنين، ولعل أبرز المشاريع التي أوردها المدير العام لجهاز التطوير في بلدية القدس المحتلة (عوزي فكسلر) كما أشار إليها شاحر إيلان، وهي:

مشروع يقع في الجهة الجنوبية الغربية من موقع محطة القطار شمال القدس، يضم بالإضافة إلى مقطع طرق كبير، محطة سكة حديد إلى جانب السوق المحلي الكنيون والاستاديوم والمنطقة الصناعية .

يتمثل المشروع بشق طرق وشوارع كبيرة تغير نظام حركة المواصلات والسير التي كانت سائدة منذ العهد العثماني .

بناء عدد من المشروعات الضخمة في القسم الشرقي من وسط المدينة في جوار البلدة القديمة بمساحة ربع مليون متر مربع .

مشروع توسعة المدينة بضم ثماني مستوطنات إلى حدود بلدية مدينة القدس بواقع (30) ألف دونم من غرب المدينة، وهذه الخطوة تعد تدعيماً لما صرح به أرئيل شارون وزير البناء والإسكان آنذاك من أنه يجب الموافقة والتسليم بفكرة توسيع رقعة هذه المدينة إلى أن تحين الفرصة لضم مساحات من الأرض من شرق المدينة وشمالها وراء الخط الأخضر. كما أن هناك اتجاهاً لاتباع أسلوب في البناء ينفذ على طريقة إنشاء مناطق إقليمية على شكل قطاعات من البناء كالساحات العامة الواسعة المحاطة بالأبنية لوصل المناطق بعضها ببعض .

مشروع التوسع في البناء جنوب المدينة عند كيبوتس "رامات راحيل" ليضم ما يعرف اليوم بالمجلي الإقليمي (فطيه يهودا)، وذلك ببناء ألفي وحدة سكنية من أجل أن يربط تلبيوت بجبل السور .

مركز المدينة (البلدة القديمة): سيتم إقامة مشروع كبير جداً في حي ماميلا (مأمن الله)، الواقع قرب شارع يافا وتبلغ مساحة بنائه (150) ألف دونم، تزيد تكاليفه عن ثلاثماية مليون دولار، يقوم بتمويله المليونير الإنجليزي اليهودي (سيريل شتاين)، بعد موافقة الحكومة الإسرائيلية على شراء العقارات والممتلكات في هذا الموقع، وقد تم بالفعل بناء فيلا ضخمة لرئيس الكيان الصهيوني السابق (حاييم هرتزوغ) إضافة إلى بناء ساحة ضخمة وفندق لشركة هيلتون، كما ستقيم خلف هذا الشارع مؤسسة تطوير القدس مشروعاً ضخماً بمبلغ (100) مليون دولار على مساحة (50) ألف م2 يطلق عليه اليوم اسم ساحة البلدية، ويضم مكاتب البلدية المحلية واللوائية ومكاتب الشركات الخاصة ببلدية القدس .

توسعة شبكة المواصلات في قلب المدينة المقدسة: تقرر توسعة الشارع رقم (1) الذي يربط بين شمال المدينة ووسطها وهو الطريق الذي يجتاز المنطقة الحرام التي كانت حتى عام 1967م تفصل بين شطري المدينة (القدس الشرقية والقدس الغربية)، ولهذا الشارع أربعة مسارب يتم زيادة عرضه بثلاثة أضعاف في قسم كبير منه (من 12م – 32م) مما يؤدي إلى هدم المنازل العربية والساحات التي كانت تخص هذه المنازل. كما سيتم شق شارع آخر يحمل الرقم (4)، وسيكون على شكل أوتوستراد سريع بلا مفارق أو تقاطعات، يبدأ في رام الله وينتهي عند التجمع الاستيطاني (غوش عتسيون) في مشارف بيت لحم من الجهة الجنوبية، أي من حي راموت في أقصى شمال القدس إلى (جيلا) عند بيت جالا في الجنوب، وبين هذه الطرق تقام عشرة مشاريع كبيرة منها سوق القدس الكبير (الكنيون)، على مساحة (40) ألف م2، وثلاثة أسواق مركزية، وثلاث دور للسينما، وحي سكني حديث يبنى فيه (1000) فيلا وحديقة على تلة المالحة وبيت المقاتل، ومدرسة للمتفوقين وحديقة للتكنولوجيا تقام على منطقة صناعية علمية بمساحة (60) م2 .

6- التخطيط المتواصل لتغيير معالم المدينة جذرياً وفرض الطابع اليهودي:

يلاحظ توالي وضع ورسم المخططات ا لإسرائيلية لتهويد القدس، حيث قال المهندس المعماري اليهودي دافيد كرويلنكر في معرض حديثه عن المخططات الإسرائيلية التي وضعت لاستكمال عملية تهويد القدس أن دافيد بن غوريون أول رئيس لوزراء إسرائيل دعا علنا إلى هدم مدينة القدس بلا تردد بعد احتلالها مباشرة في 19/6/1967م في أعقاب عدوان حزيران لعام 1967م، أي بعيد احتلال القدس بـ14 يوماً، فقد جاء على

لسان بن غوريون في مقر حزب رافي (قائمة عمال أرض إسرائيل) قوله ((إن أفضل وسيلة لتحقيق المثل والأهداف الصهيونية هي هدم أورشليم (القدس) بصورتها الحالية بلا تردد، دون الحاجة إلى إضافة مبان ومنشآت جديدة تقام فيها، وعليه فأنا أقترح التعجيل بهدم سور البلدة القديمة، لأننا نريدها أورشليم واحدة لا اثنتين، فهذه المدينة من صنع أحد السلاطين العثمانيين بناها في القرن السادس عشر)) (157).

أما أبرز عناصر وموارد هذه المخططات فهي (158):

هدم أسوار مدينة القدس القديمة مع تدمير المباني العربية التاريخية المقامة بين ثنايا هذه الأسوار .

بناء الهيكل المزعوم على أنقاض هذه المعالم التي يصار إلى هدمها، وفي مقدمتها الحرم القدسي الشريف بمنشآته وأوقافه وساحاته .

إنشاء شبكة قطارات كهربائية في قلب المدينة .

إنشاء برج مراقبة بارتفاع (250) متراً .

إنشاء السوق الكبير (الكنيون) على أراضى قرية المالحة العربية المصادرة منذ عام 1948م الواقعة غرب القدس .

تنفيذ مشروع تطوير المركز التجاري في القدس الشرقية بهدف تقطيع أوصال الأحياء العربية خارج الأسوار الواقعة شمالها وغربها واستبدالها بأحياء يهودية .

مخططات لمشاريع تنفذ مستقبلاً:

مشروع بناء الهيكل المقدس (هيكل سليمان) :

أعده الدكتور (عاموس أوركاف) رئيس الأطباء في مؤسسة خدمات التشغيل، ويتلخص بتشييد الهيكل المقدس فوق قاعدة محمولة على عشرة أعمدة ضخمة، أساساتها مثبتة في ساحة حائط "المبكى" (الحائط الغربي) – حائط البراق – وعدد أعمدته عشرة بعدد الوصايا العشر، وشكله يشبه الهيكل الذي صممه البروفيسور آفي بونا في فندق هولي لاند.

القطارات الكهربائية الشفافة:

صاحب هذه الفكرة برميا هوغشرون – سويدي متهود – ومشروعه يتخلص ببناء سكة حديد عليا تتحرك قطاراتها على خطوط سكة حديد تشبه قنوات المياه، وتسير بسرعة 350كلم/ الساعة، والقطارات تأخذ شكل صواريخ منصوبة تشبه القطارات العاملة في فرنسا واليابان .

مخطط مشروع آخر لإقامة الهيكل المقدس:

يقام هذا الهيكل حسب نبوءة "حزقيال النبي)، وهو المخطط الذي تدعو إلى تنفيذه رابطة المدرسة الدينية (عطورات كوهنيم) تحت اسم (أورشليم العتيدة)، ويتخلص بتشييد الهيكل بارتفاع (150م) بحيث يضم عدداً كبيراً من الطوابق، وقد صممه مفسر التوارة (مئير ليفوش بن يحيئيل ميخال) (1889-1979)، وهو أستاذ لتلامذة المدارس الدينية الإشكنازية.

توسيع منطقة حائط البراق (حائط المبكى الغربي):

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مباشرة بعد احتلال الشطر الشرقي من القدس بتغيير معالم المنطقة الملاصقة – لحائط البراق (حائط المبكى)، كما أمر ليفي أشكول رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي آنذاك بهدم حارة المغاربة في البلدة القديمة لتوسعة الساحة الواقعة أمام الحائط الغربي، ويبعد استكمال احتلال المدينة المقدسة طلب ممثلو وزارة الأديان من مختلف الطوائف اليهودية من المهندس الأمريكي الياباني (آيسامو نوغومستي) وضع مخطط لحدود منطقة الصلاة لليهود، حيث اقترح في حينه حفر الساحة على مستوى الهروديون واستخدام المستوى الحالي كسطح. وقد استؤنف العمل بهذا المشروع عام 1973م حين قدمت شركة إعمار الحي اليهودي ممثلة بشخص المهندس الإسرائيلي – الكندي (موشيه سفاديا) عرضاً لكشف (14) مدماكاً مخفياً من الحائط الغربي، وبناء ثلاث درجات كبيرة تمتد من سفوح هذا الحائط إلى الحي اليهودي، حيث يتمكن اليهود من إجراء مراسيم الصلاة في الحرم السفلي وفي الساحة العليا ويعقدون الاجتماعات وينظمون اللقاءات ذات الطابع اليهودي الخالص .

بناء برج مراقبة يأخذ شكل نجمة داود بارتفاع (520) متراً في جوار جبل هرتزل.

إقامة جامعة ذات ثقافات متعددة تتحول بعد ذلك إلى مركز أبحاث عالمي للسلام. وضعت تصاميمها (رينا شاف) المهندسة المعمارية الأمريكية .

أما على الصعيد التجاري فإن أبرز المشروعات التي تضمنتها المخططات الإسرائيلية هذه (المخططات التي يتم تنفيذها تباعاً) فهي:

مشروع السوق الكبير (الكينون) – سوق المالحة:

وأقيم هذا السوق على أراضي قرية المالحة العربية الغربية الواقعة في الجزء الغربي من مدينة القدس بعد أن أصبحت ضاحية من ضواحيها بعد ضمها إلى القدس، شأنها شأن أراضي قرى لفتا، عين كارم، وبيت صفافا .

وتعود فكرة بناء هذا السوق الضخم – الكينون- إلى منتصف الثمانينات، حيث بلورها المهندس اليهودي (أبراهام تيسكي)، واضعاً نصب عينيه فرض طابع بنائي هندسي يهودي في قلب البلدة القديمة من مدينة القدس التاريخية، حيث صرح بذلك المهندس (عزرائيلي) لمجلة (دفار هشفوع) الأسبوعية، في مقابلة معه يوم 12/3/1993م قائلاً ((إننا نسعى جاهدين إلى إبراز الفن اليهودي المعماري في داخل أورشاليم من خلال هذا البناء، هذا الفن الذي يبدو جلياً من خلال بناء الحواجز الفولاذية، وزخرفة القباب، وكشف الصورة الجمالية لعمل الفنان اليهودي إيفان شوفال))، وقد بلغت نفقات هذا المشروع (80) مليون دولار شركة كينيث، ويمكن توزيع مساحة البناء على النحو التالي:

100,000م2 مخصصة كمنطقة تجارية و 36,000 م2 مرافق عامة شعبية، و12,000م2، مكاتب ومؤسسات و 30,000م2 مخصصة لدور السينما.

وكان تيدي كوليك، رئيس بلدية القدس المحتلة حتى عام 1994م، قد علق على هذا المشروع الضخم بقوله ((مشروع ذو بداية ناجحة يمثل ضرورة ملحة لإنشاء سلسلة من المعالم اليهودية تبرز قيم الفن اليهودي والمعتقدات اليهودية من مدينة تتعدد فيها الديانات)).

مشروع تطوير مركز تجاري في القدس الشرقية على طريقة تهويد الأراضي وإضعاف المراكز التجارية العربية يشمل هذا المشروع (700) دونم قسمت بحسب المخطط الهيكلي إلى قسائم من المساحات، كل قسيمة حددت بلون أو خصصت بناحية من نواحي التطوير، وقد كشف عن هذا المشروع أبراهام كحيلة نائب رئيس البلدية تيدي كوليك عبر الصحافة العبرية الصادرة يوم 18/3/1993، ويعود تاريخ هذا المخطط

الهيكلي إلى عام 1917م حين رسم الجنرال اللنبي مرسوماً للتنظيم الهيكلي لمدينة القدس، وقسمه إلى مجموعة من الأقسام هي:

تسعون دونماً للإسكان وقد حددت باللون الأزرق .

مائتان وستون دونماً اعتبرت مناطق قابلة للتطوير وقد حددت باللون الزهري .

مائة وعشرون دونماً اعتبرت مناطق قابلة للتطوير وقد حددت باللون الأبيض.

باقي هذه المساحة خصصت لإقامة المؤسسات العامة فيها .

إضافة إلى هذه المشاريع هناك مخططات هيكلية ضمن الخارطة الهيكلية التي تحمل الرمز (ع.م.م) التي تضم أرضاً مساحتها (10م2)، وتشمل مناطق الشيخ جراح (أرض السمار – أراضي منطقة الرام – ومنطقة وادي الجوز – ومنطقة الصورانة) وغيرها، وهذه تعود كلها إلى تاريخ 1/8/1968م، وهي الأراضي التي سماها (أبراهام كحيلة) المناطق الخضراء التي ستخصص كمناطق ترفيهية سياسية اصطلح على تسميتها بـ (البانوراما) .

8- مشاريع الاستيطان في القدس وتهويدها وتغيير معالمها (1994-1999) :

تسلم إيهود أولمرت مرشح الليكود منصب رئيس بلدية القدس المحتلة في عام 1992 بعد أن تقلد هذا المنصب تدي كوليك أحد قادة حزب "رافي" سابقاً وممثل حزب العمل منذ عام 1966م، وأولمرت ليس صاحب فكرة تطوير القدس (بحسب المفهوم الإسرائيلي)، إنما جاء ليكمل ما بدأه سابقوه في حكومات إسرائيل المتعاقبة وإدارات بلدية القدس في رصد الميزانيات وبذل الجهود لتوسيع رقعة القدس المحتلة (ميتروبوليتان)، بغية توسيع القدس وزيادة رقعة صلاحية البلدية، إضافة إلى مضاعفة نسبة اليهود في مدينة القدس. ففي 24/11/1994 نشرت صحيفة (يديعوت أحرونوت) (159)، الإسرائيلية المسائية خارطة لمدينة القدس توضح فيها الأماكن التي ستبنى عليها (30) ألف وحدة سكنية خلال السنوات الخمس المقبلة (1994 –1999) بعد توقيع اتفاقات السلام مع الفلسطينيين والأردنيين، وفي عهد حكومة العمل، ويلاحظ أن هذه الوحدات ستضاف إلى أحياء استيطانية جديدة كما ستضاف وحدات سكنية إلى الأحياء اليهودية القائمة في القدس الغربية .

أما تفاصيل الخطة حسبما أوردتها العديد من المصادر الصحفية الإسرائيلية إلى جانب صحيفة (يديعوت أحرونوت) فتؤكد أن دائرة أراضي إسرائيل وضعت في برنامجها مخططاً لبناء أكثر من (30) ألف وحدة سكنية في القدس خلال السنوات الخمس القادمة (1994-1999)، يبنى جزء كبير منها في القدس الشرقية، وبموجب الخطة التي نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت بعض تفاصيلها، فإنه من الممكن البدء ببناء عشرة آلاف وحدة خلال العام المقبل (1995) .

جدول رقم (23)

الوحدات السكنية التي كانت مقترحة للبناء في القدس عام 1995*/17

الاسم العربي	عدد الوحدات السكنية	مكان البناء	ملاحظات

مستوطنات بسغات زئيف، نفيه يعقوب، تل بيوت، شرف وجيلو	2500 وحدة		
جبل أبو غنيم	5500 وحدة	القضية أمام المحكمة العليا بسبب الأراضي المصادرة	
رمات راحيل	1500 وحدة	قرب صور باهر/ شرقي القدس	بدأ العمل بها عام 1995م
راموت	560 وحدة		
جفعات همطوس	3000 وحدة	قرب مار إلياس على طريق القدس – بيت لحم	
بين جبل غنيم وجفعات همطوس	2000 وحدة	بين جبل غنيم وجفعات همطوس	المناقصات يعلن عنها عام 1995م
معسكر شنلر	600 وحدة		
ألونه	2000 وحدة		
متسبيه نفتوح	3300 وحدة		
رمات بيت هكيدم	2000 وحدة		
مفترق بيت فجان	350 وحدة		
بري هار	1500 وحدة		
جفعات هانتينا	200 وحدة		يشترط نقل برج الإرسال لشركة بيزك للاتصالات
جفات هليمود	250 وحدة		
منطقة رافي عكيفا	200 وحدة		
عبر غنيم	150 وحدة		
جفعات شاؤول	430وحدة		
الحرم الجامعي/ جفعات رم	280 وحدة		
روميمة	250 وحدة		
رمات هداسا	1000 وحدة		
سنهدريا الموسعة	2600 وحدة		
بيت زايد وعميند	6000 وحدة		

من جهة أخرى عاد بنيامين بن اليعازر وزير البناء والإسكان الإسرائيلي (160)، فأكد نية الحكومة الإسرائيلية تنفيذ مشروعها لتهويد القدس على مراحل وذلك ببناء 8000 وحدة في منطقة القدس ضمن إطار القدس الكبرى، وهذه الوحدات ستعزز مستوطنات وأحياء معاليه أودميم (الخان الأحمر)، وجعفات زئيف وبيتار، وفي هذا الصدد دافع وزير الإسكان عن سياسة وزارته بقوله ((إنه لا توجد علاقة بين السلام وبين القدس الموحدة وأنه لولا مستوطنات معاليه أدوميم، وبيتار لن تتوفر للقدس القوة الكافية لمواجهة وقف البناء ضمن مشروع القدس الكبرى، وأنه لا يجوز للحكومة الإسرائيلية الخضوع للمطالب والاحتجاجات العربية في أعقاب تصدي المواطنين العرب لحملة المصادرة والبناء في ما يسمى موقع أفرات جنوب بيت لحم عند قرية الخضر، سيما وأن شرعية حركة البناء (حسب بن اليعازر) في محيط القدس الكبرى – القدس متروليتان) تمت المصادقة عليها من جديد حتى في عام 1993م بناءً على إجماع حكومي اتخذ بشأنه، وأنه وفقاً لذلك أعدت الخرائط وبذل جهد كبير جداً في خلال الأشهر الأخيرة، وصدرت مئات الكراسات التي تتضمن مخططات مشاريع البناء التي كانت ستوزع إلى سائر الحكومة والمقاولين، وفي ضوء هذه المخططات تم رسم حدود واضحة للقدس الكبرى من الشمال تتجاوز مدينتي رام الله والبيرة، وتصل إلى جنوب رام الله عند قرية الخضر (موقع أفرات)، وإلى الشرق تمت تمتد حدود القدس الشرقية حتى حدود حزيران عام 1967م (إلى الشرق من موقع الخان الأحمر – معاليه أدوميم)، وإلى الغرب إلى حدود بلدة عين كارم))، أما الثمانية آلاف وحدة سكانية فقد وزعت حسب الترتيب التالي:

معاليه أدوميم – يتم إضافة 2880 وحدة سكنية إليها .

جفعات زئيف – يتم إضافة 1300 وحدة سكنية إليها .

بيتار الخاصة بالمتدينين يضاف إليها 1466 وحدة سكنية .

كريات سيفر بإضافة 400 وحدة سكنية إليها .

توسيع منطقة جبل (هار آدار) وزيادة الوحدات السكنية فيه .

بناء 216 وحدة سكنية في أفرات .

بناء 4000 غرفة فندقية في مستوطنة معاليه أدوميم ضمن المخطط الذي نظمته وزارة السياحة الإسرائيلية في إطار زيادة وتطوير المرافق السياسية والترفيهية في هذه المنطقة كما سيتم بناء تحويلة لدوار ضخم بكلفة 15 مليون شيكل في مدخل مستوطنة معاليه أدوميم. ومن الناحية الديمغرافية سيصل عدد مستوطنتي معاليه أدوميم (17) ألف نسمة، وأنه سيتم خلال ثلاث سنوات الانتهاء من بناء الوحدات السكنية في بيتار، كما سيتضاعف عدد مستوطني جفعات زئيف .

وعلى أصداء إمكانية تجميد هذا المشروع قال الحاخام عوفادا يوسف زعيم حركة شاس ((إننا نرفض أقوال يوسي ساريد، ونعتبر أعضاء حركة ميرتس خونة ومفسدين))، وهو بهذا كان يرد على تصريحات يوسي ساريد التي قال فيها بأن مشروع تحويل القدس إلى متروبوليتان سيؤول إلى ارتكاب خطأ سياسي كبير، ومما قاله عضو الكنيست أرييه درعي وزير الداخلية السابق في هذا السياق، ((إن البناء في هذا البقعة لتنفيذ مشروع القدس الكبرى (متروبوليتان) هي أقل ما يمكن أن نرضى به، وأن رابين قد أوضح له أنه لا نية بوقف البناء من حول القدس))، ثم أكد هذه الحقيقة رئيس كتلة حركة شاس في الكنيست، عضو الكنيست شلومو بيتزري بقوله ((إنه لا يوجد أي تفكير منطقي لوقف حركة البناء في هذه المرحلة الانتقالية)) (161)، نحن نؤيد سلاماً متزناً وبطيئاً، سلاماً نرضى به وليس سلاماً يقودنا إلى الانتحار، ونحن لن نكتفي في الحديث مع رابين عن البناء حول القدس وضواحيها بل عن البناء في المستوطنات الفاصلة بيننا وبين خطوط المواجهة مع سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية والمستوطنات في الجولان وقطاع غزة)) .

الهوامش

رفيق شاكر النتشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين (عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1984) ص 53-54 .

د. عبد العزيز محمد عوض، الأطماع الصهيونية في القدس، الموسوعة، ص 840.

د. أمين مسعود أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس: 1858-1918م (عمان: مؤسسة عبدالحميد شومان 1996) ص 290، وص 294 .

سمير جريس، القدس، المخططات الصهيونية – الاحتلال –التهويد (بيروت: مؤسسة الدارسات الفلسطينية 1981، ص 18 .

سمير جريس، مرجع سابق، ص 60 .

رفيق النتشة، مرجع سابق، ص 26،وسمير جريس، مرجع سابق، ص 16 .

سمير جريس، مرجع سابق، ص 16-17 .

عبد العزيز عوض، مرجع سابق، الموسوعة 861 .

رفيق النتشة وإسماعيل ياغي وعبد الفتاح أبو علية، تاريخ مدينة القدس (عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1984، ص 68-69 .

سمير جريس، مرجع سابق، ص 17 .

عبد العزيز عوض، مرجع سابق، الموسوعة 861 .

المرجع السابق، ص 857.

سمير جريس، مرجع سابق، ص 20 .

عبد الوهاب محمد المسيري، الأيديولوجية الصهيونية القسم الأول (الكويت: عالم المعرفة) ص 132-133 وص 135 .

أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (الكويت: عالم المعرفة) ص 14-15، وعبد العزيز محمد عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث 1831-1914م (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ص 42 .

عبد العزيز عوض، مرجع سابق.

رفيق شاكر النتشة، مرجع سابق، ص 72. وعارف العارف، المفصل في تاريخ القدس – الجزء الأول، ص 294 .

رفيق شاكر النتشة، مرجع سابق، ص 73.

حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين – المجلد الأول (القاهرة : دار المعارف 1973) ص 13-14، وعبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص 842-843 .

أمين عبد الله محمود، مرجع سابق، ص 29 .

صبري جريس، تاريخ الصهيونية، الجزء الأول (بيروت:م.ت.ف – مركز الأبحاث 1981)ص 63-64، وإبراهيم أبو لغد: تهويد فلسطين (ترجمة أسعد رزوق) (بيروت: م.ت.ف – مركز الأبحاث 1972) ص 43 .

وجيه كوثران، فرنسا وفلسطين والصهيونية في مطلع القرن العشرين : قراءة في وثائق الخارجية الفرنسية (بيروت: دون ناشر) ص 544 .

عزمي أبو عليان، مرجع سابق، ص 226 .

عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص 845، وهامش (17) .

أمين عبد الله محمود، مرجع سابق، ص 69-72 .

عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص 845.

معين أحمد محمود، تاريخ مدينة القدس، (بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1979) .

العابدي، قدسنا ص 130-131 عن ملكية الأراضي ص 291 .

د. أمين مسعود أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان 1996)، ص 293 .

عزمي أبو عليان، مرجع سابق، ص 227 .

رفيق شاكر النتشة، مرجع سابق، ص 85.

رفيق شاكر النتشة، مرجع سابق، ص 87.

عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص 853-854.

عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص 854.

عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص 858.

د. أمين مسعود أبو بكر، مرجع سابق، ص 286-326 .

المرجع السابق، ص 597 .

المرجع السابق، ص 353 .

سمير جريس، مرجع سابق، ص 21 .

د. أمين مسعود أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس، مرجع سابق.

المرجع السابق، ص 355- 356 .

المرجع السابق، ص 603، وص 608-609 .

المرجع السابق، ص 359 .

عبد العزيز عوض، (متصرفية القدس في العهد العثماني)، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 4، أيلول (سبتمبر) 1971، ص 133 .

أحمد نوري النعيمي، أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية بجامعة بغداد 1982،) ص 42 .

عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص 849.

عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص 849.

عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص 850.

د. أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 47-48 .

د. أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية (بغداد: دار الشؤون الثقافية)، ص 73 .

عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص 854.

أحمد نوري النعيمي، أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، مرجع سابق، ص 54-55 .

د. أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 132 .

المرجع السابق، ص 157 .

عزمي أبو عليان، مرجع سابق، ص 229 .

د. أمين مسعود أبو بكر، مرجع سابق، ص 615 .

د. أمين مسعود أبو بكر، مرجع سابق، ص 162-163 .

عارف العارف، المفصل ص 547، عن عزمي أبو عليان ص 230 .

سمير جريس ص 19، وعزمي أبو عليان ص 230

د. أمين مسعود أبو بكر، مرجع سابق، ص 297، وص 356، وص 613 .

د. أمين مسعود أبو بكر، مرجع سابق، ص 485، وص 619، وص 727. ود. أحمد نوري النعيمي، أثر الأقلية اليهودية، مرجع سابق، ص 65-66 .

صبري جريس، تاريخ الصهيونية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 110 .

د. عبد العزيز عوض، شؤون فلسطينية، العدد 4، ص 134، ود. أمين مسعود أبو بكر، مرجع سابق، ص 357 .

د. أمين مسعود أبو بكر، مرجع سابق، ص 598، وص 485.

المرجع السابق ص 358، وص 599 .

أميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، الجزء الأول (بيروت: دار النهار للنشر، 1972)ص 25-27 .

بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948م (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986) ط3،ص 64-65 .

ملف وثائق فلسطين، الجزء الأول (القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، 1969) ص 72، وص 289 .

مهدي أسد حيدر، التحالف البريطاني الصهيوني في فلسطين، بحث في التطورات السياسية 1918-1936 (بغداد: شركة آسيا للطباعة والنشر المحدودة، 1984م) ص 38، ص 40، وص 42 .

د. فلاح خالد علي، فلسطين والانتداب البريطاني 1939 – 1948 (بيروت: المؤسسة العربية للنشر، 1980) ص 133-134 .

د. عبد الرحيم أحمد حسين، النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية: 1939-1945 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984) ص 55.

د. محمد نخلة، تطور المجتمع في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني 1920-1948، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1983) ص 47 – 49 .

د. عبد الرحيم أحمد حسين، مرجع سابق، ص 31 .

د. فلاح خالد علي، مرجع سابق، ص 12 .

د. فلاح خالد علي، مرجع سابق، ص 134 .

د. فلاح خالد علي، مرجع سابق، ص 135 .

د. فلاح خالد علي، مرجع سابق، ص 135 .

د. عبد الرحيم أحمد حسين، مرجع سابق، ص 72 .

عادل الجادر، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، 1976) ص 176 .

(*/1) سمير جريس، القدس، مرجع سابق، ص 24 .

د. محمد عبد الرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية في فلسطين منذ أنشأتها وحتى قيام دولة إسرائيل 1922-1948 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1982) ص 238 .

(*/2) اعتمد في إعداد الجدول على الكتب التالية: يحيى الفرحان، القدس: قصة مدينة، وبشير شريف البرغوثي، دعوى نزع الملكية – الاستيطان اليهودي والعرب 1878-1948م، ومصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين – الجزء العاشر، ومحمد نخلة، وسمير جريس، القدس .

أرييه افنيري (ترجمة بشير البرغوثي)، دعوى نزع الملكية – الاستيطان اليهودي والعرب: 1878-1948 (عمان: دار الجليل للنشر والأبحاث الفلسطينية 1986) مرجع سابق، ص 163 .

مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، القسم الثاني، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 163 .

(*/3) بلادنا فلسطين – الجزء الثاني: القسم الثاني ص 65-192 .

عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الثالث (بيروت)، ص 93-94 .

مهدي أسد، مرجع سابق، ص 45 .

(*/4) بتصرف عن مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين – الجزء العاشر، مرجع سابق، ص 180-181، ومعين أحمد محمود، تاريخ مدينة القدس، (بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع 1979) ص 104 .

(*/5) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين – الجزء العاشر، مرجع سابق، ص 180 .

المرجع السابق، ص 45 .

د. فلاح علي، مرجع سابق، ص 127 .

مهدي أسد، ص 46 .

د. عبد الوهاب الكيالي، وثائق المقاومة العربية الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (بيروت: م.ت.ف) ص 483-484 .

مهدي أسد، ص 46 .

د. محمد سلامة النحال، سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية (بيروت، منشورات فلسطين المحتلة، ص 1981) ط2، ص 58 .

مرجع سابق، ص 60 – 106 .

مرجع سابق، ص 62-63 .

سمير جريس، مرجع سابق، ص 25، (القدس في ظل المؤامرة) ملحق صحيفة السبيل الأردنية، العدد 176، 15/4/1997، ص1.

د. كامل محمود خله، فلسطين تحت الانتداب البريطاني (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974) ص 35 .

(*/6) سمير جريس، القدس، مرجع سابق، ص 25 .

(*/7) بتصرف عن يحيى الفرحان، القدس: قصة مدينة، مرجع سابق، ص 116، ومصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء العاشر، ص 65-192 .

(*/8) تشمل أملاك البلدية والحكومة والهيئات المسيحية والطرق والوديان وأراضي المشاع.

د. كامل محمود خلة، فلسطين تحت الانتداب البريطاني (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1974) ص 35 .

عزمي أبو عليان، مرجع سابق، ص 237 .

الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الثالث (دمشق: هيئة الموسوعة 1984)، ص560 .

خليل التفكجي (الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج)، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 31، صيف 1997، ص 134 .

المرجع السابق.

مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين – الجزء العاشر، مرجع سابق، ص202 .

سمير جريس، مرجع سابق، ص 25 .

مصطفى مراد الدباع، بلادنا فلسطين، الجزء العاشر، ص 203-204 .

سمير جريس، مرجع سابق، ص 31 .

مهدي أسد، مرجع سابق، ص 43 .

رفيق النتشة وإسماعيل ياغي وعبد الفتاح أبو علية، مرجع سابق، ص 82 .

مهدي أسد، مرجع سابق، ص 44 .

مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين – الجزء العاشر، مرجع سابق، ص82 .

د. عبد العزيز عوض، (الأطماع الصهيونية في القدس)، الموسوعة الفلسطينية – الدراسات الخاصة: المجلد السادس، مرجع سابق، ص 859، ومصطفى الدباغ، مرجع سابق، ص 223 .

المرجع السابق، ومصطفى الدباغ، مرجع سابق، ص 224 .

مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين – الجزء العاشر، مرجع سابق، ص206-207 .

(*/9) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، ط1، 1961، ص 426 .

(*/10) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين – الجزء العاشر، مرجع سابق، ص 206-207 .

غازي السعدي، مجازر وممارسات، 1936، 1983، (عمان، دار الجليل للنشر، 1985) ص 15 .

المرجع السابق، ص 16 .

أحمد خليفة (مترجم)، مرجع سابق، ص 309-321 .

غازي السعدي، مرجع سابق، ص 18، وص 35-52 .

أحمد خليفة (مترجم)، مرجع سابق، ص 309-321 .

رفيق النتشة وآخرون، مرجع سابق، ص 91 .

محمد عزة دروزة، ج2، ص 63-85، ونجيب الأحمد فلسطين، ص286-390 .

عارف العارف، النكبة ج1، ص 32، وص 40 .

آمال دياب (المعارك العسكرية حول القدس: 1947-1948) مجلة صامد الاقتصادي، ص 122 .

بيان نهويض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1981، ط1، ص 620 .

عارف العارف، النكبة ج1، مرجع سابق، ص 325-329، وعارف العارف، النكبة – ج 3، ص 549 .

بيان نهويض الحوت، مرجع سابق، ص 623، وغازي السعدي، مرجع سابق، ص 58 .

ناجي علوش، القدس ومخططات الاستيطان اليهودي 1882 – 1997، الدستور الأردنية، العدد 10635، 31/3/1997، ص 39 .

(*/11) مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، ص 180 .

بيان نهويض الحوت، مرجع سابق، ص 622.

مجلة الدراسات الفلسطينية 31، صيف 1997، ص 24 .

هنري، فلسطين في ضوء الحق والعدل (بيروت: 1970) ص 45 .

(*/12) عارف العارف، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود (1947-1952) – الجزء الرابع (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، 1959) ص 921 .

(*/13) عارف العارف، النكبة، مرجع سابق، ص 1056 .

بيان نهويض الحوت، مرجع سابق، ص 623.

مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الثامن من ص 104-189، وعارف العارف، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، مرجع سابق، ص 906، وص 921 .

عارف العارف، النكبة، مرجع سابق، ص 921.

عارف العارف، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، مرجع سابق، ص1123 .

عارف العارف، النكبة، مرجع سابق، ص 860.

محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، الجزء الثاني، (بيروت، لا ناشر) ص281-282 .

نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً (عمان: دار الجليل للدراسات والأبحاث الفلسطينية) ص 603 .

أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية (بيروت: م.ت.ف) ص 269 .

رفيق النتشة وإسماعيل يافي وعبد الفتاح أبو علية، مرجع سابق، ص 158.

سمير جريس، مرجع سابق، ص 41-42 .

سمير جريس، مرجع سابق، ص 44 .

(المستقبل السياسي لمدينة القدس)، ملحق صحيفة السبيل الأردنية، القدس في ظل المؤامرة، العدد 176، 15/4/1997، ص 1 .

رفيق النتشة وإسماعيل يافي وعبد الفتاح أبو علية، مرجع سابق، ص 157.

سمير جريس، مرجع سابق، ص 42-43 .

معين أحمد محمود، مرجع سابق، ص 101 .

سمير جريس، مرجع سابق، ص 44-45 .

الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الثالث (هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984، ص 515) .

د.كمال عبد الفتاح (المسميات العربية للمواقع الفلسطينية المهودة) ص 5، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام (فلسطين) المنعقد بالجامعة الأردنية في الفترة 19 – 24 نيسان (أبريل) 1980 .

(*/14) محمد مطر النخال (القدس: خارطة المدينة)، دار الخرائط للنشر ورسم الخرائط) القدس .

غازي السعدي، مرجع سابق، ص 160 .

روحي الخطيب (الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس، بين 1965م و1975)، مجلة شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد41/42، كانون الثاني/ شباط 1975، ص 96 .

غازي السعدي، مرجع سابق، ص 161 – 162 .

يحيى الفرحان، القدس: قصة مدينة، مرجع سابق، ص 130 .

(*/15) يطلق عليها اسم لاسكو .

(*/16) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الثامن، مرجع سابق، ص 189، وص 205 – 211 .

د. حسن عبد القادر صالح، سكان فلسطين، ديمغرافياً وجغرافياً (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع 1985) ص 50 .

معين أحمد محمود، مرجع سابق، ص 102 .

سمير جريس، مرجع سابق، ص 43 .

(*/17) من إعداد الباحث اعتماداً على الأرقام الواردة في دليل إسرائيل العام، محمود ميعاري – التركيب السكاني – ص 72، سمير جريس ص 43 .

غازي السعدي، مرجع سابق، ص 69، ص 72 – 73 .

جواد الحمد وآخرون، قضية القدس ومستقبلها (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997) ص 78 .

جواد الحمد وآخرون، مصدر سابق، ص 551-553 .

موشيه هيرش وآخرون، القدس إلى أين، اقتراحات بشأن مستقبل المدينة، معهد أبحاث إسرائيل 1994 .

مجلة (بمحانية) العسكرية، عدد 19/9/1991 .

شاحر إيلان، نقلاً عن عوز فكسلر المدير العام لجهاز التطوير في بلدية القدس المحتلة .

مجلة (شفعايميم) سبعة أيام، ملحق صحيفة يديعوت أحرونوت، 12/3/1993 .

المصدر السابق.

تقرير صحفي، صحيفة يديعوت أحرونوت، 24/11/1994 .

*المصدر: يديعوت أحرنوت، عدد 24/11/1994 .

(161) صحيفة يديعوت أحرونوت، 20/1/1995، ص 2

للحصول على المزيد من الكتب العربية الالكترونية تفضل بزيارة
موقع الحلم على الرابط التالي

/http://www.7olm.com